

# الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية  
\* تصدر في بافا - مستها عشرة اشهر \*

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحسامي  
فهمي الحسيني  
فهمي الحسيني

**AL-HOUKOUK**

**A Judicial Scientific and Educational Review**

**PUBLISHED MONTHLY**

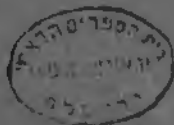
**PROPRIETOR & EDITOR**

**FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCATE**

**Jaffa Palestine**

الجزء ١ | كانون ثاني ١٩٢٨ | السنة ٤

مطبعة الحقوق ببافا



72A/1

## بعض وكلاء المجلد

في دمشق : داود صدقي افندي المارديني مكتبة الاعتماد  
في حلب : جورجى افندي سنداس صاحب المكتبة السورية  
في حمص : عبد السلام افندي السباعي صندوق البريد ٤٩  
في عين فيث وما جاورها : محمد افندي الحسين  
في زحلة : يوسف افندي سابا  
في قضاء البترول وما جاورها : الاستاذ رشيد افندي الطرابلسي  
البصرة وما جاورها من البلاد العراقية : حسين حسن افندي عبد الصمد  
في بغداد : محمد سعيد افندي معتمد الصحف والمجلات العربية  
الوكيل العام المتجول محمد صالح افندي الحسيني

## كل من في اذن صاحب جريدة الفيحاء بدمشق

يا صاحب الفيحاء اسبق لادارة هذه المجلة ان اعتمدتك وبعث اليك بعدة  
وصولات باسماء مشتركيها في دمشق وقد اعدت اليها قسما من تلك الوصولات  
ورغما عن مطالبتك مرارا بالباقي او بقيسته لم تلب الطلب، ولما كنا لانزال  
نحسن الظن بك كصحافي نبعث اليك بهذه الكلمة علها تكون كافية  
لحملك على اداء الحقوق حقها.

# الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية  
\* تصدر في بافا — مئتا عشرة اشهر \*

لصاحبها ورئيس تحريرها

المحامي

فهمي الحسيني

**AL-HOUKOUK**

**A Judicial Scientific and Educational Review**

**PUBLISHED MONTHLY**

**PROPRIETOR & EDITOR**

**FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCATE**

**Jaffa Palestine**

الجزء ١ | تشرين ثاني ١٩٢٧ | السنة ٤

مطبعة الحقوق ببافا

E 340.5 892.705  
HUR

2nd copy  
4, 1928

PV 4251

copy 2

4, 1928

# كلمة لا بد منها

عز منا على اصدار جريدة سياسية لنقوم بها بلسطنا من الخدمة السياسية كما قد قنا  
بمجلاتنا الحقوق ببعض ما علينا من الواجب لهذه الامة من الوجهة العلمية .  
ولما كان هذا العمل اي اصدار جريدة ومجلة يقتضي من الاستعدادات شيئاً كثيراً  
فقد اخذنا منذ ابتداء سنة المجلة الرابعة في الاستعداد اللازم لذلك مما ادي الى احتجاب  
مجلة الحقوق عن قرائها عدة اشهر .

والآن وقد وفقنا الله الى تنفيذ خطتنا برمتها من تجهيز مطبعتنا بالادوات  
اللازمة و اصدار جريدة صوت الحق صنواً لمجلة الحقوق فتقدم الى الجمهور الكريم بالعدد  
الاول من السنة الرابعة وسيجد فيه ما اعتاد من الابحاث العلمية المبكرة التي عهدنا  
بكتابتها لكتاب قديرين .

كما اننا نتقدم الى قراء مجلتنا الكرام بالمعذرة عن احتجاب المجلة عنهم هذه المدة  
ونعدهم بعدم تكرار تأخير كهذا . والله الموفق .

\*\*\*

## كانون ثاني لا تشرين ثاني

ان سنة الحقوق الرابعة ابتديت من كانون ثاني سنة ٩٢٨ وقد صها على المرتب فجعل ابتداءها  
من تشرين ثاني لذلك نلفت انظار القراء الكرام



# الحقوق

الجزء

السنة

١

مجلة قضائية شرعية وطنية ببلدية اورشليم

٤

تشرين ثاني سنة ١٩٢٧

## الموضوع عن الحقوق القضاء في فلسطين

يبدأ عهد استقلال القضاء في فلسطين بمدا الاحتلال البريطاني منذ ان تولى سعادة فاضي القضاء السابق منصبه في هذه البلاد .

اما قبل ذلك فقد كان القضاء في فلسطين في حالة لا تطعن لها المواطنون حيث كان اكثر القضاة البريطانيين من رجال الجيش الذين لم يمارسوا القضاء وكان كل منهم يتمتع بسلطة تشبه السلطة التي يتمتع بها الملوك المستبدون اذ كان لكل منهم حق التشريع في منطقته والتدخل في احكام غيره من القضاة الوطنيين وله ان يزع ارضا او ملكا من شخص وان يسلمها لآخر دون اي مقاضاة وان يمنع تنفيذ اي حكم اصبح مبرما وان يبطل اي حكم من احكام القوانين وان يبلغ القضاة الذين تحت رئاسته بان لا يعملوا بتلك الاحكام الى غير ذلك من السلطة المطلقة غير المقيدة بقانون من القوانين كما انه كان للحكام العسكريين حق الاشراف على المحاكم ولهم لوقف الاجراءات في اي قضية من القضايا المدنية او الجزائية ولم حق فصل القضاة في دواوينهم .

ولا انسى ما حييت الامر الذي اصدره احد اولئك القضاة الانكليز في ذلك الدور الى قضاء الصلح فمنعهم به من اسقاط دعوى الضرب العادي ولو تصالح فيها المتخاصمون وذلك بناء على شكوى دائرة البوليس له من ان اتعابهم في التحقيق تذهب سدى في حالة اسقاط الدعوى بمصالحة المتخاصمين . ولم يكتف هذا القاضي باعطاء هذا الامر الذي بلغني فيه حكم القانون بل حكم بفسخ جميع الاحكام السابقة التي قررت بمكة الصلح اسقاط الدعوى فيها بسبب تصالح الاخصام . كما ان فاضيا آخر اصدر امرا للحاكم الصلح بمنعها من ان تقرر اجراء الحجز التحفظي . الى غير ذلك من الاوامر المخالفة للقوانين ولو اردنا تعداد الاوامر غير القانونية التي كان يصدرها القضاة او الادامر التي كان يصدرها السكرتير القضائي لضاقت بها صفحات هذه المجلة .

وقد كانت السلطة التي يتمتع بها السكرتير القضائي في ذلك الحين سلطة عادية لاستقلال القضاء ايضا فكان من حقهم ان يصدر اوامر وتعليمات للقضاة ليمثلوا بها في القضايا التي بين ايديهم

او في قضية معينة وله ان يفسر لهم القانون ويرغمهم على العمل بتفسيره .  
وقد كان عزل القضاة الوطنيين وطردهم من وظائفهم من ابسط الامور وكانت تكفي لذلك  
اشارة بسيطة تعطى من القاضي الانكليزي او من الحاكم العسكري وكان لا منزلة للقضاة الوطنيين  
عند زملائهم البريطانيين وان حادثه لحاق قاضي الاستئناف العليا المدعي عام نابلس ومحاوله ضربه  
اياء بالكرباج على رؤس من الجيهور خطأ بسيط يتعلق بعدم احضار جميع الشهود في قضية  
من القضايا الجنائية وتخليص المدعي العام نفسه من الضرب بالهروب من امامه وبالاستقالة من الوظيفة بعد  
ذلك مما بصور الحالة الاليمة التي كان يعاينها القضاة ورجال النيابة الوطنيين في ذلك الدور .

١ والحاصل ان هذا العهد الذي دام نحو سنتين في فلسطين كان من اشأم الادوار على القضاة  
لوطنيين وعلى المتقاضين . وقد انتهى هذا الدور باحداث وظيفة قاضي القضاة ويتولى سعادة قاضي  
القضاة السابق هذا المنصب واول عمل عمله هذا القاضي العظيم ذو الارادة  
الحديدية قضاؤه على سلطة السكرتير القضائي وابطاله العمل باوامره التي كان يبلغها الى الحاكم ومنعه  
الحكام العسكريين والاداريين من التدخل في امور القضاة ومن الاشتغال به ومراعاته لكرامة القضاة  
الوطنيين وجعله عزهم وتنصيبهم تبعاً لقواعد معقولة نوعاً ما . ولم يتوفق قاضي القضاة لاجراء كل  
هذه التحسينات في القضاء بالحين الذين بل انه قد لاقى مقاومة كبيرة ممن ذاقوا لذة السيطرة على  
الحاكم وصعب عليهم التخلص عنها ولكن شدة عزمه وجرائه الادبية مكنته من ان يقضي على كل  
مقاومة اعترضته في سبيل تحرير القضاء في فلسطين وان يرغم المقاومين على ان يذعنوا صاغرين  
امام ارادته الحديدية .

ويتبدى بعد هذا الدور الذهبي للقضاء في فلسطين فقد اثبت فيه القضاة البريطانيون  
والوطنيون انهم من خيرة رجال القضاء في العالم بما امتازوا به من ضمير ووجدان طاهر وقداضم  
الى القضاء الانكليزي في ذلك الحين . قاضيان من خيرة القضاة وهما المستر كوبلند والمسترب فاعتر  
بهما القضاء الفلسطيني .

وللقضاء في فلسطين في هذا الدور صحائف خالدة بيضاء نقية اثبت فيها القضاء الفلسطيني  
المختلط في هذا الدور انه نصير المظلوم وملاك العدل فاقف الحكومة عند حدها في كل امر لم  
تكن فيه على حق حتى اضحى الملبأ الوحيد لرفع الظلمات . رد كيد المتغلبين والقوة الرهيبة المصتبة  
على كل عات جبار . وصار الفلسطينيون ينظرون اليه نظرة ثقة واطمئنان ولو كان القضاء في فلسطين  
على غير الحال لكانت الحالة السياسية في البلاد على غير ما هي عليه الان ولكانت مقاومة الانتداب  
اشد كثيراً مما هي فاذا للقضاء في فلسطين فضل كبير على الحكومة في توطيد مركزها وتخفيف ندم  
الشعب من اعمالها .

كيف لا وهو المصالح لخطيئتها والمكفر الوحيد عن سيئاتها بل هو الوسيط العادل والحكم المنصف  
بين الحكومة والشعب .

لأن ينس الشعب الفلسطيني الحكم العادل الذي اصدرته محكمة العدل العليا في قضية مياه



ارطاس ومنه ورفضها العمل بقانون سنته الحكومة وقولها عنه في قرارها انه قانون ظالم يسلب الشعب حقوقه المدنية وانه مخالف للعهد الذي قطعته الحكومة الانكليزية على نفسها لاهالي البلاد .  
ولن ينس حكماً بفسخ انتخابات المجلس الاسلامي الذي تلاعب بها انصار المجلس تلاعباً معيماً فخلصت البلاد بذلك الحكم العادل من كارثة عظيمة .

ولن ينس حكم القاضي النزيه المستر كوبلند ورفيقه ماجد بك عبد الهادي في قضية انتخابات نابلس التي اقامتها الحكومة لارهاب اهالي فلسطين وارغامهم على الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي وعلى قبول الدستور التي فرضته الحكومة على الشعب فرضاً . ولن ينس حكم القاضي المشار اليه ايضاً في القضايا التي اقامتها الحكومة على صاحب جريدة فلسطين بقصدكم ثم هذه الصحيفة الوطنية المخلصة .

ولن ينس للمستروب ( وهو اقدر قاضي انكليزي جاء الى هذه البلاد ) ولزميليه القاضيين الوطنيين عزت بك نمر وشفيق بك الدجاني في قضية سليم افندي عبد الرحمن تلك القضية التي حاكمتها الابادي الاثيمة للنيل من كرامته ولتلويث سمعة رجال اللجنة التنفيذية فكانت لحكمهم في تلك القضية دوي عظيم ارتجت له انحاء فلسطين من اقصى الى اقصى افرح له الشعب اشد الفرح وذعرت منه دوائر بوليس فلسطين ذعراً شديداً وكان من نتائجه ان خف ظلم رجال البوليس في البلاد .

ولن ينس لهؤلاء القضاة المحترمين حكمهم في قضية جبع الذي اثبت عدم نزاهة البعض من ضباط البوليس ورجال الادارة وتحيزهم فيما يجرؤونه من التحقيقات بشأن الاعتداءات التي تقع من قبل البوليس على الاهالي فكان درساً عظيم الفائدة القاه الرئيس يومئذ اذ خاطبهم حين اعطاه القرار ( قائلاً يا رجال البوليس تذهبون لمنع الجرائم فتجرمون ) .

وقد اشتهر من القضاة الوطنيين بالنزاهة والحزم واستقلال الرأي القاضي عزيز بك الداودي في وقفته الشريفة في قضية سديت التي اتهم فيها كذباً بعض اشخاص من اهالي سلفيت بتدبير ثورة ضد الحكومة ولولا صلاحية هذا القاضي في الحق لحكم هؤلاء في تلك القضية المملوكة . والذي يزيد في قيمة عمل هذا القاضي العبقري ( الذي وصل في مدة وجيزة عن جدارة واستحقاق ) الى كرسي عال من كراسي القضاة انه اظهر هذا الاستقلال في الرأي . وقف هذا المرقف الشريف حين كانت السلطة العسكرية مستيطرة على البلاد وكان للحكام العسكريين حق المداخلة في امور المحاكم يوم كان يعزل القاضي لاول اشارة من الحاكم العسكري او رئيس المحكمة ففادى هذا القاضي النزيه بمركه في سبيل الواجب وعارض في الحكم على البريئين واشترك معه في الرأي زميل له فكانت النتيجة ان تخلص اولئك الاربعة من عقاب الموت .  
وقد اشتهر ايضاً من القضاة الوطنيين على افندي جارا الله من فضاة محكمة الاستئناف العليا وماجد بك عبد الهادي وميكائيل افندي ماني من فضاة المحاكم الموكية واسحق بك البديري من فضاة محاكم الاراضي

ومن القضاة الانكليز المستر كوري والمستروب والمستر كوبلند والمستر تيوت بوزارة العلم والافتدار

والإصابة في الأحكام وانهم والحق يقال من خيرة القضاة الذين يحق للقضاء ان يفخر بهم .  
ولكن وان كما في حالة محمد عليها من جهة استقلال القضاء ونزاهته فلسنا كذلك من  
جهة التنظيم القضائي ومن جهة وحدة الأحكام في البلاد فقد الغيت محاكم التمييز وقصرت درجات  
المحاكم على درجتين فقط وجعلت بعض الأحكام قطعية غير قابلة للاستئناف فلا يجد المتظلم مرجعاً  
يرجع اليه لرفع ظلامته . كما ان طريق التدقيق الذي فتح هو تحت رحمة التراجمة في الأكثر فلا  
فائدة نستفاد منها كما ان عدم توحيد مرجع الاستئناف وجعل استئناف الأحكام الصلحية تابعاً  
للمحاكم المركزية ولحاكم الأراضي جعل في البلاد ست محاكم استئنافية في وقت واحد كل منها  
تجتهد اجتهاداً مختلفاً لاجتهاد المحاكم الأخرى فما تبتهد محكة مركزية يافا في مسألة قانونية تبتهد  
بخلافه محكة مركزية حيفا . وبأيت المسئلة مقتصرة على ذلك فان اشغال هذه المحاكم كثيرة فمن  
فصل دعاوي حقوقية الى فصل دعاوي جنح الى فصل دعاوي جنابة بحيث لا يبقى لديها من الوقت  
متسع لتدقيق القضايا الاستئنافية التي ترفع اليها حتى اصبحت وظائفها الاستئنافية عبارة عن تصديق  
الأحكام التي تستأنف اليها لعدم استطاعتها تدقيق ملفات القضايا التي تستأنف اليها .

أما محكمة الاستئناف العليا بدلاً من ان تكون المحكمة الاستئنافية الوحيدة في البلاد او  
بالحرى بدلاً من ان يلقى طريق الاستئناف في البلاد ويستعاض عنه بمحكمة نقض وبرام واحدة  
منقسمة الى دائرتين دائرة مدنية ودائرة جزائية فقد جعلت دائرتين تشتغل كل منهما بالقضايا المدنية  
والجزائية معاً والحال ان وجود دائرتين لمحكمة الاستئناف تشتغل كل منهما نفس الشغل الذي تشتغل  
به الدائرة الأخرى يوجب حصول اختلاف في الاجتهاد في المسائل القانونية فما يبرمه احدى تبتك  
الهيئتين لنقض مثيله الهيئة الأخرى ولذلك كان قسم كبير من احكام هذه المحكمة مناقضاً لاحكامها  
الأخرى فبينما تقرر هذه المحكمة بان ليس لمحكمة الاستئناف فسخ الحكم من جهة الدلائل تقرر في  
قضية أخرى فسخ الحكم للسبب المذكور .

وبينما انها تعد وجود المال المسروق وحده ليس بدليل كاف لاثبات السرقة في قضية تعدد كافي لاثبات  
ذلك في قضية أخرى وبينما انها تعد النواقص الاصولية غير موجبة لفسخ الحكم تعدد موجبة في قضية أخرى .  
وبينما تمنع المحامي من ان يتكلم عن ضعف الدلائل في احدى القضايا الجزائية تسمح له بالتكلم في  
القضية الأخرى ، كما انه يؤخذ عليها ايضاً اكثارها من تصديق الأحكام ونصبها نفسها مدافعة عن الحكم  
الابتدائي وارجاعها موقف المحامي المستأنف بكثرة الاعتراضات الى درجة يكون معها المحامي المستأنف  
عليه في غنى عن الاجابة على اعتراضات المستأنف حيث يتولى قضاة المحكمة الاستئنافية هذه المهمة  
عنه والحال ان اشتراك قضاة المحكمة في المناقشة مما يضر في مصلحة العدالة لان من عادة الانسان  
ان يتحيز لرأيه وان يرغب في تأييد اعتراضه فكان من الواجب على القضاة المحافظة على الحياد وعدم  
الاشتراك في المناقشة كي لا يكونوا عرضة للتأثر من الاشتراك فيها وحتى لا يصنعوا خصاماً بدلاً  
من ان يكونوا قضاة .

هذا وانني حبا بانتظام سير الأحكام ولضمان جريان العدل ورغبة في استكمال اسباب التحسين

المطرد اقترح على الحكومة العمل على ادخال الاصلاحات الانية :

( ١ ) ان يوكل وضع القوانين الى لجنة من رجال القانون مؤلفة من الانكليز والوطنيين وان تعيد هذه اللجنة النظر في جميع القوانين التي سنت في عهد الانتداب وان تهذبها وان تزيل الغموض والابهام الموجود فيها .

( ٢ ) ان يُلغى طريق الاستئناف ويستعاض عنه بطريق التمييز وان تجعل كل قضية كبيرة وصغيرة قابلة للتمييز .

( ٣ ) ان تشكل محكمة التمييز من دائرتين او ثلاث ويكون لكل منها اختصاص في نوع من القضايا فتكون احدهما لاستئناف الدعاوي الجزائية والاخرى لاستئناف الدعاوي المدنية والثالثة لاستئناف دعاوي الاراضي .

( ٤ ) ان تكون المرافعة في محكمة التمييز شفاهة في كل قضية تزيد قيمتها عن خمسين جنيهاً او يكون الحكم بالحبس زائداً على ستة اشهر او في حالة اداء المستأنف خمسة جنيهاً رسماً لمحكمة الاستئناف في القضايا التي يقل الحكم فيها عن ذلك . اما القضايا الاخرى فتكون المرافعة فيها تحريراً بين الاخصام .

( ٥ ) ان تكون لمحكمة التمييز صلاحية اوسع في تقضي الاحكام وان تضيق نظرية حق المهاكمة الابتدائية في تقدير الدلائل عن شكلها الحالي ونؤخذ في ذلك بنظريه محكمة التمييز العثمانية المتوسطة .

# ٨ الاوراق المالية والتعاملية

## حول النقد الفلسطيني الجديد

نرى تناسباً اصداً حكومة فلسطين نقداً لفلسطين ان تقدم لقراء الحقوق كلمة موجزة عن  
الاوراق المالية التي يعد الورق النقدي احد اقسامها ليقف القراء الكرام على ما للنقد من الهمية  
بين الاوراق المالية التعاملية التي عم التداول بها العالم المتحضر والتي تكاد هي والنقود الرمزية  
الاخرى تقضي على التعامل بالنقود المعدنية لما لها من مميزات سهولة التداول وخفة النقل لانه لما كان  
الفرض من النقود ليس سوى التعامل وما دامت الاوراق المالية تقوم مقامها وتغني عنها في هذا  
الشأن فضلاً عن خفتها وسهولة نقلها فالتعامل بالاوراق المالية افضل وتداولها دون النقود اسهل واحسن .  
والاوراق المالية المستعملة ثلاثة انواع :

(١) الاوراق المالية المثلثة ، وقد اطلق عليها هذا الاسم لانها تمثل مقداراً من النقود المعدنية  
التي اودعت مصرفاً او خزينة ضماناً لها .

وهذه الاوراق تؤخذ عدة تخصصاً من ثقل النقود المعدنية ولا يختلف هذا النوع من الاوراق  
التعاملية عن النقود المعدنية في شيء .

(٢) الاوراق المالية المؤمنة عليها هي التي تشمل على الوعد بدفع قيمتها وهذا النوع من الاوراق  
المالية يكون معتبراً بقدر ما للناس من ثقة بصاحب التوقيع الذي على الاوراق ويدخل في الغالب  
( البنكنوت ) التي تصدره المصارف ضد هذا النوع . ولا بد لهذا النوع من نقطة معدنية اي لا  
بد من نقود توضع ضماناً يؤمن تحويله الى نقد معدني في الوقت الذي يرغب حامله في ذلك .

(٣) ، اوراق المعاملات الاتفاقية ، وهذه الاوراق لا تمثل شيئاً ولا تعطى لحاملها  
حقاً . وان كتب على الاوراق نعمد بدفع قيمتها لحاملها والاوراق النقدية التي تصدرها الحكومات  
من هذا القبيل .

غير ان هذا النوع نقطة من سندات الحكومة وان كانت هذه السندات تضمن لحاملها حقه  
فيما يحمل منها الا انها لا تمكنه من استبدالها بنقود معدنية .

ونقد فلسطيني من هذا النوع كما اعلنت عنه الحكومة واليك الاعلان الذي اذاعته  
الحكومة منذ ايام واليكه .

ان نقداً خاصاً مؤمناً من نقود وورق نقدي سيوضع موضع التداول في فلسطين في اليوم  
الاول من شهر تشرين الثاني القادم بدلا من النقد المصري . وبساوي الجنيه الفلسطيني جنيهاً  
انكليزياً او ٩٧ غرساً مصرياً ونصف الغرس ويقسم الى ١٠٠٠ مل .

ويصدر مجلس النقد الفلسطيني المعين من قبل وزير المستعرات والكائن مكتبه في لندن الاوراق  
النقدية والنقود الجديدة بالنيابة عن حكومة فلسطين . ويمثل مدير مالية فلسطين الذي هو رفيق  
النقد مجلس النقد في فلسطين .

سيحجب النقد المصري ويوضع النقد الفلسطيني موضع التداول بدلا منه في خلال بضعة اشهر  
تقدم التسهيلات فيها لكل انسان لاستبدال النقد القديم بالنقد الجديد حسب الفئة القانونية . سيعمل  
عن هذه التسهيلات في حينه . ولا يعتبر النقد المصري عند انتهاء مدة الاستبدال نقداً قانونياً  
بل يكون النقد الجديد فقط النقد القانوني .

وسيعيد مجلس النقد الفلسطيني النقد المصري الذي يجري استبداله كما ذكر اعلاه الى مصر  
حيث يبيعه بما يساوي قيمته بالنقد الانكليزي وبعدئذ يقوم المجلس بواسطة رقيب النقد بشراء  
١. بيع النقد الفلسطيني بالقدس لقاء عملة انكليزية في لندن بنسبة جنيه فلسطيني واحد لكل جنيه انكليزي  
وذلك بمحولة صغيرة فقط او بدونها . ويكون للجنيه الفلسطيني دائراتهم الفضة التي للجنيه الانكليزي .

ولا يرغب المجلس في التعرض لاعمال المصارف وخلافها من المؤسسات المالية التي تتعاطى اعمال  
الكهبيو ولذلك فهو لا يتعامل بمبالغ تقل عن ١٠٠٠ جنيه ولدي من الاموال ما يمكنه من دفع  
جنيه انكليزي واحد في لندن لقاء كل جنيه فلسطيني يقدم له في القدس .

ان حكومة فلسطين مسؤولة ايضا عن النقد الجديد وعلى الجمهور اذا ان يثق ثقة تامة بان قيمة النقد  
ستبقى ثابتة دائما . ومن الغايات الرئيسية لاصدار النقد الجديد ضمان دخل مشروع من النقد المتداول  
في فلسطين افسطين نفسها . في الوقت الحاضر يؤول ما يعود من الربح من النقد المصري المتداول  
في فلسطين الى مصر ويستثمر المجلس امواله الزائدة ويدفع جميع دخله ( بعد سداد المصاريف  
وحفظ ما يلزم من مبالغ التعزيز الاحتياطية ) الى حكومة فلسطين لانما ايراداتها .

تكون قطع النقود الجديدة حسبها هو مبين ادناه

الفئة	قطر قطعة النقود بالملمتر
١ مل برونز	٢١
٢ ملان	٢٨
٥ ملات فيكل برونز مثقوبة	٢٠
١٠ ملات	٢٧
٢٠ ملا	٣٠ ٤٥
٥٠ ملا فضة	٢٣ ٤٦
١٠٠ مل	٢٩

اما الامور النقدية فتكون من الفئة والحجم الاتي ذكرهما

الحجم		الفئة
ملمتر	انتر	
١٢٧ في ٧٦	٥ في ٣	٥ مل
١٦٥ في ٨٩	٦ ١/٢ في ٣ ١/٢	جنيه فلسطيني واحد
١٩١ في ١٠٢	٧ ١/٢ في ٤	٥ جنيهات فلسطينية
١٩١ في ١٠٢	٧ ١/٢ في ٤	١٠ جنيهات فلسطينية
١٩١ في ١٠٢	٧ ١/٢ في ٤	٥ جنيه فلسطيني
١٩١ في ١٠٢	٧ ١/٢ في ٤	١٠ جنيه فلسطيني

بعد نقشت على قطع النقود والاوراق النقدية قيمة كل منها بالعملة الرسمية الثلاث اي  
بالانكليزية والعربية والعبرية  
س. س. دافس  
١ تشرين الاول سنة ١٩٢٧ رقيب النقد

هذه النقود الرمزية فواند كما ان لها مضاراً . من فوائدها انها تسد الفراغ الذي يحدثه نقصان  
المعادن في البلاد فصلا عن ان التعامل بها يترك مجالاً اوسع لاستثمار الذهب والفضة في غير المداولة بها  
اما مزاياه فبعد مراعاة الحكومة اذا كانت هي التي اصدرتها القدر اللازم للبلاد من الورق النقدي  
واصدارها ما لا يحتاج اليه البلاد من الكميات ولا يتحمل اقتصادياتها فتتخط بذلك قيمة النقد كما  
وقع في عهد الدولة العثمانية اتى الحرب العامة فتمعدت الامور المالية في البلاد اي تعقد واصبحت  
المعيشة شاقة جداً لان سعر النقد كان لا يستقر على حال صعوداً وهبوطاً وحصل ارتفاع في الحاجيات  
بنسبة شديدة فقيمة الورق النقدي في البلاد . اصبح للعاجيات سعران سعر لحاملها وسعر لحامل النقد  
المعدني . ارتفع سعر الكميوسر الذهب وبالاجمال كانت البلاد في ازمة مالية وعسر شديد .  
على ان الحكومات اذا التزمت جانب الحكمة في اصدارها الاوراق النقدية وراعت اقتصاديات البلاد وما  
تحملة فلا تشك ان الاوراق النقدية تسد الفراغ الذي يحدثه فقدان النقود المعدنية كما قلنا وتخرج البلاد من  
ازمة النقود المعدنية وقد كان رأي الحكومة سديداً في العمل على تخليص فلسطين من العملة المصرية لانها قد  
حلقت بطير مما موله وظان تقع فيه من الازمات الاقتصادية والسياسية التي قد تقهر بمصر لا سمح الله .  
واري ايضاً ان الحكومة قد احسنت صنعاً في اصدارها نقوداً لفلسطين والذي نطالبها به ان تظل  
ثابتة على ما اخذته على نفسها من عدم التدخل في شؤون المجلس الذي عهد اليه باصدار نقد فلسطين  
لان الحكومات في الغالب لا يكون تدخلها حميداً في هذا الشأن .

# الشرعية الانكليزية

اطلعنا على هذا المقال الممتع في كتاب (النظام القضائي في انكلترا) للاستاذ احمد صفوت بك. اسنذ فلسفة الحراء في مدرسة حقوق مصر فرأينا ان نطلع عليه قراء مجلتي الكرام ترتبط القوانين القديمة بالاجراءات والمرافعات ارتباطاً كلياً بحيث يترتب الحكم في الدعوى على نوع الاجراءات والمرافعات التي اتبعت فيها. ونشوء القانون اعماكم يشع عادة تطور الاجراءات وتنوعها. فاريخ المحاكم الانكليزية هو تاريخ المرافعات فيها. ولم يكر شرع البلاد الانكليزية القديم الا عرفاً متعارفاً ثبت بالعادة يحفظه كبار السن والاعيان في صدرهم رواية جبالاً من جيل الى جيل. وهم يحكمون به في المحاكم الاهلية والالتزامية. واستقلال كل مديرية بفضائها يساهم على اختلاف ادل عهد النورمان واقتدار ملوكهم على اخضاع الادارة المحلية ووربطها بالحكومة المركزية مما ادي الى ايجاد الوحدة القومية فتوحد العرف وصار عاماً على كل البلاد وعرف باسم العرف تمييزاً له على القوانين والاوامر الملكية وعن العادات المحلية وقوانين الكنيسة. ولم يبدت شيء منه الا في اواخر القرن السادس للميلاد بعد تنصر ملوك الانكلترا وهو يتكون ويعرف من احكام في الدعوى.

## الاجراءات

ترفع الدعوى المدنية والجنائية بحضور المدعي والمدعى عليه فان لم يحضر الاخر مع منسبه تطلبه المحكمة للحضور ولا تمييز بين الدعوى المدنية والدعوى الجنائية فكلاهما تعتبر دعوى شخصية ترفع مباشرة والتي للحاكم مصلحة فيها تعتبر ملكية او عمومية يدعي فيها الحق او موظف من قبل الملك. اول خطوة في المحاكمة ان يبدى المدعى دعواه ويحلف على صحتها ثم يعززا بمجربين والشهود عادة من اهله اقبيلته لا يشهدون على وقائع الدعوى واعلمهم بها على صحة دعوى المدعى لثقتهم فيه ولا يعدل عن التعزيز الا اذا كان لدى المدعى اثبات قوي كسند مكتوم. هو قادر جداً او وجدت قرائن فاطمة كالتلبس بالجريمة وضبط الامانة المدعى بها عند المدعى عامه ثم يسأل المدعى عليه فان انكر يحلف فان حلف بتهاتر بين المدعي مع بين المدعى عليه فتأمر المحكمة باثبات الدعوى باحدى طرق الاثبات الاربعة المعروفة في ذلك العصر. هي التزكية. البينة والايمان والمصارعة وتختص كل طريقة صنف من الدعوى وتحري على اصول مقرر.

## التزكية

وهي ان يطلب من المدعى عليه تزكية يمينه ضعف عدد مزيكي المدعى فان اتى بهم واقسموا جميعاً على صحة يمينه لا على علمهم بالدعوى. وقائعها ولم يختلفوا في صيغ اليمين. لم ينكل احدهم ترفض دعوى المدعى ولا ينكم له. تكون التزكية عادة من اثني عشر شخصاً قد تشرط المحكمة ان يكونوا من اقارب المدعى عليه او اختصاً معينين. لذات او يترك له حرية اختيارهم. فقد يقل

عددهم الى ثلاثة او بكثر الى اثنين وسبعين ولا يشترط فيهم العالم بالدعوى بل هم يحلفون على اعتقادهم صدق من يزكون بينه . وقد يحلفون على المذبح في الكنيسة او على اثر قديم او على قبر قديم . وقد يحلفون سبع مرات كل مرة في مكان بحسب عقائد اهل الناحية . وللإيمان تعريفة تختلف باختلاف مركز لرجل ومقامه فيمين اللورد ستة اضعاف يمين الرجل الحر .

ومن اصول التزكية ان لا يناقش المزكي في يمينه ولا يسأل عن مصدر علمه وان يحكم وقد لا للتزكية ولو كذب المزكون فان حنث المزكي او المزكي في يمينه يعاقب جنائيا كشامد الزور ولكن لا يلغى الحكم بل يلزم الحانث بالتمويه بضر المدعي . ويظهر ان العقاب لم يردع المزكين فقد نشأت طبقة منهم حول المحاكم يرتزقون من التزكية . تجري التزكية عادة في دعاوي الدين والعقود ولا نقب في الدعاوي التي تمس مصالح الملك . لا في الدعاوي الجنائية ولا في دعاوي الاراضي وسبب ذلك لناقض فان كانت التزكية طريقة بها يحصر الحق من الباطل فلم تجوز في بعض الدعاوي دون البعض الآخر . يظهر ان التزكية نشأت . لا في الدعاوي التي لا يمكن التحقق من صحتها الا بالتحقيق من عدالة الاخصاء ومن طهارة ذمتهم بتزكيتهم . مثل دعوي دين او امانة لم يطلع عليها احد غير الاخصاء ثم مدت الى سائر دعاوي العقود .

ومع الزمن ظهر فساد التزكية وقل اتباعها وقلت الثقة في نتيجتها وانكرها مجمع كلارندف وهو مجمع كبير عقده الملك هنري الثاني من كبار رجال الدولة في سنة ١١٦٦ م وقرر فيه اوداء اثربية وقضائية ادارية . لكن المجمع لم يحسم على الفائها لتأصلها في العرف وبقيت تتبع في المحاكم الاهلية فقط حتى الغيت بقانون صدر في سنة ١٨٣٣ .

## البيئة

وهي غير المزكين . هم عادة شهود الروايات الذين شهدوا باعينهم وقائع الدعوى او حصول الجريمة فان عرض الخصم ان لديه بيئة قاصر المحكمة بأشأت الدعوى بالبيئة فيأتي بهم الخصم فيحلفون ويشهدون بصحة معينة . لا يتجربون ولا يبايعون في اقوالهم ولا يسألون عن مصدر علمهم ولا حق للخصم في الاعتراض عليهم ان كانوا عدولا فان شهدوا بالصيغة المطلوبة ولم يختلفوا فيها ولم ينكل احدهم يحكم لمن شهدوا ولا سلطة للمحكمة على تقدير شهادتهم ووزنها بل عليها ان تحكم بها فمناقشة الشهود ودرت شهاداتهم وطرح ما تهاثر منها امر حديث .

ويكلم بالشهود من يدعي واقعة . ون من ينكرها طبقا لقاعدة الشريعة الاسلامية البيئة على من ادعى . فاذا ادعى الطرفان واقعة واحدة كذكية فرش او واقعتين متناقضتين كوفاة مورث او حياته تسمع البيئة من الطرفين ويحكم فيها بحسب تقدير المحكمة .

ويقضي بالبيئة في دعاوي الاعيان المنقولة غالباً وكان يفرض شراؤها في السوق على بد شهود رسميين يعينون من قبل المحكمة المحلية وفي اثبات الوفاة ودعاوي بيت المال .



## الامتحان

وهو ان يمتحن المتهم في جريمة بأحدى طرق اربعة اما ان يقبض على عود محمي في النار او يغمس ذراعه في ماء يغلي او يكتف و يلقى في نهر او يطعم لقمة الزقوم وهي قطعة من الخبز او الجبن اوقية يقرأ عليها لتقف في حلقومه لا تبذل فأن احترق يده في النار او انسلق ذراعه في الماء الغالي او غام في اليم او غص بلقمة الزقوم كان مجرمًا ويحكم عليه وان سلمت يده من النار ولم يصب ذراعه من الماء المغلي او رسب في اليم ا. بلع لقمة الزقوم كان بريثًا . ومبنى هذه المحن الاعتقاد بان الله تعالى يؤيد المظلوم بقوة خفية تمنع عنه فعل العناصر الطبيعية .

ويحكم بالامتحان عادة في دعاوي الحقوق العمومية وكذلك في الدعاوي الجنائية بين الافراد اذا كان على المتهم ادلة قوية او كان من الاشرار سيئي السمعة .

فاذا حكم بالامتحان تعين طريقة فبقي في النهر من ينهم باستعمال السحر وما يشبهه ويكتف ويربط بحبل حتى اذا كان بريثًا وغطر ينشل فلا يفرق وكثيراً ما كان يترك حتى يعرق قبل انتشاله للتأكد من انه لم يتعمد الغطس في الماء . ويطعم لقمة الزقوم النكبة ورجال الدين والمتعلمون ونعطي لهم في الكنيسة بعد ان يقرأ عليها من الكتب المقدسة ويلزم غير هؤلاء من المتهمين بلمس عود محمي في النار او يغمس ذراعه في ماء يغلي ثم تربط اليد حالاً وتحل بعد ثلاثة ايام فان اثرت النار في الماء المغلي على الجلد كان المتهم مجرمًا ويحكم عليه بالعقاب وان لم تؤثر عليه كان بريثًا . والثالب ان يفلت المحرم بهذه الطرق لان المحرم يقدم عليها وهو عالم بنتيجتها يضطرب ويتبرجج خوفاً منها فينزل عليه عرق يكون طبقة مائية بين جلده وبين النار او الماء المغلي فيحمي جلده قليلاً وقد يدهن يده او ذراعه بمادة زيتية من قبل لهذا الغرض وهذا غير جائز ولا يعمل الا خفية . وكذلك بظلم البريء لانه يقدم على الامتحان بيمين ثابت وقلب مطمئن واثقاً من العناية الربانية فتحرق يده وتسلق ذراعه ويحكم عليه . ولا تستغرب هذه الطرق في الاعصر الماضية فقد كانت شائعة عند كل الامم القديمة ولا يزال بعضها وامثالها يتبع عند القبائل غير المتحضرة الباقية في اطار البلاد المتحضرة فالعرب الرحل في شبه جزيرة سيناء يتبعون مثل هذه الطرق . وذلك لان طرق التحقيق ومقارنة الادلة والقرائن والاستنتاج منها لتطلب رفقاً عقلياً فوق مستوى حالة القبائل المتوحشة التي تؤمن بالحرافات وتصدق بالسحر .

وبقي الامتحان معمولاً به الى سنة ١٢١٥ حيث ألغى عملاً لا قانوناً بقرار من مجمع اللانزان وهو مجمع كنسي عقد في انكلترا وفيه قرر رجال الدين استنكار هذه الطريقة ومنعوا القس من حضور اجرائها ولا يخفى ان مبنى هذه الطريقة الاعتقاد بأن الله يؤيد المظلوم فهي طريقة دينية من اثر الوثنية وكان حضور القسيس فيها شرطاً لازماً لانها تبدأ كطقس ديني بصلوات وادعية وما شاكل ذلك فلما امتنع رجال الدين عن حضورها بطلت بطبيعة الحال .

## المصارعة

لم تكن المحاكاة - مصارعة معروفة قبل الفتح . اما ارجحها النورمان في النظام القضائي فتورأمن الامتحان فلم يكن يطبق في حقهم فرغب فيها الاله الى وخصوصاً الاقوياء منهم فينتحاهم الخصمان الى قوتها الجسدية وبتصارعان او بتخابطان فمن فاز على خصمه يحكم له . ولم يكن مبني الحكم بهذه الكيفية التي يتبع فيها القوى على الضعيف التحاكم الى القوة الجسدية بل مبني على كفاية الامتحان الالتهالي . لعبادة الربانية ان تؤيد الحق . تنصره على المبطل . فالفائز يفوز بعناية الله احقاقاً للحق . ازهاقاً للباطل . وبثبت بهذه الكيفية كل نقطة فرعية متنازع عليها حتى شهود الطرفين اذا تناهوا ونصارعوا .

وتجرى المصارعة الى دعاوي ملكية الاراضي والدعوى الحثائية المباشرة المرفوعة بين الافراد غير التي للملك مصلحة فيها .

وبقي من الآداب هذه الطريقة النساء والطاعنون في السن والعجزة والاحداث وذوو العاهات وبسحق لهم . يتحضر صار يتصارعون نيابة عنهم . يرجع دخول الانصار في المصارعة بتدريج غير محسوس والمرأة بتصر لها بعلها . العلاء ينتصر له والده . العاجز فريه فتقبل الحكمة النصير ان يتصارع بدل المستصر وكان الشهود يتصارعون معاً اذا تعارضت افواههم لاثبات صحتها ثم شاع استئجار الانصار على سورة شهود فان عورض يمينه او انكر عليهم قولهم يتصارعون لاثباته فمن فاز على خصمه عدله . مصداقاً لقوله وفي سنة ١٢٧٥ سن قانون يعنى الانصار من آداء الشهادة وبذلك اعترف المشرع بشرعية التصارع . لانصار فصار كبار المالك والكنيسة وذوو المصالح يدرون الانصار . يرونهم . يستخدمونهم في دعاويهم . فقد ادى استئجار الانصار الى كثرة المنازعات خضها في دعاوي الاراضي لان المصارعة تكاد تكون الطريقة الوحيدة لاثبات الملكية في العقارات والخصم الذي يقد . لذلك ان يستحوز على اراضي غيره فرأى الملك هنري الثاني حماية للمعلاء الصغار ان يحير للمدعى عليه ومن المدعى خيار المحاكمة لدى محلفين من اهل الناحية فان اختار ذلك لا تجوز مصارعة فقرح الناس هذا الامر وعدوه نعمة من الملك وبذلك بطنت المصارعة فعلا في دعاوي الاراضي . تلغ بقانون اما في دعاوي استعائية فلم تكن تطبق الا في الدعاوي المرفوعة من الافراد التي لا مصلحة للملك فيها وبقيت متممة مدة ولا يحكم بها الا اذا كانت الادلة ضعيفة او اقراء غير متوفرة اما اذا كانت الادلة طويلة فيحكم بالامتحان . وبقي الحال على ذلك الى سنة ١٨٠٩ وفيها صدر قانون نص فيه على الغائها واول اجراءات المصارعة ان يعرض المدعى عليه او المتهم او نصيره الدفاع عن حقه بذراعه بالقاء قفازه على الارض فيلقطه المدعى او نصبه . علامة على قبول المصارعة ثم يحدد لها يوم ويجوز مكان منبسط من الارض وتنتصب امامه منصة للقضاء . تيات الاخصام او الانصار في اليوم المحدد وقت الشروط بلباس خاص وسلاح . انبثت طوله ذراعان او درقة وهي آلات يندرج تحت الرفاة فليس القصد من



يطبق في حقهم وادخلوا المصارعة بدله وكانت سائعة عندهم من قبل وادخلوا ايضا نظام التحقيق وهو سؤال اهل الناحية الذين يفرض فيهم العلم بالدعوى عن موضوعها واتبع هذه الطريقة الحكام المتنقلون الذين يرسلهم الملك للتفتيش على الادارة والمحاكم فاذا اتوا اهل قرية وقع فيها جرم استحلفوا اهلها عن فاعله كما يستحلفون اعضاء مجلس المركز عن حسن او سوء ادارة المعان والى  
حققوا عن اموال آيلة الى الملك يستحلفون اهل الناحية عنها واتبع المجلس بعد ذلك هذه السنة لما بطلت المصارعة وبطل الامتحان فكان يطلب الى شريف المديرية الواقع فيها موضوع النزاع ارسال اثني عشر عدلا من الاعيان الذين يفرض فيهم العلم بالدعوى فيحلفون على ان يحكموا فيها بالحق . يجلسون مع المجلس لسماع الدعوى ثم يطلب منهم الحكم فيها وكان لهذه السنة تأثير كبير في تاريخ القضاء ومنها نشأ نظام المحلفين على ما سنفضله ونحكم سائر المحاكم باغلبية الآراء من الحاضرين ويرى من تشكيلها ان الذين يحكمون في الدعوى هم من طبقة الاغنياء او الاجتماعية وهذا مبني المبدأ الانكليزي ان الشخص لا يحاكم الا لدى اقاربه .

# مقايسة بين قانونين

في الجرائم التي تقع على النساء ، والاولاد ، والآداب العمومية . هل القانون الجديد الذي اصدرته حكومة فلسطين وحده يؤمن القضاء على الدعارة في البلاد ، على من ترجع تبعة انتشار فساد الاخلاق في البلاد .

كان كل من خاطبته من رجال الشرطة في شأن نفسي الدعارة في البلاد وانتشار المومسات ذلك الانتشار المريع الذي يدعو الى التشابه ليس على الاحلاق فقط بل على الصحة العامة ايضا . يزور ذلك الى نقص القانون العثماني الذي ليس فيه ما يحظر فتح بيوت الدعارة كما انه لا يؤخذ فيه الناس على ارتكاب ما يخدش الآداب العامة من الافعال المنكورة علنا سوى الفعل الشنيع ( انظر المادة ٢٠ من قانون الجزاء العثماني ) .

هذا ما كان يعتذر به رجال الشرطة عند ما يلومهم لانه على كره البيوت السرية التي ترتكب فيها الدعارة والموبقات .

• لكن شاء الله ان تصدر الحكومة تعديلا للقانون العثماني الذي يرى فيه رجال الولى ما يسوغ لهم الاعتذار فقد حظر ذلك التعديل اعداد بيوت للبغاء حيث يقول في المادة الثالثة عشرة ( كل من فعل احد الافعال الآتية :

( ا ) اعد بيتا للبغاء او اولى ادارته او استعمل او ساعد على ادارته .  
( ب ) سمح بصفته مستأجرا منزلا او مستولا عنه باستعمال ذلك المنزل او قسما منه او بيتا للبغاء او لاعتیاد العهارة .

( ج ) اجر ذلك المنزل بصفته صاحب المنزل او وكيله لاستعماله كله او بعضه بيتا للبغاء او كان عن قصد شريكا في استعمال ذلك البيت او قسما منه بيتا لبغاء بصورة دائمة يعاقب بعد ادانته بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصري واذا كان مكررا يعاقب بعد ادانته بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز ٢٥٠ جنيتها مصريا او بكلتا العقوبتين ) حتى انه قد عاقب على القيادة حيث قال في المادة السادسة عشرة ( كل رجل يكون عوله في رزقه كله او بعضه على ما تكسبه امرأة من العهارة يعاقب بعد ادانته بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنين ) كما انه قد حظر ارتكاب كل ما ينافي بالحياة في مكان عام من فعل او ايماء في المادة العاشرة قال : كل من وقع منه فعل او ايماء مناف للحياة في مكان عام او محفل عام على كيفية يمكن فيها ان يراه من كان في مكان عام يعاقب بعد ادانته بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيتها مصريا .

وفضلا عن كون هذا التعديل قد عاقب على هنك العرض بالجبر او الحيلة بما يماثل العقاب المذكور في القانون العثماني فقد عاقب على محاولة ذلك باشد مما عاقب عليه القانون العثماني لان

العقاب على ذلك في هذا القانون من العقوبات التأديبية بخلاف العقاب المذكور في التعديل فهو من العقوبات الارهاية زد على ذلك ان هذا التعديل قد عاقب على ارتكاب الافعال المنافية للحياة بمقوبة ارهاية ايضاً مما ليس له مثيل في القانون العثماني .

كل ذلك مما يدعو الى الاعتقاد بان الشارع الفلسطيني قد راعى القضاء على الاخلاق الفاسدة جهده ولم يترك حجة لرجال التنفيذ يحتاجون بها او سبباً يدعوم الى التلوك عن السعي وراء قطع دابر الفئة المضرة . على الاقل حصرها في دائرة ضيقة لان في اختلاط المومسات بالحرائر وانتشارهن في كل مقهى . حانة . ونزل مفسدة للاخلاق الكريمة اي مفسدة ، ما قد مضت مدة طويلة على اصدار هذا التعديل . ولما نزل شاهدني بندي له الجبين حجلان الموبقات حيثما حللنا وهذا مما يدعونا الى ان نرجع الثلاثة على رجال الشرطة الذين ليس لهم بتقاضيمهم ما يدراون به عن انفسهم الشبهات وهم وحدهم المستؤون عن ذلك . لان القانون ليس سوى حبر على ورق مالم يعمل على تنفيذه .

على اننا لا نزال نأمل من المحصلين من رجال الشرطة الوطنيين همه وسعيه وراء هذه الغاية النبيلة وشكرهم عليهما كما تشكرهم الاجيال المقبلة والله الهادي سواء السبيل .

### كرامة المرأة

يا ربنا اجر العذاري	من كبد من خلع العذارا
اجر الحسان الساذجا	ت ونجـ الاحداث الصغارا
من كل فظ في السما	جة والوقاحة لا يبارى
سكران سكر جهالة	ولربما شرب العقارا
ألف القبيح ، فما يبا	لي ان يجر عليه عارا
يمشي ويثنى عطفه	وكأن في عينه نارا
او يقنديه متقلداً	خلقاً ووجها مستعارا
واذا رأي منهن وا	حدة تبسم او اشارا
او راح يتبعها ويا	مل ان يزور وان تزارا
حتى يطوف بيتها	لبلا ويرصده نهارا

# لا عذر في جهل القانون

الجهل ضرره واقع على الجاهلين

مبدأ جميل هذا الذي منه المقتنون من القديم تحقيقاً للعدل واجابة لداعي الانصاف ، وفي الواقع ان الذين يرتكبون الجرائم المختلفة وهم يجهلون نصوص القانون يجازون على ارتكابهم لجرمين : اولها جهلهم بالقانون الذي هم مسؤولون عن جهلهم به ، وثانيهما الجرم الذي ارتكبوه من قتل او سرقة او خلاف ذلك من شتى الجرائم .

القانون ناموس وضع ليسير عليه الجميع دون تمييز بين العالم والجاهل ، بين الامي وغير الامي فيجب ان يعرفه الجميع بلا استثناء لانهم معاقبون على ما تقدم ايديهم بمقتضى نصوصه ، ومحاسبون على كل صغيرة او كبيرة حرمها بموجب احكامه ، ان الناس جميعاً على تباين ما بين اخلاقهم ودرجاتهم وعقولهم يستطيعون بلا تعب ان يحيطوا احاطة تامة بمعرفة قانون بلادهم وبماذا يعاقب على كل جرم حتى يكون المجرم على بينة من امره قبل اتيانه على فعل الجرم الذي يزين له الشيطان وجهلة بالقانون ارتكابه ، ومن الواضح الجلي انه لو عرف جميع الناس القانون لقل عدد الجرائم والمجرمين عما هو عليه الان — ان هناك فرقاً كبيراً بين ان اقدم على جريمة القتل فارتكبها وانا اعلم ان عقوبتها هي الاعدام تنقياً وبين ان اقدم عليها فارتكبها وانا لا اعلم لها عقوبة ولا اعرف جزاء ، وهذا يبدو جلياً امام محاكم الجنايات اذ يقف المتهم امام المحكمة ويعترف بانه قتل وثابت ان ظروف القتل عمداً مع سبق الاصرار متوافرة واركان الجريمة غير منتقصة ، يقف عالماً بكل ذلك ولكنه يظن ويتوهم ان المحكمة قد تحكم عليه بالبراءة وان المحكمة ستضرب بمواد القانون عرض الحائط ، وهو اذا سمع النطق باحالة الاوراق الى المفتي استوات عليه الدهشة واستغرق في الذهول ، وفي هذه اللحظة يتجدد عنده امل آخر فتسلم عقليته بان المفتي وقد ثبتت الجريمة وظهرت اركانها الذي عيّن ، قد ينسخ حكم الاعدام وما كان للمفتي او لغير المفتي ان يخالف القانون لانه عالم بالقانون ، وبطل المتهم بين امل يتجدد في ان ينجو من العقوبة حتى تصل القضية لمحكمة النقض والايام فتؤيد الحكم بالطبع ما دام

الامر لا يختلف فيه اثنان . . وهكذا يساق المتهم الى المشقة، ولو علم بهذا المصير قبل ارتكاب الجريمة ولو علم ان جزاء القانون لا مفر منه ولا مناص مما قيل بان القضاء الهام وان كل محاولاته سوف تضيع ولا بد لعاقبه من ان يلتفت حوله حبل المشقة، ان عاجلا ون آجلا، لو علم كل ذلك قبل ارتكاب الجريمة لما اقدم، اللهم الا اذا كان المجرم يريد التخلص من الحياة وهذا نادر .

ثم ان الجبل لقانون فيه ضرر آخر على الجاهلين به لان يفوت عليهم اشياء كثيرة يجب ان يعملوها والا اصبوا بخسائر المادية والادبية دون ان يرتكبوا جرماً او يعملوا ذنباً اضرب مثلاً لذلك :

رجل يبيع لآخر قطعة ارض بموجب عقد لم يسجل اهمالاً او جهلاً والثاني باع لثالث القطعة نفس بموجب عقدها لم تسجيله او تريت وتباطأ في التسجيل لجهله القانون ليس من المعتقول بعد ذلك والعقد، لا يقيد الا الصرفين المتعاقدين ان يأتي البائع الاول فيبيع قطعة الارض رابع بموجب عقد سرعان ما يسجله فيأتي هذا وينزع الملكية ويعمل شكلاً طويلاً عريضاً يخرج منه فترا بقطعة الارض وقد يكون الثالث انتهى من بناء بيت كافه آلاف من جنيهات وهذا يعرف ما اذا كان الثالث قد بنى في ملك الرابع بحسن نية ام سوء نية وهذا يجري عليه نص القانون فيما يختص ببناء او غرس في ملك الغير . فكان ان اشترى لجهله القانون قد جرب على نفسه خسارة ثمن الارض الذي دفعه للثاني وخسارة الثالث الذي فيه في ارضه حسب الواقع وبناء في ملك الغير كما انه يبره القانون فهل قبل منه عند ذلك عند جهله القانون . كلا ! لا يقبل بحال والتمعة واقعة عليه لا محالة لماذا يفرض في ان يكون على عدم باقانون ولا يفرض في غيري ذلك الا ان العدل يقضى يعرف الجميع ان القانون لا يأتي مثلاً سائق سيارة في الطريق يزاحمه ويصادمه غيره ثم يسأل عن الرخصة فيقول نائي ما كنت احسب ان القانون يحتم على حمل الرخصة وقد نسيتها في منزلي مثلاً فيلتمس له العذر بين زميل له يعمل عمله ثم يسأل عن (الرخصة) وهي ليست معه فلا يحتاج بها احتياج به الاول فيساق الى القسم . . اذن ان هذا غاها معروف لا يحتاج الى كبير ايضاح .



ان القوانين هي اتفاقات بين الحكم والمحكومين يجب ان يحترمها الحاكم والمحكوم ولا يمكنني وانا المحكوم ان احترم شيئاً لا علم لي به وكما ان الحكم لا يتصرف في قضية من القضايا الا اذا بحث في عقله ونقب في كتب القانون حتى يطبق عليها النصوص الخاصة بها كذلك المحكوم يجب ان يكون على علم بامر تلك النصوص فلا يفعل شيئاً بحسن النية وهو لا يدري اياعاقب القانون عليه ام لا يعاقب .

يجب ان لا نقول بان يفرد رجل اقانون بمعرفة القانون والامام بكل نصوصه وحدهم ويجب ان لا يدرسه القاضي والمحامي والنائب فقط بل يجب ايضاً ان يعرفه التاجر والصانع والمزارع والطبيب والمهندس وغير هؤلاء من ارباب الاعمال كذلك يجب ان يعرفه العامة حق المعرفة ابقف كل فرد عند حده ولا يتعدى اختصاصه ولا يظلم ولا يجوز .

قد يقال دفعاً لهذا : اذاً فما وظيفة المحامي وهل تريد ان تشل حركته ؟ وجواباً على هذا اقول : ان المحامي تنجلى مهمته عند الدفاع بعد انتهاء الامر ووقوع الجريمة او بعد ان تصير المسألة قضية ام قبل ذلك فهو يمدى النصيحة لمن يستشير من الناس الذين يجهلون القانون او يتعسر عليهم فهم نص من نصوصه ولا بأس للعارف بالقانون بعد ان يستشير اربابه المشتغلين به الذين وقفوا جهودهم وفكرهم على القانون دون سواه لذا كان المحامي لازماً للاستشارة قبل القضية والدفاع بعدها لازماً لمن يعرف القانون ولمن يجمله فلا يمنع وجود المحامي من ان يعتنى الناس بمعرفة حدود القانون وعلى اي شيء يعاقب ولاي جريمة يأخذوهم ان فعلوا ذلك اما ان يرتدعوا فيرجع منهم الذين يدفعهم ميلهم الى الشر والاجرام عن عزمهم ويثوبوا الى رشدهم وما ان يتدعوا في شيء وهم على علم بمسئلاتهم في غير هواة ولا رحمة والميل بطبعه الى الشر حباً في الشر لا يؤثر فيه القانون بل ولا يخشى العقوبة منها بلغت قسوتها .

من هذا تظهر لنا ضرورة اقتناء القوانين والعلم بها . واليوم الذي يكثر فيه عدد الذين يعرفون القانون هو اليوم الذي تقل فيه الجرائم وينقص عدد القضايا

الجندية والمدنية التي زادت على اعمال المحاكم وكادت تنوء بكثرتها الدوائر القضائية  
وكرت الانتدابات القضائية وتعددت الظروف التي هي في الواقع تضر بالامة  
وتضر بالقضاء والقضاة .

محمد حسني عبد الحميد

من المرحوم حفني بك ناصف اف مرحوم اسماعيل باشا صبري  
يوم نقله وظيفه النائب العمومي

بنها	سوت	من	اهل مصر	والمعالي	بالخاطب	الكف	اندري
طمحت	انفس	اليها	فصانت	حسنها	عنهم	صيانة	بكرو
راودها	عن	نفسها	فاستحقت	بنها	وقالتم	بهجر	
وابتغت	كفها	فكنت	رضاها	فهي	شمس	جرت	الى مستقر

\*\*\*

امض	فينا	القانون	لا فرق	فيه	بين	زيد	من	الرايا	وعمره
وانصر	الحق	ما	استطعت	واصلح	امره	ان	انصره	خير	انصر
لا تكن	لينا	فترى	بضعف		لا	ولا	جافيا	فترى	بكسر
بين	هذا	ودان	نهج	حميد	امن	من	يجوزه	كل	شر

# السياسة الشرعية

بيان المراد منها

هذه محاضرة قيمة لفضيلة الاستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف القاها على طلبة قسم التخصص في مدرسة القضاء الشرعي في القاهرة وسيرى قراء الحقوق فيها موضوعاً شاقاً النفوس كثيراً الى الاطلاع عليه والاضطلاع منه .

كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون في تدبير شؤونهم ما شرعه الله وما سنه رسوله ، وكان اذا نزل بهم ما ليس عندهم فيه نص من كتاب او سنة ولم يسر لهم ان يرجعوا فيه الى الرسول اجتهدوا ربه واتبعوا ما بلغهم اجتهادهم . والرسول صلى الله عليه وسلم كان يمهّد لهم سبيل الاجتهاد ويقر المجتهد على اجتهاده ولم يعنف مجتهداً على انه اجتهد .

اما ان مهّد لهم سبيل الاجتهاد فذلك بأنه كان يبين لهم الاحكام ويقرن كثيراً منها بالعلل التي انتجتها والمصالح التي اقتضتها ، كقوله في النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها ( انكم ان فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم ) ، وقوله في نبذ التمر اثمرة طيبة وماء طهور ) ، وقوله ( انما نهيتكم من اجل الدافة ) ، وقوله في الهرة ( انها من الطوافين عليكم والطوافات ) ، فهذا ونظائره وما جاء في كتاب الله من قوله عز شأنه في المحيض ( قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض ) ، وقوله في الخمر والميسر ( انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون ) ، هذا كله كان ايذاناً للمسلمين بأن احكام الله مرتبطة بالمصالح وانه حينما وجدت المصلحة فتم شرع الله وكان تمهيداً للطريق لهم اذا هم اجتهدوا ربه . واما انه صلى الله عليه وسلم اقر المجتهد ولم يعنف على الاجتهاد فدلّله انه جعل كل مجتهد مأجوراً ان اخطأ فله اجر وان اصاب فله اجران ، وانه لما بعث معاذاً الى اليمن قال له كيف تصنع ان عرض لك قضاء قال اقضي بما في كتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال فبسنة رسول الله قال فان لم يكن في سنة رسول الله قال اجتهد رأيي

لا آلو . قل معاذ فصرّب رسول الله صديري وقل الحمد لله الذي وفق رسول رسول  
الله صلى رسول الله ، وان صحابين خرجا في سفر فحضرت الصلاة ولبس معها  
ماء فجهده فصبر ثم وجد الماء في نوقت فعد احدهما ولم يعد الآخر فصوبها  
رسول الله وقل الله بعد اصببت سنة واجزت لك صلاتك وقال للآخر لك  
الاجر مرتين .

وعلى هذا كانت الحق في عهد رسول ، وكان هو صلى الله عليه وسلم مصدر  
الشرع في حياته وما يقوله وما يفعله وما يترو ، كان بين المسلمين ما يتبعونه على  
انه شرع على مقتضيه مصلحة اعباد في كل زمان وعلى اية حال وما يتبعونه على انه  
شرع حزني قضيته ، مصلحة في كل خاصة يتغير بتغير المصالح والاحوال كما تغير  
بعض الاحكام بسخ وابتديل حين قضت لمصالح بهذا التغير ، كنت نهيتكم عن  
زيارة القبور ، الا فزوروها .

وبعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم سلك خلفاؤه واصحابه السبيل التي  
كنو في حياته فكرو يتبعون في حكمهم ونظمهم ما شرعه الله في كتابه وعلى  
لسان رسوله ون حدث فم ما ليس في كتاب ولا سنة اجتهدوا رأيهم واتبعوا ما وصل  
اليه اجتهدوا ما روافيه مصلحة الامة ولا يخالف روح الدين . وكثيراً ما كان اجتهد  
احدهم في اجتهد حبه و يخاف ما يفهم من ظاهر النص ولم يتهم واحد منهم  
بانه خالف شرع و تكب طريقة ما دمت وجهة المجتهد مصلحة الناس وعدل  
الله فيهم .

اجتهد ابو بكر فستخاف على المسلمين عمر ، واجتهد عمر فلم يستخلف واحداً  
وزك الامر شورى بين ستة ، فاجتهد احدهما غير اجتهد صاحبه ، واجتهدا معا  
غير ما فعل رسول الله ، يستخلف واحداً كما فعل ابو بكر ولم يترك الشورى لسته  
كما فعل عمر ، ولم يرد واحد منهما ، انه خالف شرع الله لانه اجتهد وراعى المصلحة  
اجتهد شتان وحدد ذلك في يوم الجمعة ، يكن على عهد رسول الله لانه قضت به  
المصلحة في اعلام الناس بالصلاة .

اجتهد على وحرق الرافضة ولم يكن ليخفى عليه حكم الله في قتل الكافر ولكنه  
ري المصلحة في الزجر عن الجرم الشنيع بالعقاب الصارم .

اجتهد عمر بن الخطاب وامضى الطلاق الثلاث على من طلق امرأته ثلاثا بكلمة  
واحدة ولم يكن ليخفى عليه ان الله تعالى قال في كتابه الكريم ( الطلاق مرتان ) ، وان  
الثلاث في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصدر من خلافته نفسه كانت  
تجعل واحدة ، وان رجلا على عهد رسول الله طلق امرأته ثلاثا فبلغ ذلك الرسول  
فقال : ايلعب بكتاب الله وانا بين اظهركم ؟! لم يكن ليخفى عليه من ذلك شيء ولكنه  
رأى الناس اكثروا من هذا اللعب فعاقبهم بان الزمهم به ليرتدعوا عنه او يقلوا منه ،  
وهذا هو الذي عنه بقوله : ان الناس قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه اناة فوا ان  
امضيته عليهم ! فامضه عليهم ووافقه اصحابه .

اجتهد عثمان بن عفان وجمع الناس على قراءة القرآن بحرف واحد ولم يكن ليخفى  
عليه ان الرسول اطلق للقراء ان يقرأوا بسبعة احرف وانه قال لمن قرأ بحرفين متغايرين  
هكذا انزل وهكذا انزل ، ولكنه خشي فتنة الخلاف فجمعهم على حرف واحد ومنعهم  
ما اباحه لهم الرسول .

هذه السبل التي سلكها المسلمون في عصرهم الاول كانت سبيل السعة في التشريع  
ومسايرة الزمن في تطوره ومراعاة المصالح التي تقتضيها تغيرات الازمان والاحوال .  
وكما كانت سبيلهم السعة في التشريع مراعاة للمصالح كانت سبيلهم ايضا السعة  
في القضاء وادلة الاثبات وطرق الاحكام توصلا الى الحق والعدل بأي طريق من  
طرقه دون وقوف عند خصوص الادلة الظاهرة من البيينة والاقرار والنكول ، ولذلك  
اعتمدوا في كثير من احكامهم على القرائن والامارات ، فقد امر صلى الله عليه وسلم  
الملتقط ان يدفع اللقطة الى واصفها جاعلا وصفه لها مقام البيينة ، وحكم عمر رضي الله  
عنه برجم الجارية التي ظهر بها حمل ولا زوج لها ولا سيد ، وحكموا بحمد السرقة على  
من وجد المال المسروق في يده بهذه القرينة الى غير ذلك من الطرق الحكيمة التي فصلها  
ابن القيم مما يدل على انه كانت سبيلهم السعة في التشريع والقضاء والتنفيذ .

وبسلوكهم هذه السبيل ما شعر واحد في عصرهم بقصور الشريعة عن مصالح العباد ولا رمت الشريعة بمحاجتها الى غيرها ولا عرف في ذلك العصر سياسة غير الشريعة وما كان هناك حكم شرعي وآخر سياسي وإنما كانت الاحكام كلها من شرع الله لان الله ما شرع الا لمصلحة عباده وهذه المصلحة هي التي قصدوا اليها واجتهدوا لتحقيقها .

جاء بعد هذا عصر الفقه والاجتهاد والتزم المجتهدون من ائمة الفقه في اجتهادهم ما لم يلتزمه مجتهدو العصر الاول ، وسواء اكان مشأ هذا الالتزام فرط حرصهم على الا يتعدوا حدود الشريعة ام اتهمهم انفسهم بالقصور عن السابقين فانه قيد من حرية الاجتهاد وحال دون السعة في التشريع على ما كانت عليه الحال في العصر الاول ، وتبع هذا تقييد حرية القضاء والتزام طرق خاصة من طرق الوصول الى الحق واغفال ما سواها . وهؤلاء المجتهدون انفسهم كانوا يشعرون في بعض الاحوال بحرج قيودهم وقصور اجتهادهم عن مصالح العباد فكانوا يفرجون هذا الضيق بما سموه الاستحسان ، فمقد المزاغة مثلاً حسب اجتهادهم باطل لكنهم رأوه ضرورياً لمصالح الناس فجازوه استحساناً وما هذا الاستحسان الا بقية من آثار الروح التشريعية في العصر الاول .

وبهذه القيود التي التزم المجتهدون مراعاتها اغفلت المصالح المرسلة وألغى اعتبار القرائن والامارات وشواهد الحال ولم تراعى الا مصالح خاصة وادلة ظاهرة ، فضاعت دائرة الاجتهاد عما كانت واخذت حركة التشريع الفقهي والقضاء الشرعي تضعف عن مسايرة الزمن على حين ان الدولة الاسلامية آخذة في السعة ووفرة العمران وحاجات المسلمين في نمو وتجدد ، فاتجهت عقول ولاة الامر السياسيين الى ضرب من التوسع في التشريع والقضاء يسايرون به الزمن ويدبرون به مصالح الناس فسنوا قوانين واناظم رزوا ، كفيلة باصلاح حال الناس ولم يعنوا بمخالفتها ما شرعه الفقهاء ، واكثر ما كان الخلاف في العقوبات وطرق الاحكام والاثبات لان الاحكام السياميين اول ما يهتمهم توطيد الامن بالضرب على ايدي المجرمين وهذا يستلزم الاخذ بالقرائن والاكتفاء بالظن ، واحكام الفقهاء في هذا تجريئ المجرم وتطمعه في النجاة .

من هنا بدأ الناس يدينون لطائفتين من الاحكام : الاحكام الفقهية التي استنبطها

المجتهدون على اصول اجتهادهم وقواعدهم وقيودهم ، واحكام سياسية وضعها ولاية الامر السياسيون غير مراعين فيها الا مصالح الناس المطلقة ، وكانت هذه الاحكام السياسية تتبع حال مشرعها فتارة تكون على وفق الدين مراعى فيها مصالح الناس غير متجاوز بها حدود الشرع واصوله العامة ، وتارة تكون على وفق الهوى غير مراعى فيها الاشهوات مشرعها ومصالحهم الجزئية .

ثم بلغ ضعف التشريع الفقهي غايته باقفال باب الاجتهاد فاتسعت مسافة الخلف بين الفقهاء والحكام السياسيين واقتصرت وجهة الفقهاء على حمل الناس ان يدينوا بما استنبطه أئمتهم في عصورهم السالفة واتجه الحكام السياسيون لمسايرة الزمن ومراعاة ما يقتضيه اختلاف الناس .

وكما ان الفقهاء فرطوا بهذا التضيق حتى اظهروا الشريعة قاصرة عن مصالح العباد فان الآخرين افرطوا واحداثوا من اوضاع سياستهم شرا كان في الشريعة عنه غناء .  
ولو ان المسلمين سلكوا سبيل سلفهم في العصر الاول واجهدوا عقولهم التي وهبها الله لهم في استنباط الاحكام التي تقتضيها المصالح ولا يخالف اصول الدين والاعتماد على الامارات والقرائن التي تارة تفيد الظن واخرى تفيد اليقين وكان لهم في كل عصر جمع من اولي الحل والعقد وذوي الرأي والفقهاء يستنبطون لكل عصر مقتضياته مما لا يخالف اصول الشرع وروح التشريع ، لو انهم فعلوا ذلك لبقيت قوانين المسلمين في الممالك الاسلامية من احكام دينهم على وفق شرعهم ، ولكنهم قيدوا الاجتهاد اولاً ثم اقفلوا بابيه آخراً ففتحوا على المسلمين ابواباً من الشرور واصبح كثير من الممالك الاسلامية تساس بقوانين اجنبية ومن احكامها مالا تتفق واصول الدين !!

والنتيجة مما تقدم ان التشريع الاسلامي تطور في اطوار مختلفة : ففي العصر الاول كان لمجتهديه حظ عظيم من اجتهاد الرأي ومراعاة المصالح المرسلات وما يقتضيه اختلاف حال الناس واعتبار كل طريق يوصل الى الحق والقضاء والعدل ، وفي العصر الثاني ضعفت حركة التشريع عما كانت عليه من قبل بما شرطه بمجتهدوه من الشروط وما ضيقوا به المصالح التي تراتى من القيود وضعفت حركة القضاء بما الزموه من

الطرق الحكيمة الظاهرة . وفي العصر الثالث بعد افعال باب الاجتهاد وقفت حركة التشريع واقتصرت الفقهاء على تفهم ما شرعه أئمتهم وتطبيقه على الناس في مختلف ازمانهم واحوالهم .

وهذا الضعف وهذا الوقوف اللذان اصابا حركة التشريع الفقهي في عصره الثاني والثالث واصابا بهما له حرية القضاء الشرعي فسحا في المجال للحكام السياسيين فتوسعوا في تشريع احكام وقوانين روها كهيئة تدبير مصالح الناس وفي الاعتماد على قرائن وامارات روها موصلة الى الحق في القضية . وقد كان هذا التوسع تارة يتبع فيه احكام السياسيون دينهم ومصالح الناس فلا يتجاوزون به حدود الشرع ولا يخالفون اصوله الكلية وتارة يتبعون فيه اهواءهم فيتعدون حدود الشرع وينبذون اصوله ظهريا .

وهذا التوسع في تشريع الاحكام حسبما يقتضيه اختلاف حال الناس وتدعو اليه مصالحهم ويؤدي اليه اجتهادهم والاعتماد في تطبيقها على القرائن التي تفيد القطع تارة والظن اخري هو الذي يغنيه علماء المسلمين بالسياسة واذ كانوا لا يعتبرون اتوسع سائفا الا اذا كان في حدود الشرع وعلى وفق اصوله العامة اطلقوا عليه « السياسة الشرعية » . ومع انه لم يكن في العصر الاول سياسة غير الشريعة ولم توجد توسعة في مقابل تضيق لكهم اعتبروا ما كان في العصر الاول من التوسعة سابقة لما لحقه منها في العصرين الاخيرين وعمموا اطلاق السياسة الشرعية وارادوا بها « تدبير شؤون المسلمين ومصالحهم بضرب من اجتهاد برأي » التوسعة التي يتطلبها اختلاف حالهم زمانا ومكانا مما لا يخالف قواعد الشرع ولا حكمة التشريع سواء اكانت التوسعة في التشريع ام في القضاء ام في التنفيذ »

تعريف العلم وموضوعه والغاية منه

واذ بان المراد من السياسة الشرعية ، فعلم السياسة الشرعية : علم يعرف به ان التوسعة التي تقتضيها مصالح الناس المختلفة في التشريع والقضاء والتنفيذ لا تنافيها اصول الدين ، وان النظم التي جاء بها الاسلام لتدبير شؤون الناس كهيئة بمصالحهم ولا



نقص عن حاجاتهم معها اختلفت احوالهم .

وموضوعه : النظم الاسلامية من حيث اثبت سعتها وتقبلها لكل ما نقضى به

المصلحة والعدل .

والسبب الباعث على تدوينه ما وصلت اليه حال المسلمين في عصوره المتأخرة مما اظهر شرعهم قاصرا عن مصالح العباد لا يسير التطورات المختلفة والحاجات المتجددة . والغاية منه ان يتبين المسلمون ان شريعتهم كاملة وكافية بالسياسة العادلة ، ويعملوا على تدبير شؤونهم بشرع ربهم ، فن دينهم الذي امتن الله عليهم بان اكمله لهم ورضيه لهم ديناً وجهته نفع العباد وجلب المصالح لهم ودرء المفاسد عنهم ومنع عدوان بعضهم على بعض .

وايست السياسة العادلة الا تدبير مصالح الناس تدبيراً يكفل لكل ذي حق حقه ويدفع المظالم ويردع الظالم ، فليس من ريب في ان الشرع الاسلامي كفيل بهذا التدبير . وذلك ان ما انتظمه الشرع من العقائد والاحكام ذبته اصلاح حال الناس ، وما وضعه من الاصول والقواعد العامة يتقبل جميع مصالح الناس . فالعقائد الصحيحة التي جاء بها غايتها ترقية العقول البشرية واخذ اجها من ظلمات الاوهام والباطيل التي كانت تحول بينها وبين النور الالهي : « ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله ، اذا لذهب كل اله بما خلق ، ولعلا بعضهم على بعض ، سبحان الله عما يصفون » . والعبادات التي شرعها غايتها تهذيب النفوس وكسر سورتها كي تبقى المحارم وتقف عند الحدود فتتوفر لها المصالح ويتمتع التعادي ، كما قال تعالى في الصلاة « ان الصلاة تهي عن الفحشاء والمنكر » وفي الصوم « يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم يتقون » وفي الزكاة « خذ من اموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها » وفي الحج « ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله » ومكارم الاخلاق والآداب التي جاء بها من الاحسان والمواساة غايتها توثيق الالفة ومقاومة اسباب العداوة وتسهيل سبل التعاون . والمباحث التي اذن فيها من الاكل واللبس والسكن غايتها بقاء النوع الانساني ، وتوفير سبل الحياة الطيبة لافراده : « قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من

الرزق» . وللمعاملات التي سنّها من الاجارة والبيع والرهن غايتها دفع الضرورات وتبادل الحاجات والعقوبات من الحدود والتعازير شرعها الله لردع الظالم ومنع الجرائم ليأمن كل واحد على نفسه وعرضه وماله .

وقد اقتضت حكمة الله عزّ شأنه ان كمل هذه الاحكام المفصلة بقواعد عامة ناطقة برفع الحرج عن الناس ودفع الضرر عنهم يبرأعيها اولو الامر في الدين اذا هم ردوا ما ليس فيه نص الى ما فيه نص ، فقال عزّ شأنه في كتابه « ما جعل عليكم في الدين من حرج » وقال « يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » وامر المؤمنين اذا هم اختلفوا في شيء ان يردوه الى الله والرسول ، وهذا الرد قاض بان يكون الردود على سنن المردود اليه ، غايته اصلاح حال الناس واسعادهم وفي النظام السياسي والاجتماعي اقتضت حكمته ان شرع الاصول العامة التي يعتمد عليها وسن النظم من العدل والشورى والمساواة والاخاء بين المؤمنين ، وسكت عما عد هذه الاصول ليكون لاولي الامر من المسلمين حق ان ينظموا سياستهم ويكونوا حكومتهم التكوين الذي يقتضيه زمانهم ولا يخالف قواعد الشورى والعدل والمساواة . ومن هذا يتبين ان الشرع الاسلامي غير قاصر عن مصالح العباد ، لان جملة وتفصيله وجريانه وكتلياته ترمي الى جلب المصالح ودرء المفاسد وتوصل الى تدبير الناس وحفظ انفسهم واموالهم وعقولهم واعراضهم ، فهو اذن كفيل بالسياسة العادلة غني عن كل شرع سواه ، وبهذا يتجلى قول الله تعالى « اليوم اكملت لكم دينكم » وقوله صلى الله عليه وسلم « تركت فيكم ما ان تمسكتم به لم تضلوا كتاب الله وسنتي » . واذا كان المسلمون اصبحوا في اكثر الممالك الاسلامية تحت سلطان احكام وقوانين غير شرعهم ، فليس منشأ هذا قصور شرعهم عن حاجتهم ، وانما منشؤه جمود مشرعهم ، ووقوفهم بالتشريع عن مسايرة الزمن وحجرهم على العقول ان ترجع الى اصول الدين ونفقه روح الشرع لتستنبط لكل عصر ما تقتضيه حاله مما لا يناهز الدين ولا تأباه قواعده ، فان هذا الدين كما قال ابن القيم في اعلام الموقعين « . . . وبالجملة نجاءهم بخير الدنيا والآخرة برمته ، ولم يحوجهم الله الى احد سواه ، فكيف يظن ان شرعته الكاملة التي ما طرق العالم

شريعة اكمل منها ناقصة تحتاج الى سياسة خارجة عنها تكملها ! او الى قياس او حقيقة او معقول خارج عنها ! ومن ظن ذلك فهو كمن ظن ان بالناس حاجة الى رسول آخر بعده ! وسبب ذلك كله خفاء ما جاء به على من ظن ذلك وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله اليه اصحاب نبيه الذين اكتفوا بما جاء به واستغنوا عما سواه وفتحوا به القلوب والبلاد وقالوا هذا عهد نبينا الينا وهو عهدنا اليكم .

### سياسة الرسول وخلفائه

وقد ساس المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم في عهده سياسة عادلة ، وكانت سياسته بشرع ربه ، وما شعر مسلم بقصور شرعه عن مصالحه . كانت سياسته قوامها العدل ، موثراً بقول الله عز وجل « وقل آمنتم بما انزل الله من كتاب وامرت لاعدل بينكم » ، ولهذا لما سألته الاعرابي : اتعدل بيننا ؟ اجابه : ويحك فمن يعدل ان لم اعدل ؟ خبت وخسرت ان لم اعدل » وعمادها الشورى ، فكثيراً ما كان يرجع الى رأي اصحابه في النظم الدنيوية اذا لم يكن في الامر تنزيل من ربه ويقول لهم : انتم اعلم بامور دنياكم .

وكان اساس سياسته في التكليف القدرة والاستطاعة حتى لا تكلف نفس الا وسعها ، والتقص والاعتدال حتى في العبادات والصدقات ، ولذا نهى عن صوم المصالح وقال لمن قام الليل حتى غارت عيناه ( ان هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ) وقال لمن اراد ان يجعل كل ماله في سبيل الله ( الثلث والثلث كثير . لا تذر ورثتك اغنياء خير من ان تتركهم عالة يتكففون الناس )

وفي المعاملات ان لا ضرر ولا ضرار ولا غرر ولا خلابة ولذا نهى عن بيع الغرر وحرم الربا والميسر وكل تعامل يفضي الى النزاع ويوقع في العداوة والبغضاء ، ممضاً في هذا قال الله عز وجل ( يأياها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ) .

وفي العقوبات الا يؤخذ بري ولا يفلت من العقاب مجرم فدرأ الحدود بالشبهات ونهى عن الشفاعة في حد من حدود الله .

وسائر ضروب سياسته صلى الله عليه وسلم في تشريع او قضاء او تنفيذ كلها مؤسسه  
على رفع الحرج وحسب النصائح ودور المفسد وقمة العدل وتقويض الظلم مما جعل الناس  
في بدء الاسلام يدخلون في دين الله فواجباً لا بسطان القوة وخذ السيف ولكن  
فراراً من الظلم الى عدل ومن الاستبداد الى شورى ومن الاستعباد الى الحرية .  
وبهذه السياسة اعدله سائر مسلمين خلفوه الراشدون ومن سلك نهجهم من  
الولاة والامراء وكان من ضروب سياستهم لا يصدر عن الاذن الشرع وما وجدوا فيه  
عقبة تحول بينهم بين صلاح الناس ومراعاة مقتضيات لزمن سواء في نظام الحكومة  
ام في السياسة المالية او الادارية او الخيرية او القضائية مما يبين مفصلاً في مواضعه  
ان شاء الله .

# الشرطية

## بحث بيولوجي

### في الاجرام والجنون

الاستاذ كامل صموئيل مسيحه احد ادباء مصر المعروفين هو ممن اولعوا بترجمة المواضيع الشيقة على الخصوص ما يتعلق بالاجرام والمجرمين، والاستاذ هو من الذين خدموا مجلة الحقوق باقلامهم برسالة اليها عدة مقالات نشرت في اعدادها السابقة. وقد نفضل حضرته بمناسبة زيارته لينا فاعرب هذا المقال بتصرف عن كتاب الدكتور نشارس مرسيه وهو كتاب يتضمن ابجاثا طبية واجتماعية وقضائية في الارتباط الكائن بين الجرم والجنون كما بحث اليها ايضا بمقال آخر نشرناه في غير مكان من هذا مدد وقد نبرع حضرته بان يعرب كل ما يقع له من الابحاث القيمة التي هم قراء الحقوق ويرسله الينا فنحن ازاء ذلك نشكره شكراً جزيلاً ونثني على همته ونشاطه

الحقوق



نحاول في بحثنا هذا ان نعالج مشكلة الاجرام--من الوجهة البيولوجية--وهو يتضمن بحثنا «طبيعة» المجرم، و«انواع المجرمين»، و«علاقة» الجرائم بعضها ببعض، وسندكر فيه المواضيع التي يحتاج القانون الجنائي بها الى تعديل وثنيح، وخير الطرق لمعالجة «مرض» الاجرام

## علاقة الجنون بالاجرام

غير خاف على حد ن هالك علاقة بين الجنون والاجرام وقيلون من يمكنهم  
تجديد هذه العلاقة ومعرفة بالضبط .

العادة، فيكتفون لجهلهم بوصف المجرم «بالجنون» !! وهناك فئة من العلماء تعتقد ان  
المجرم كون في حالة جنون وقتي عنده، يرتكب جريمة .

.. نحن، فلا نريد ان نلقي الكلام على عواهنه، فنحكم على الناس جزافا قبل الدرس  
والتحليل .

ردي نعتقد انه لا يمكن تجديد هذه العلاقة بين الجنون والاجرام قبل ان  
نعرف ماذا يقصد بالاجرم وماذا يعني بالجنون . ولكي نفهم حقيقة الاجرام والجنون  
يتحت اين تحايل الطبيعة البشرية ودرسها، درسا وافيا .

اننا نناضل في هذه الحياة تضالاً لا شك عنيفاً فهناك قانون لنذر ع البقاء وبقاء  
الانساب الذي ما زال جرياً حكامه على الانسان والحيوان والنبات .

فقد خص بعض الحيوان باساحة يقاوم بها العدو . فبعض مدين بسلامته «لمرعة»  
و«خفته» والبعض الآخر «لقوته» او «شكاه خيف» . ويبعث بعض الحيوان رائحة كريهة  
تعمل دون اقتراب العدو منه . وفي الغالب تعتمد الحيوانات على الفرار  
والاخفاء . على ان للحيوانات انواع من الحيل ، واساليب شتى من المكر والخداع مما لا  
يدخل تحت حصر .

اما الانسان ، سيد المخلوقات ، فلا يملك سرعة الحيوانات التي من حجمه، او  
قوتها وشاؤها، ومع ذلك فقد سادها جميعها وما ذلك الا لانه «اجتماعي» يميل الى الاجتماع  
ويأنس الى المعشرة ، ونفوقه يرجع الى ما سارت عليه الهيئة الاجتماعية من مبدأ  
«توزيع العمل» وتخصيصه .

للم يكن الانسان «اجتماعياً» بطبيعته لما وجد الاجرام ولا عرف الجنون .

ومن البدوي اننا لا ننظر من رجل ينفر في الصحراء ، او يعيش منعزلاً في

جزيرة ذئبة، غير مأهولة، ان يرتكب جرائم كالزنى والقتل والخيانة والسطو على الاعراض،  
والشحاذة والاستجداء، والنهب والنشل.

## الجنون

وهنا ننقل الى الجنون فتحمل بعض انواعه القليلة التي تؤدي مباشرة الى الاجرام.  
اولاً: الجنون النشئ عن ادمان الخمر. ويؤكّد تقضاة ورجل الذئبة وان ليس  
وكل ذي علاقة بالحكمة ان المسكر ثم سبب الاجرام فليتناكد ان قدرتي قد التا كيدان  
ادمان الخمر نوع من الجنون. يؤدي في كثير من الاحيان الى الاجرام، وان تكاب  
المواقف والشر.

ثانياً: وان النوع الثاني من نوع الجنون التي تؤدي الى الاجرام فهو ما يعبر  
عنه «بضعف القوى العقلية ومن الصعب كيراً تحديد هذا البصر. نستطيع عليه تحديداً  
واضفاً. ولكن كل ما يمكننا ان نقوله. انه لا يظهر على ضعيف القوى العقلية. لاول  
وهلة، ضعف عقله. بل يحتاج الامر لسراقبة، الدقيقة، من سلوكه. وهذا نسبه  
هائلة من مرتكبي الاجرام ظهر بعد فحصهم فخصاً دقيقاً، انهم ضاعف القوى العقلية  
ومن مميزات ضعيف القوى العقلية انه يبقى دائماً خواً. لا. ولوراجعت تاريخ  
حياته المدرسي. كان متعلماً لوجد ان قواه العقلية كانت على مستوى السالب  
العادي الذي في سنه.

كما يظهر انه بقي في سلا بعد خروجه من المدرسة فدا انتغل فيما يشغل في  
الاعمال التي لا تحتاج مجهوداً كبيراً. ولا عزى بطائفة بلا شك، ببلالته. وضعف  
ظاهر في اخلاقه.

ويعرف ضعيف القوى العقلية، انه المعرقة، ان السرقة مثلاً يعقب عليها اذا نبط  
السارق ولكنه لا يشعر شعوراً داخلياً ان السرقة جريمة.

ولما كانت فوق طاقته ان يعمل عملاً منتجاً، يكتسب منه رزقه بعرق جبينه،  
مقدرة على ضبط نفسه كذا. معدومة، لا يدع ادبي يردعه ولا رقابة عائلية له

موجودة فذلك كله بلا شك . ثم ندفع به لاندفع كله في تير الاجرام ، ولكنه لا يقدم في غلب الاعلى ارتكاب خنخ و سرقت البسيطة

ثالثاً : جنون عظمة . ينظر المصنف من هذا النوع من الجنون انه عظيم وانه ذو ثروة لا تقدر وقد ارتكب المصنف به جرماً الا انه قد ارتكب بقنوطه من عدم تحقق احد هذه جرائم ضلع من ورثه تحقيق بغية الموهومة وامنيه الحادثة ؟؟

رابعاً : جنون اسود ، ونوسواس وهو بلا شك نوع من الجنون الذي يؤدي الى الاجرام حينما يتوهم المصنف به قتيلاً حياً ، مكرئس فيه كفية شيء . يرى المصنف مثل ضلالمه ، كما ويخف على احبائه واعزائه ويتوهم ان سوءاً سيحل بهم فيدفع في قتلهم كي ينجيهم من خطر لمدهم الذي يتوهمه وفي كثير من الاحايين يجد حينئذ اسود . بالاتجاه ، وكثيرون من جنوا هذا الجنون من الآباء وقفوا امام القضاة متهمين بقتل طفلهم جميعاً ، وزوجاتهم أيضاً اشتدوا عليهم من الجوع والفقر خاسراً البارانونيا او ما يعبر عنه عند العامة بالوهم .

يتوهم المصنف ان كيفية تدبير في الخفاء ، لادبته وتعذيبه ، فترتب افكاره ، وفي عروب عقله ، ودهشة من تقصيل المؤامرة المزعومة ، واي خبر عنها ، تلفظ بعد المكث ، متشقة ، غير محققة . كاذبة ، المتناقضة ، لا يمكن اقناعه بالحقيقة ، ولا يمكن ان يسيء بشيء لان هناك دميعة ، وان هناك غدرأ !! وان هناك عند ، لانتك لاحق به ، وبكل من يحب وليت الامر يقتصر على ذلك ، ويحاول المصنف بهذا رده ان يفسد على عدوه انفسهم ، ويضل مؤامراتهم عليه وعلى احبائه ويحاول الاعتداء عليهم بالقتل !!

تغريب من شأنه انه لا يعتدي لا على الملوك والعظماء ، رؤساء الحكومات ورجال الامر والنهي .

هذه خمسة انواع من جنون وغيره ، كثير لا يسعنا لاسهاب فيها اضيق المجال .

ونعود الان الى الاجرام فيقسمه الخرائط الى اقسام ومن الصعب كثيراً تقسيم الجرائم



ولكننا نرى هذا التقسيم وافياً بالغرض نوعاً ، وان لم يكن تماماً .  
بعض جرائم النوع الاول .

القتل ، محاولة القتل ، التهديد بالقتل ، ذبح الانسان ، الجرح لبلوغ ، تعريض حياة المسافرين براً للخطر ، تعريض حياة المسافرين بجرراً للخطر ، المخافة ، التعدي ، الارهاب او الازعاج معاملة الاطفال بالقسوة ، التخلي عن الاطفال قبل بوعهم الحولين خطف الاطفال ، اجهاض الجنين اخفاء خبر الولادة ، العمل القاضح مع الذكور ، الفسق بأكراه ، الزنى بالنساء التعدي على غير البالغات ، الزنى بذوي القربى من النساء اللاتي يحرم الزواج منهن بعد الزوجات في البلاد الاوروبية .  
وكلاهما ترمي الى التعدي على الفرد .

### بعض جرائم النوع الثاني

تدنيس الاماكن المقدسة . التصوصية ، السطو على الدور ، السطو على المخازن ، محاولة السطو على الدور والمخازن ، السرقة ابتزاز الاموال بالتهديد وكلاهما ترمي الى اغتصاب الممتلكات بالقوة ومن دون حق شرعي .

### بعض جرائم النوع الثالث

شراء وبيع الاشياء المسروقة ، الاختلاس ، فتح الخصبات ، الحصول على شيء عن طريق الاداء الكذب ، الخيانة والمصب ، التزوير والتقليد والتزييف ، جرائم الافلاس .  
وكلاهما محاولة التملك بغير وجه شرعي ومن دون استعمال العنف .

### بعض جرائم النوع الرابع

الحرق عمداء ، قتل المتسبة او الحق عاهة به ، استعمال المفرقعات ، اغراق السفن ، اتلاف خطوط السكك الحديدية ، اتلاف الاشجار .  
وكلاهما جرائم ضد ممتلكات الغير ومحاولة اتلافها .

## بعض جرائم النوع الخامس

وهناك جرائم ضد الحكومة والامن العام منها الخيانة، والشغب، والاجتماع الغير المشروع . . . . .

## بعض جرائم النوع السادس

وهناك جرائم ضد العدل . منها الرشوة وايضا من كذبة ومحاولة الفرار والهروب من يد العدالة

\*\*\*\*

وهناك جرائم ضد الدين اهمها الكفر والاحاد .  
وكان في عزمنا ان نأتي على الاسس التي بنى عليها هذا التقسيم وعلاقة الجرائم ببعضها . ولكنني رأيت انه يجب ان اخصص كل بحث فصلا على حدة  
يتبع  
كامل صموئيل مسيحة

# غفلات المجرمين

نشرت مجلة انكليزية مقالاً في غفلات المجرمين آثرت تعريبه لمجلة الحقوق لما فيه من الفائدة والفكاهة ، قال الكاتب :

اني لا اعجب كيف يتسنى لعدد كبير من القتلة السفاحين كنتم جناياتهم . وليس عجيبي هذا نشأ عن اعتقاد سيئ بمقدرة رجال الشرطة في امر تعقيب الجرائم بل لان معظم الخناة اغبياء يسلمون انفسهم عدة للقضاء فقد تعذر في خلال العشر السنين الماضية تعقيب نحو عشر جنديت قتل وقعت في عصمة الانكليز فيسأل بداهة الى اين ذهب جميع هؤلاء الخناة ومدى كان مصيرهم ؛

الجواب : لا ريب ان قسماً منهم اندمج في لهيئة الاجتماعية ولبعضهم شهرة عظيمة والقسم الباقي قد انخرط في سلك المجرمين ولكنهم حول وطول

حدثني احد ضباط الشرطة بانه شهد اليه مرة تعقيب جرم قتل لم تكن فيه الدلائل متوفرة وقد تردد هذا الضابط اياماً متوالية الى مسكن شخص اشتبه فيه غير انه لم يتمكن من اثبات الجرم عليه او العثور على دليل ضده . ولما ان اعيت الضابط الحيل لتعقيب الجرم عزم على العدول عن متابعة تحريه وبينما كان قاصداً الى رئيسه ليلتمس اعفائه من ذلك ساقته الصدفة الى سيارة كبرى حيث اجتمع فيها بالفاعل الحقيقي فقبض عليه . ومن غريب الامور ان الجاني الذي يسعى جهده لابعاد الشبهة عن نفسه يمهّد للشرطة في الوقت ذاته السبيل لتقبض عليه ، اما الجاني الجريء قليل السعي للخلاص فيغلب ان ينجو من ثبوت جرمه ولا تناله يد العدالة اذ لا يشتبه فيه احد ويسند اليه الجرم الواقع بخلاف المجرم الذي يبذل قصارى جهده ليبعد الشبهات عن نفسه فانه يترك غالباً آثاراً تسهل للشرطة السبيل لتقبض عليه

وقد وقع حادث من هذا القبيل في مدينة من مدن مقاطعة ميدلاندر في بلاد الانكليز وخلاصته ان تاجراً متجولاً علق بارملة وبعد ان تمكنت بينهما العلاقات ملأ التاجر

فعمد ان هجران عتيقته ولم احسب بذلك توعده بمقاضاته في المحكم فعدل التاجر عن فكرة هجران غير انه صمم على قتل العتيقة ، وكان هذا التاجر مشهوراً بالاستقامة وذا مقام رفيع لدى جميع معارفه فعزم على قتل هذه الارملة محافظة على شرفه لئلا يفتضح امره فيخسر بذلك سمه ومقامه . ولما كانت هذه اول مره ازمع فيها التاجر ارتكاب جريمة ختط لنفسه خطة محكمة لارتكاب الجريمة ولما كانت قد طالع حوادث مجرمين تدعى دينوا بسبب خطأ صغير ارتكبوه . اعتقدان في امكانه انه يحذر لوقوع في . وقع غيره فيه من الغلط والاختاء . ولهذا اتخذ لنفسه اسمين وتظاهر بانه يتحذرن من كل منهن عن الآخر واتخذ لنفسه ايضاً بيتاً في مدينة ليفربول واطهر جميع رافيه لارائه ولادب والابتعاد عن السعي في اذبة البشر والرغبة عن الملاهي والادكار وقص وحملات الغناء وغيرها . وكان معروفاً هنالدى جميع الجيران بالوجه فقط يرين سر راحة الخلق تمت عم . يخنف ما كن يتظاهر به .

وكن عند ذمه الى القصبة في ميدلاندز يلبس لحية سوداء مستعارة وشاربين سودين مستعيرين ويغير شكل انفه واذنيه بطريقة شيطانية كما يغير اسمه ايضاً . وهكذا صبح ذات تصنيفين مختلفتين وطفق يحضر كل اسبوع مرتين الى مدينة ليفربول بطريق غير به احد غريب وقد عرفه جميع اهلي القصبة بعد اقامته بين ظهرانيهم عدة اسابيع . وقد اعتذر مرة عن حبة البيت الذي يسكنه بقوله ان اسفاري الكثيرة تحول دون ان اقضي جميع الليالي في البيت

عرف في هذه القصبة باسم ساندروزوانه ذو لحية سوداء وشاربين سوادوين كما عرف في مدينة ليفربول باسم جونز بانه رجل حليق ولم يدري في خلد احد ان ساندروز وجونز كن تخصصاً واحداً . وكان بعد اعداده المعدات لقتل الارملة جتمع بها في احدى ضراحي القصبة المذكورة وذهباً معاً الى حرش جميل يجري فيه نهر . وكان هذا التقي قد سبق الى ذلك المكان واخفى كيساً تحت شجرة في هذا الحرش ليضع فيه جثة الارملة بعد قتلها . وقد نفذ خطته هذه بالفعل فنحن الارملة بجانب الشجرة المذكورة ووضع جثتها في الكيس وبعد ان احكم ربطه القاه في النهر ثم اخفى

لحيته المستعارة وشاربيه المستعارين في محل امين وء دالى مدينة ليفر بول خان انه من المستحيل ان يعرفه احد انه ساندروز الذي يحتمل ان يسند اليه جرم قتل الارملة اذا عثر على متبها وفي غد يوم الحادثة بعد ان تناول جونز طعم الصبح في بيته في ليفر بول خرج يتفقد عماله وقد كان نجاحه في ذلك اليوم عظيم وعاد في المساء الى بيته مسررا يني نفسه بانه سيقضي ايلته هينة بيد انه سرعان ما انقلب سروره حزنا وقضي على آسالة نهذه اذ قابله شخصان عند دخوله غرفته وسأله احدهما عما اذا كان هو هنري جونز فاجابه بالايجاب فقال له الشخص حينئذ بانه مقتش الشرطة ويحمل اوامر من الساطة للقبض عليه لقتله اعمدا ماري سيايسر في حرش نورثيتون . فانكر جونز معرفته ماري سيايسر وذهابه الى نورثيتون غير ان ملاحة نمت عم خامر قلبه من الخوف والرعب ولو لم يكن من دليل يثبت ارتكاب جونز جرم قتل ماري سوي الكيس الذي كان في حوزة الشرطة والذي كان مطبوع عليه اسم جونز وعنوانه لكن هذا الدليل كفي لادانته فان جونز كان لجهله قد نسي اسمه وعنوانه على الكيس الذي وضع فيه جثة المغدورة بعد قتلها . وقد حكم على جونز بالاعدام بسبب هذا الدليل .

وهالك حادثة اخرى وقعت في مدينة باريز تؤيد غفلة المجرمين وخطأهم وقد ثبت الجرم على المجرمين فيها وخلاصتها : اختلف اثنان اسم احدهما هنري والآخر جوليس على قسمة دراهم بينهما كان قد سرقاها . وكان جوليس عزب ومشهورا بالبخل ويسكن وحده في بيت زء . عزم هنري ان يقتل جوليس ليستولي على دراهمه فرشا هنري رفيقا له بمبلغ خمسين فرنكا ليعاونه على قتل جوليس . وانطلق كلاهما في ليلة ظلماء الى بيت جوليس وقرعا الباب ففتحه لهما جوليس فانقضا عليه حالا ولم يمهلاه ليستنجد احدا بل بادراه بضربة شديدة الى ام رأسه ألقتة صريعا الى الارض ثم انحنى هنري ليرى ان كان قد قضى نحبه ام لا فتحقق انه لم يزل فيه رمق من الحياة فقال هنري ذلك لرفيقه فاجابه هذا انه لايعتم ان يقضي نحبه لانه لا يستطيع ان ينيس بينت شفة فقال هنري يجب ان لا نبقى على اثر او دليل مما يمكن الاستدلال به علينا . قال هذا ونظر حوله في اطراف الغرفة الاربعة فلم يقع نظره الا على مرآة موضوعة في ارض الغرفة

وقد اسند ظهرها الى باب يفتح الى غرفة داخلية . وبعد ان اتم الجانبان تحري الغرفة سلب قتل نقوده ثم تناولوا دفتره وقلبه . ولما تحققا بأنه لم يبق ما يحتمل ان يشته بهما بسببه خرجا من البيت وذهبا تَوَّأ الى مطعم تناول فيه عشاءهما

بعد حدثه القتل بنحو ساعة زمانية قبضت الشرطة عليهما بتهمة قتلها جوليس ولما سأل هنري الشرطة عن سبب اتهامه ورفيقه بقتل جوليس اجابه رئيس الشرطة بان مندور صحا قيل موته وكتب باصبعه على الغبار المتجمع على المرأة اسمي قاتليه . ولما سمع هنري هذا الخبر سقط مغشياً عليه . وعندما افق اعترف بالجرم . وقد حكم عليه وعلى رفيقه بالاعدام

القدس

المغرب

يوسف اسطفان

# افشاء مدير السجن لاسرار وظيفته

«كلمات المجرم الاخيرة»

معربة عن جريدة «نيوزاوف ذى ورلد» الانكليزية

كان على رأس فرقة من محامي الادعاء المستر توماس انسكيب محامي الحكومة العام في محاكمة المتهم الميجر فريدريك وأليس هستنكر بليك مدير سجن بنتونفيل سابقاً وعمره ٦٢ سنة . وقد اوضح في اراءه ان النظام الذي اقره البرلمان بشأن الاسرار الرسمية يحرم على الأشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب الحكومة ان يوضحوا بصورة غير قانونية بالمعلومات التي اتصلت اليهم بمقتضى الوظيفة وان المجرم المذكور الذي كان يشغل منصب مدير سجن بنتونفيل من آب سنة ١٩١٩ الى تشرين ثاني سنة ١٩٢٥ اى الى حين استقالته لاسباب صحية قد ارتكب جرماً بمخالفته لنظام المشار اليه فان رجلاً يدعى بايواترز المتهم بجرم القتل عمداً والذي قد نفذ فيه حكم الاعدام - في ٩ كانون ثاني سنة ١٩٢٣ كان قد افشى اليه باعترافه لتعلق تنيته في ذلك - يوم الذي جرى فيه الحكم وان الميجر بليك بعد ان استقال من وظيفته نشر مذكراته في جريدة «ايفنغ نيوز» بالرغم من التعليمات الصريحة الواردة عليه وعلى غيره من مديري السجن الآخرين القاضية عليهم بان يرسلوا ثمة ريرهم بخصوص ما يتلقونه من الاقرارات والاعترافات الى مساعد سكرتير النظارة الداخلية رأساً . وكان من جملة ما نشر من تلك المذكرات / ٢٧ كانون اول الماضي مقالة عنوانها : « ما قلته لي بايواترز » فيها كيف ان الميجر في ليلة تنفيذ الحكم ذهب الى غرفة السجن المذكور وأمر الحارس ان يأتي به الى مكتبه على اعتقاد منه بأن لا ضرر في السماح له بحكمه عليه بالموت بعض كلمات غير ان السجنين رجاء ان يؤجل ذلك الى صباح الغد وعندما قابله بايواترز في





فيسأل من قبل محامي المدفع المستر رولندا وايفر عم راكن قد كتب ملحوظة بذلك  
فاجاب لا . فسأله محامي الادعاء هل وجد ان هناك معتقلات ان تذكر  
ذلك وقال نعم فان هذه الحادثة عرفت في . فسأله محامي الادعاء بأي معنى فقال  
اني حضرت اكثر من عشرين مرة لعدم جرم من لم اجد قط اعدامه يعترف بحرقته  
ثم استدعى كاتب الضبط الذي دون فيه مائة ابوات ز بائنا لمختزل وابرز  
الاوراق وكان قد طالع المستر وايفر على ان يكون في هذه وثيقة قفس الامة كون  
المعتقلين من مشيركم اني اسألهم في الحرم . وعلى ان ذلك قبل القاضي المستر  
روتش محام المستر وايفر الى الامانة وان انما المعتقلين ان ابوات ز كان قد  
افدائه المحاكم ان المستر سمع في ذلك . فسمعه المستر وايفر نعم ان ما ربح به المستر  
مايك لم يكن خيرا جديدا بل كان مشهورا الذي الجمهور في وقت المحاكم .

ثم ان المستر وايفر في ختام الذي وجهه له لجنة الممانين اوضح ان كان في عزمة احضار  
في شاهد بان لا يعرض في قضية حي . ثم اثبت محامي الادعاء وان جل ما يطلب  
ان يهد من قبل اللجنة المشار . هو ما كان من العال ان يوقف المستر  
بليك في قفس المجرمين . انتهى في هذه المدة . السلام الموضوع . ان استمرار الحكومة  
من المستر بليك انسر . يتعلق حركات التي قد ادمر رجعا فندما وان على هيئة  
المعتقلين ان تت ايس فقط في عدم كون الخبر جديدا بل في ان كانت السر مفسرا  
الحكومة وما قصدا للصالحات العامة . وقد برز في خطه .

يجب مايكم ان تثبتوا من ان لآخر ركن محارب جديدا . ان له وقع او تأني  
لذا يدع خوا المبرر ان لا يثبت في المالحاة ان لم يكن معلوما الذي العموم منذ  
اربع سنوات وكل ما احثه المستر ليمان بشره له ان الغضب البعض في النظارة المشار  
اليها . رة استة جون انه انكر ان الخبر على الجمهور ولكن رويدكم والقوا نظرة على  
هذه النكتة . ثم اشارة ضد الماتة . ومن راسهم محامي الحكومة العام وما به مثل حدادين  
تأبوا بمطارقهم على حبة جوز ليكسروها . انها لحالة مضحكة جدا . وارى ان الميجر  
ليك قد استحضرت اليه هنا على سبيل المثال للتجربة . فكل واحد في هذه البلاد يحسن

القراء ويعدون لا تختص ذوي المراكز العالية قد اعتدوا منذ سنين عديدة ان ينشروا ويدور في رسالتهم الاخبار والمعلومات التي يطلعون عليها اثناء وجودهم في الوظيفة وفي جملة بعض الاسرار المهمة التي زال خبر اذاعتها بمرور الزمان . ولا شك ان السلطات كانت تمتنع منذ الامر كراهة واسل دواتها عما اذا كان في الامكان اقامة الدعوى بسببه وطالما كان الجواب بالسلب .

ان المستر بيرت الذي رأى ان الامر عر عن الاهمية قد نشر / ٢٧ تشرين الاول الماضي هذا السر . هل من اسرار الدولة الذي قد مضى عليه اربع سنوات . وهذا السر اذهب هو " ان بيواترز قل انه آسف جداً وان المستر طلمن لم يكن مذنباً " وقد وثقت من جله السلطات مذعورة وزدت لويل والثبور ، فصدر امر النائب العام ومدير النيابة العامة بالانهاض المريع وقلاً في نفسيهما لنجعلنه اتهاماً مشهوراً ولنوقفه موقف المتهمين في تقفص وانفوض محامي الحكومة العام بالادعاء عليه ! وم يجب لانه ان محامي الحكومة العام قد خول ان تكرر له الكلمة الاخيرة في محاكمة على خلاف العادة . فانيارو ر . كما انه كيف دبرت هذه الحملة على هذا الرجل . . . . . وبعد ان اعطي قرار هيئة المحلفين بتجريم ذكر محامي الحكومة ان الميجر بليك من ذوي الاخلاق الحسنة وقد خدع دعوته مدة طويلة فسال القاضي محامي الحكومة اودن اعرف شيئاً واحد . هل هذا الادعاء الحاصل هو الاول من نوعه اعني نشر المعلومات بالجرائد ؟

محامي الحكومة - انه الاول كما افهمت .

ثم سي . عن ما ارثى ان الاختصاص الذين يتلقون هذه المعلومات هم مشتركون بالجريمة . نعم ، يجب نظام مذكور . - . قبل حيت لا يكون اخذ لا توجد سرقة . ليس في نفس شيء من جهة تلك الجريمة غير اني اود اعرف ما اذا كان قد بحث في هذه القضية من هذه الجهة ايضاً .

محامي حكومة - انه قد دققنا هذه القضية باعثناء تام ولكن لم نتخذ اي اجراءات ضد الجريمة .

القاضي - يجب القول بان الجرائد على كل حال مسؤولة بالدرجة الاخيرة في مثل هذه الاحوال غير اني ارى من الصعب تقدير ذلك في هذه القضية وربما كان في صالح الجرائد ان تتأكد بانها تحت المراقبة بهذا الشأن وانها اذا نشرت شيئاً مشيراً للعواطف تكون عرضة للمجازاة .

محامي الحكومة - اننا نرجو ان نحصل في هذه القضية العبرة المقصودة لادراك هذا الغرض

ثم ذكر القاضي انه لا يرغب في انصاق - رالحبس بشخص مثل الميجر بليك الذي اوقف في قفص المتهمين واوقف بحق فيه من اجل هذا الجرم وعزم على ان يحكم عليه بالغرامة فقط واراد ان يعرف المبلغ الذي تقضاه لقاء ما كسبه من المقالات . فقال المستر اوايفر انه قد قيل له بان المبلغ كان ثلاثماية جنيه . و اضاف الى ذلك بان الميجر بليك كان يتناول مرتباً سنوياً من صندوق الحكومة الفأومايتي جنيه وان ما يتناوله من التقاعد ثلاثماية جنيه في السنة فقط وان على المحكمة ان تعتبر في حكمها بما يلحق به من التجربة من هذه الجهة فاجابه القاضي ان المحكمة تقدر ذلك تماماً . ثم ان القاضي اوضح انه كان في نيته ان يحكم على الميجر بليك بثلاثماية جنيه غرامة ولكنه انزلها الى مائتين وخمسين جنيه على ان يدفع ايضاً مصاريف المحاكمة .

# جرائم العوأم

الحادثة في فرساي - فرنسا -

لآسة ماريي دوستيف طالبة في إحدى مدارس فرساي لها من العمر عشرون سنة فقط ، طعت عشيق يسكن في نحره عنده ، كان يهيم بالخروج من غرفتها ، وقبض عليه ، وخذ العشيق إلى المستشفى العسكري لأنه ضبط في الجيش ، ولا يؤمل الاطباء بنجاة من هذه الطعنة السديدة .

واليك خلاصة هذه الفاجعة :

تعرفت لآسة ماريي دوستيف بالازدواج في سنة ١٨٦٥ بين كازنف في شهر تموز سنة ١٨٦٥ ، في بيت ليوب خاتمة السحرة التي يحميم ، الافرنسيون اكراماً لعيد الحرية . وقد اعترفت لآسة ماريي بن اربوط اشتدت بين الاثنين وكان يبادلها الحب اللجوج ، والعطلة طوج ، وتوعد على اروج عندما تم القتاة دروسها في الجامعة - فاستسلمت اليه بعقلها وقلوبها وجسمها .

وكن افساد شرب حسن بنور عوطفه وخمود الحب في فؤاده فكان لا يزورها الا نادراً ولا يقرب ، لا يتي من التكنف ونابل ، فعزت الفتنة هذا النفور الى اسباب اخرى ، ولم يخطر على بال ان ينكت الرجل ، وهو جندي يهيم ان يحافظ على شرفه ووعدده ، وعدت نفسها كثير . وسعت جهدها ، لتعرف سباب انقباضه وعبوسه فخابت .

الى ان جاءه يوم ، وخبره انه مضطرا الى قطع علاقته بها ، لانه سيتزوج من فتاة محببة وتبدله هذا الحب ، فوقعت ماريي مفشياً عليها اعظم المصيبة التي لحقت بها والمها جداً ان ينكت هذا الضابط بعد ان اسلمت اليه قيادها . وحبته قلبها وجسمها فوقعت مريضة . ولم يره هذا الضابط قط اثناء ستمها . ولما ابلت ، كتبت اليه متوسلة راجية ان يعود اليها وان يهيم بعودته حياتها وشبابها ، ولكن الضابط تصام عن

سماع نداء القلب المحترق . وكررت الكتابة اليه ، ورجته ان يقابلها في منزلها في موعد حددته له ، لتودعه الوداع الاخير وتنزل على مشيئته . فجاءها مقطباً عابساً فبكت . وندبت ، وذكّرت به بوعوده وموايعده وكيف انها استسلمت اليه واثقة بشرفه .  
فتململ وقال لها :

« أأنتل هذا دعوتيني ؟ من المستحيل ان احيد عن عزمي ، سأفعل ما يريد . وقام يريد الخروج فجن جنون الفتاة ، والتقطت سكيناً وادركته قبل ان يتخطى حتبة الغرفة ، وطعنته طعنة قوية ، بلا خوف ولا اضطراب في عنقه فهوى الى الارض . ثم خرجت الى الشارع ودعت شرطياً واخبرته انها هي التي فعلت هذا ، وراى السكين ، فقادها الى المخفر ، حيث بدى باستجوابها .

واخذت هذه الحادثة دوراً كبيراً في الاندية الباريسية ، وفي اندية فرساي . لان الفتاة من عائلة شريفة مشهورة بدماثة الاخلاق .

وقدمت امام محكمة الجنايات متهمة بقتل الضابط بيركازناف عن سابق اصرار وصميم « المحاكمه »

دخلت ماريللي سنت يف قاعة المحكمة واجست في قفص المتهمين ، وكانت خطواتها موزونة ، وقامتها منتصبه كأنها رجل ، وعليها معطف رمادي تخفي كفيها في كمينه . ولها عينا سوداوان جميلتان ، وحجابان خفيفان .

وكانت تجيب على اسئلة الرئيس بصوت ضعيف خافت .

ووقف المسيو بول بونكور النائب المعروف ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي يدافع عن المسيو كازناف

الرئيس ، الى ماريللي سنت يف : — هل كنت عذراء لما تعرفت الى كازناف ؟

ماريللي : نعم يا سيدي

الرئيس : هل سكنت مع رجل آخر مدة شهر في غرفة فندق ؟

المسيو بيتون ( وكيل ماريللي ) — كانت هناك مقاعد « ضحك »

الرئيس : وسرير ايضاً

ماريللي : قد يئست من الحزن .

الرئيس : ستعزين بسهولة على مرور الايام . هنا رسائل نستشهد بها .

مسيو بيتون : — هذه الرسائل تدل على انطفاء جذوة حبه

وجاء دور كازناف

كازنف : تعرفت اليها كصديقة ، وكنت احرص على ان لا القاها الا نادراً ،

ولم ارد ان اربطها بعلائق وثيقة

واخذ يقص على القضاة بوادر الجناية :

رأيت نفسي مرعماً على قطع علاقاتي بها ، وكنت نقول اني قاس جداً ، وجميل

في نفس الوقت ، وبعد ذلك بايام كتبت اليها ان القطيعة محتمة .

لحُثت الي تستعطفني ، فبقيت مصر . على رأيي . فقاطعه الرئيس قائلاً :

ولكن لآسة ماري لويز فوكة نقول بانك كنت صدق الآسة ماريللي الاول والوحيد

فوجب كازناف بوقحة : لما صحبت ماريللي خليلتي ، لم تكن ماري لويز فوكة عذراء .

وقف المسيو بونكور واخذ يدافع عن موكله كازناف وجعل محور دفاعه : كرامة

عائلة كازناف ، وحسن سمعتها في البلاد ، وتربية كازناف العالية .

قل : ماريللي احبت بشغف هائل هذا الشاب ، ومن الممكن ان يؤثر ذلك في

قلبه . لكنه عاد الى نفسه يلومها كيف يخاطب فتاة وهو من اسرة معروفة ، ويتخذها

خاليتها ، ان ذلك لما يجرح سمعة اسرته ودونكم ايها القضاة فقرة من كتاب ارسله اليها

« لا استطيع ان اواظب على هذه المعيشة من اجل عائلتي ومن اجل المجتمع الذي

اعيش فيه ، وانت عائق في طريق مستقبلتي »

وفي كتاب آخر يقول :

لم افعّل الا كل حماقة ، كل اعمال الحاضرة هي ضد مبادئي ، ووالداي لمول الام

اضيبا بالمرض . »

ووقف الرئيس واعلن الحكم على ماريللي بالسجن سنة واحدة — بعد ان حملت سفاهاً

يافا

عبد الغني الكرمي

# الاجرام في اميركا

..... قضية قتل بكل سنة

الاستخفاف بالقانون ونتائج

معربة من «جريدة نيوزاوف ذي ورلد» الانكليزية

لقد اسفرت مقررات مجلس الاتحاد الوطني الاقتصادي في اميركا عن اليم مدهشة لاستباحة القوانين فيها . وقد صرح الاعضاء الذين هم ممثلوا الهيئات الحكومية في البلاد في اقتراعهم ان عدم احترام القانون هو المعضلة الرئيسية الواجب حلها من قبل الامة ويدينوا ان معدل حوارج القتل السنوي في الولايات المتحدة يبلغ عشرة الاف . وان في انكلترا وويلس قد بلغ مجموع هذه الحوادث المئتين فقط اي ربعاً لكل مليون نفس يقابلها مائة واثنان المليون في الولايات المتحدة وان التراخي في تطبيق القانون هو السبب الاول في زيادة هذا المعدل بالنسبة الى سائر البلاد الاخرى في العالم وقد استلقت النظر بنوع خاص الى ان الرجل المتهم بجرمة السالب واليهب من الدرجة الاولى اي الرجل الذي يدخل منزلاً وينهب ما فيه ثم ينجو به سلباً بعد ان يطلق العيارات النارية ويجرح صاحب المنزل يكون عرضة للحبس من ١٠ الى ٢٠ سنة حسب منطوق القانون غير انه في الواقع لا يحبس اكثر من ست سنوات وثلاثة اشهر . وقد اوضح المستر منكوز والقاضي في محكمة نيويورك في المباحثة بهذا الشأن انه لدى اجراء المقابلة ما بين القوانين المقررة في انكلترا لاجرام السرقة الحاصلة بالجبر واشدة والقوانين المحلية يظهر جلياً ان الحزاء المقرر في الولايات المتحدة لا يتناسب مع خطورة هذه الاجرام المذكورة وان القوانين المحلية متساهلة بهذا الخصوص . وليس انه قد اعطى كل نوع من الحرية المجرم بحسب نصوص قانوننا الجزائي فقط بل ان هناك مبلغاً عظيماً من الترقية والتدليل يلاقيه نزلاء السجون من قبل المصلحين وغيرهم .

وقد تبين أيضاً ان من ٤٥٢ قاتلاً متعمداً محكومين بالاعدام في ولاية نيويورك ما بين ١٨٨٩ و ١٩٢٣ مائتان وثلاثة وتسعون فقط نفذ فيهم الحكم . وانه حصل بين عامي ١٩١٣ و ١٩١٩ في اثني عشر ولاية من الولايات المتحدة ١٩,٧٧٧ حادثة قتل قبض فيها على الجانين وحوكموا وثبت اتهامهم بالقتل عمداً و ٣٤٩ منهم اعدموا فقط وقد تقرر ايضاً ان الحمة الواقعية لامتازة من حيث وضعية اميركا بالنسبة الى حوادث القتل المتعمدي متضل متغلة بقدره . انتشر وساد من استعمال السلاح المقاصد الجرمية . فان بؤيس نيويورك قد قبض مؤخراً على رجل منهم بأجرة المسدسات للاسقياء لاستعمالها في اعمال السلب والنهب باسمه . تتناسب مع قياستها وعياراتها . مسدس من صر " ١٩١١ " كان يؤجره بجنيته واحد واما المسدس من احدث الانواع سنة ١٩٢٦ « اوتو نيك فاجرته خمسة جنيهات وكانت هذه المسدسات تعاد اليه بعد استعمالها والانتفاع بها



## (نقتله وننتحر)

« الحادثة في باريس »

في الساعة الثانية عشر لا قليلا سمع بعض سكان باريس في باريس  
ثلاثة طلقات نارية من منزل السيدة - من كان -  
السيدة طريحة والدماء تسيل من صدرها - وموجع - استخدم في  
احد المخازن قبلا .

فما جاء رجل الشرطة خذو جثة فقيل ان جثة طريحة الى المستشفى  
وعلى الرغم من خطورة جرحها استندت الى جدرانها لكي تستريح وتحقق  
عمري ٢٥ سنة وامتثل في مخزن لايم - لم تعرف الى هذا  
ارجل - اندره برنر - وان المتزوجة بزوح خدعت في هذا وكان هذا التعارف  
في احد مخازن الازياء، وحدثته في 'لايم' التي تمت احاديث رعت في سبي موتها حسنا .  
واكثر من الاجتماع في الحلق في المقربين - في هذا - في بعض الذي  
توق اليه نفسي فاحببته حباً جويلاً - وراى في - في هذه فرصة غيب  
زوجي اياي الى فنحسني كؤوس غرمه -  
وبقينا على هذه الحلة شهيرة طريحة ذقت - في هذه - اليه ، حتي كان  
الامس ، فقد جاءني يعلمني اني بقطع - في هذه - عذرا كثيرة  
لتبرير عملي ففهمت منها انه مدي وشمني - في هذه - في هذا الحب  
الوقتي . فبيت ان اتخلى عنه ليهذهب الى حضرة هذه مرة - في هذه -  
وبعد هذا التعريض - ساعات - مدمج - في هذه - في هذه - في هذه -  
بعد ضاعة

# الاخلاق والاجتماع

## تولستوي

مولده ونشأته . لمامه باللغات ، ملامحه وشكله ، اوصافه في طفولته ، يومياته ، موت والدته وخلاقه . موت والده واخلاقه ، من كفله ، العمه القديسه ، تاتيانا ، حيرة لاهوت ولجون ، رأيه في النساء ، برزخ حياته ، سنوات ثلاث تصرف عبثاً ، كلمة عن رحلته ، حلامه . خدمة الدرس ، اول ما كتب ، خطاب رقيق لعمته العزيزة

## مولده ونشأته

ولد عام ١٨٢٨ م. ونشأته فكانت نشأة أبناء الطبقات العالية لعلم على اساندة من الالمان والفرنسيين عهد اليهم بتربيته وثقيفه .

## الممامه باللغات

وكان كمعظم الروسيين الذين من طبقته من بلغات شيء . اما الانجليزية فلم يكن قد اتقنها كل لائق ، ولكنه كان يجيد لامية ايم اجادة ، ويتقن الفرنسية القانا تماماً . ويكفي ان تصالغ على رسائله العديدة لعمته لتتأكد درجة نبوغه وتضلعه في هذه اللغة .

## ملامحه وشكله

كان يتلم كثير ممن قبح شكله وقد فاض المله من ذلك مرة فكتب ما يلي :  
كانت تمر على برهات ينتبني فيها الرأس واسمر بانه لا يمكن ان نتحقق لرجل مثلي سعادة !! ، وكيف اكون سعيداً وانني عريضة وشفقي غليظتان وعيناي صغيرتان !!

وقد كنت اتنى ان يقوم الله بمعجزة فيخالفني من جديد ، وبصورني في صورة اجمل من صورتي !!

## صفاته في طفولته

كان مجتهداً ، شاذاً ضجوراً ، عواظياً ، حساساً ، متكبراً ، عابساً ، متحفظاً في الحديث ، نجولاً ، وكان مما يضاعف خجله شعوره بقمبح شكله !!

## يومياته

وقد كان تولستوي حريصاً منذ صباه على تدوين كل ما يحدث له يومياً وبقي (٦٥) عاماً مشابراً عاكفاً على كتابة يومياته وقيل انها لو نشرت لملاّت ٤٠ مجلداً ضخماً !!  
اليست ، بحق ، اوفي يوميات كتبها رجل في اي لغة من اللغات ??? !!

## موت والدته واخلاقتها

وقد وصف في يومياته موت والده وقد توفيت سنة ١٨٣١ وقد كانت على شيء كثير من العطف والحنان ، تركته وعمره اكثر من ثلاث سنوات بقليل ، وقيل انها توفيت وطفلها لا يزيد عمره عن الحول الا قليلاً

## موت والده واخلاقه

ولم يذكر تولستوي في مذكراته شيئاً عن موت ابيه ، والمعروف انه كان يميل للاستقلال الشخصي ، وعلى جانب عظيم من كرم الاخلاق ودمائة الطبع ، وعدم الميل لابهية العظمة ، ولم يعمر بعد مفارقة زوجته له غير ست سنوات قضاهما ، ثم ترك طفله يتيماً وهو لم يبلغ بعد التاسعة من عمره .

فكان - بلا شك - لموت والديه وحرمانه من الرقابة العائلية اكبر اثر في حياته .

## من كفله؟

وكفله بعض اقاربه وابرز شخصين العمه القديسة ، الكونتيس الكسندره اومثن ساكن ، وتاتيانا ، بر...

## الحياة القديسة

كانت تسمى «القديسة» من سلكاتها بذرت بذور الدين  
والفضيلة. من سلكاتها كانت تخدم بالغ الخسین من عمره ، ويجمل  
بها لا تتركها من تفاصيل حياتهم ، ولا تريد أن تذكر  
الاما كتبها تولستوي نفسه عنها ، فقال :

«اما عمتي فكانت مع زائري الاماكن الدينية لا يمكن وصفهم الاب «انصاف المجانين» لا فراطهم  
بل قل هوسهم . انها كانت تتسامر مع الناسك والرهبان .

وكانت تشاركهم في كل شيء ، كالصوم الطويل ، والصلاة  
الحرة ، بل عاشت معافضة على روح الدين ، عاشت  
حيتة بسيرة

سباب الترف والنعيم فحسب ، بل قامت بما هو اشرف  
بما وهبها الله من قوة ومواهب . اما المال فما كان  
لبقى بها . من سائل !!

« انبأ مرة اثناء قيامها للصلاة الصباحية في الفجر ابت  
ابعد قدميها لكي لا تزعج خادماتها النائمة او توقظها .

كما كانت تقوم به لخدم في ذلك الوقت !!

بل كانت ساذجة حتى في طعامها ولباسها !!

اليست ، بحق ، قديسة؟؟!!

## تاتيانا

تاتيانا ، يفوق نفوذ القديسة وتأثيرها . فقد كان  
نفوذها عظيم من سلكاتها كانت تمت بصلة القرابة البعيدة جداً لتولستوي

وكانت على شيء وفير من الجمل فحبها انكونت نيقولا والد تولستوي . فطلب الزواج بها ولكنها صممت ان تضحي ليتزوج بالبرنسية مراد فوكونسكا ، وعاد فطلبها . بعد ست سنوات على ان تكون امأ لاولاده فرفضت الشطر الاول من طلبه ، وقبلت ان تكون امأ وقد ارادت من وراء ذلك ان تبقى هذه العلاقة بينها وبينه نقيّة شعريّة طاهرة واصبحت العمّة القديسة الوصية الشرعية للاطفال الاربعة تولستوي واخوته الثلاثة .

وبقيت العمّة تاتيانا الوصية «الخيالية» «او» الملائكية . وكان اول معرفة تولستوي بتاتيانا عنده . كانت في الاربعين من عمرها ولم يكن ليفكر في جمالها او عدم جمالها . وان كان لم يتمالك من الا عجاب بعينها السوداءوين وابتنسمنتها ، الحلوة ويديها الصغيرتين . وقد كذب تولستوي عنها فقل «لنا عمّتان غير تاتيانا في الواقع لم تكن عمّتنا وكنّا اطلقنا عليهما » عمّة « بحكم العدة وقد كانت صلة القرابة بعيدة جداً بدرجة لا اذكرها ولكنها حات في قلوبنا المحل الاول لحبنا لها وحبها لنا .

واتذكر يوماً داعبتني بينما كنت في الخامسة من عمري وكنا في حجرة الاستقبال فما كان مني الا ان امسكت يديها وقبالتها لاطهر لها حيي الجم . فكان لها تأثير عظيم عليّ . وجعلتني اشعر منذ صغري بلذة الحب الملهي ولم تعني ذلك بالكلام ، ولكن عليّ بكيانها كله ، غمرتني بالحب !! ولقد رأيت وشعرت كيف كانت تلتذ بالحب وفهمت انالذة الحب وقد كان هذا اول درس تلقيتة منه . اما الدرس الثاني فعلمي لذّة الحياة الهادئة .

## حياة اللهو والمجون

ورغمأ عن قبح شكله وخجله كان يميل لحياة الخلاعة والمجون ويكثر من تردادّه على المراقص والاشتراك في المساخر وقصص المرائج والملاعب . وعندما بلغ التاسعة عشرة تعود زيارة الدور السيئة السمعة وقد اخذ يكتب من ذلك الحين عن المرأة .

## رأية في النساء

وقد كتب في ذلك الحين يقول « يجب ان تعتبر عشرة النساء ضرورة اجتماعية

« غير سارة » !! ويجب ان نبتعد عن كذا امكنا ذلك !! فمنهن نتعلم بلا جدال الشهيرة والتخمين والاستخفاف بكل شيء !! ولكن لولا هن لفقدنا خصائصنا الفطرية كالشجاعة والحزم والتعقل .

والنساء اكثر قابلية للاخذ والاقتباس من الرجال ففي بعض العصور « الطاهرة » كن افضل من الرجال ، ولكن في عصرنا الحاضر عصر الشر والفساد هن بلا شك اردأ من الرجال !

## برنامج حياته

وقد وضع تولستوى لنفسه برنامجاً صعباً بل يكاد يكون مستحيلاً وابتلى الا ان ينثذه منها كافه من مشقة ومهما صادفه من صعوبة .

ويكفي ان نمر عليه مرأً ايئاً كد القارئ مبلغ صعوبته بل ليتحقق استحالة .  
اراد تولستوى ان يدرس القانون درساً وافياً شاملاً واراد ان يدرس الطب من ناحيته العملية وان امكن من ناحيته النظرية ايضاً

واراد ان يتبحر في اللغات الفرنسية والروسية والاطالية واللاتينية واراد ان يدرس علم الزراعة درساً وافياً نظرياً وعملياً واراد ان يتفقه في علمي التاريخ والجغرافيا وفن الاحصائيات وان يدرس العلوم الرياضية وان يعرف شيئاً من العلوم الطبيعية وان يتقن الموسيقى لا كبر درجة ممكنة وفوق ذلك اراد ان يكتب الفصول الزايفة في الموضوعات التي يقرأ عنها

اسمعت عن برنامج اعقد واطول من هذا البرنامج ??

## حياته بعد خروجه من الجامعة

وقبل ان يترك تولستوى الجامعة ابى الا ان ينفذ يديه من كل المعتقدات التي كان يعتقد بها والطقوس الدينية التي كان يمارسها وقد ابتدأ يدرس الفلسفة وهو بعد في الخامسة عشرة من عمره . وانقطع عن الذهاب للكنيسة في السادسة عشر وقد صرخ انه ما كان يؤمن بما كان يتلقنه في طفولته من التعاليم ولكنه كان

يوثمن بوجود الله عز وجل وان كان لا يعلم « ما هو الله ؟ ولم يكن لينكر المسيح ولا تعاليمه السامية :

## الكامل ١١

وكان جل همه السعي وراء الكمال

الكامل « عقلياً » بدرس كل ما امكنه درسه من شتى العلوم

الكامل « ادبياً » بسيره بموجب قوانين صارمة وضمها لنفسه

الكامل « بدنياً » بالتمرن على انواع متعددة من الرياضة التي تبعث على النشاط

وتقوي الجسم وتمرن الاعضاء ثم انه درب نفسه على الاحتمال والصبر وكل انواع الحرمان . وهو لا يبغي من وراء كل ذلك الا ان يكون كاملاً لا في نظره فحسب ولا في نظر الله بل في نظر الناس وسرعان ما تبدل مجهوده هذا الى رغبة اكية في الانتصار على سواء والغلبة عليهم

## سنوات ثلاث تصرف عبثاً

من ١٨٤٨ - ١٨٥١

ولا يجمل بنا ان نختتم الفصل الاول من تاريخ حياة تولستوي قبل ان ناتي على شيء من اخبار هذه السنوات الثلاث التي صرفها تولستوي عبثاً فقد عاش عيشة فاسدة منغمساً في انواع الترف والملاذ ، وكان على وشك ان يختتم حياته بالفشل كأخوته . ويكفي ان نذكر طرف من حياتهم ليفهم القارئ ان اخوة تولستوي ما كانوا ليتصرفوا بحياتهم الفاسدة اخاهم الاصغر

فالاخ الاكبر ( نيتولا ) رغم اعترافه بمساوئه النادرة عاش عيشة الانغماس في الشكر ومات مسلولاً قبل ان يترك له اثر ما ؛ وقد كان ضابطاً في الجيش في بلاد اتوقاز واما اخوه الثاني ( سرجيس ) فقد كانت حياته ملوثة بالاشمؤ كان يعاشر الساقطات وتزوج من واحدة منهن

واما الاخ الثالث ديمتري فقد كان مدمناً للخمر كالاخ الاكبر ومات مسلولاً

## كلمة عن رحلته

قصصه تستوي الجنوب يجتمع باخيه ليقولا الذي كان ضابطاً في الجيش في ذلك الوقت ولم يكن يطمع بالاستوى من وراء هذا السفر الا ان يقوم برحلة لذيذة وان يتمتع بتسعة مناظر جديدة وان يتخلص من دائيه ومن عبء ديونه الثقيلة ولكنه فكر بعد ذلك ان ينخرط في سلك جندي وقد كانت الخدمة في الجيش الوظيفة الوحيدة مفتوحة له والتي يمكنه ان يعمل فيها وقد ظهر له كل شيء باسم جذابا وكان معروفا على الاكثر بحياة سكان احمال الحرة والمناظر الطبيعية البديعة وجمال النساء القاتن وكثيرا ما فكر ان ينسى كل حياته الماضية ويتبع له كوخاً صغيراً ويتزوج من قروية قوية ويزرع ويعيش مع العم اروزكا فيخرج معه لصيد واقتنص . وكان يسأل نفسه مرار "ماذا لا فعل ذلك؟ وما الذي يمنعني؟ ولكنه كان يسمع هاتفاً يقول "انتظر تربت لا تتسرع . لا تجزم . كن مازل لا يود من صميم فؤاده ان يعيش عيشة روزكا ولو كان كافيه كان يشعر ان هناك سعادة لا يمكن يصل اليها عن طريق هذه حياة مزل يشعر ان سعادة لا تكون الا بجانب التضحية وانكار الذات ! فكان لذلك ينتهز كل فرصة سانحة ليصحب ويخدم غيره خدمة صادقة .

وكان يشعر شعوراً دحياً انه لم يخفق يعيش عيشة عادية كبقية الناس ! وكان يسأل نفسه كثيراً "كيف؟ يجب ان اعيش لانتع بالنعمة الحقيقية؟؟ ولماذا لم شع بهذا السعادة في ايام سابقة؟؟ ثم اخذ يفكر في حياته السابقة الملوثة بالاشم والاع . وكان يحجل من نفسه انه حجل لانفسه في حياة الفجور والشر ثم كأنه يغيب من احلامه ويتنبه فيقول لنفسه "سعادة!! نعم السعادة في تكريس الحياة لخدمة الناس!! هذا امر واضح جلي . كيف لم يفهمه من قبل ! وكيف لا يفهمه الناس جميعاً . ان نطلب السعادة وكيف نتوصل لهذه السعادة ولكننا لا نريد ان نسلط الطريق لموصل اليها . ثم نشكو وتدهر لاننا لا نتبع بها . انناك جهل اطبق من هذا الجهل؟ هناك شعور داخلي في كل منا يدفعنا لطلب السعادة وعلى ذلك



فالسعادة شيء محلل شرعي . ولكننا اذا كنا نحول ان نصل اليها عن طريق محبة الذات بان نجري وراء الثروة لنفعل الشخصى والتهرة وحياة السعة والرفعية والحب فلا يمكن ان نصل اليها مطلقا فان ذلك كله غير محلل وان كان صلب السعادة في ذاته شرعي .

وكانت تظهر عليه دلائل الانشراح كأنه وصل الى حقيقة جديدة لم يصل اليها دله من ذي قبل . ثم اخذ يكلم نفسه قائلا : نعم ! لا حاجة لشيء لى في ذلك الا اكرس حياتي لغيري ١١٩

## اول ما كتب

وكان اول ما كتب عن " الطفولة " فرسل مقالة الى مجلة عصرية مجيدة بحورها شاعري يسمى Nekrasof ( نكراسوف ) وقد نشرت في نوفمبر سنة ١٨٥٧ واسم المجلة Contemporary ولكن صاحب المجلة لم يكلفه على ان يكتب " ولكنه كتب له " يغريه " : تاكدت ان التأكيد ان لو رسات في مقالة اخرى فسمعت ان في حل سبعة جنيت عن كل ١٠ صفحة وهدة كبرقية تعلى ان كتب من المراجعة الاولى

## خطاب لعمته

وهناك نموذج لخطابات التي كان يكتبها لعمته زينا التي كان يحبها جدا . فاستلمت مکتوبك المؤرخ ٢٥ نوفمبر واني احبب نايه في ال ( كمدتي ) لقد كتبت لك ان خطابات قد زيجني كثيرا وقد كنت الخجل كثيرا من اظهار مكثوت قلبي ولكني اليوم اسمح لدموعي ان تنهمر انهارا غريزا ولا ادول منعها كما تذكرت حبك بل ان اشعر بارتياح كلي عندما تنهمر هذه الدموع بغزرة . حقيقة قد ملأ خطابك قلبي حزن واسى فقد كنت لوحيدا في ملأت قلبي بارجاء والحب ولقد كنت لوحيدة متيرة على نفسي باحلاص اكبر . ولكن بمنتهى الاسف لم اكن اتبع نصيحتك دائما مع اني كنت اقنى من صميم قولي ان تعب على عواطفني وانزل على مشورتك الثمينة طول حياتي . واسمحي لي ان افصح عن مكثوت

قبي في هذه الحقيقة وعن تأثير خطابك في نفسي هذا التأثير العميق، والافكار  
الكثيرة التي تخالجي وتلا محبتي . لقد ذكرت انك عازمة على تركي وانك تسأل  
من ان يضع حدا لحياتك ويعتد هذا الفصل ، تعقدين ان حياتك صبحت لا تكاد تحتسب  
واصبحت وحيدة سمحني عمي العزيزة واذا صرحت لك انك قد اغضبت الله واغضب  
تو ستوي دي يحبك من اعماق قلبه تطالبين من الله ان يخلصك من هذه الحياة بمعنى آخر  
تطلبين « الموت »

ي تطلبين ان تحمل بي اعتناء كراثة يمكن ان تحمل بي في كل حياتي يعلم الله ان اعتناء  
كراثين يمكن ان يجرح قلبي ويهدمه فراقك وفراق نيقولا فانما الشخصان الوحيد  
الذين احببتهما من عمي و قبي ولا احب تخصصاً كثر منهما . وماذا يبقى لي الله لو سمع صلاتك  
لقد كنت اسعى واحول ان اصل للكمال لارضيت  
لقد كنت اسعى واحول ان اتحى بكل احفاد السامية لاحوز رضاك وعطفك  
لقد كنت دئب شعر بالسعادة اذا كان من ورائها سعادتك وبالهناء اذا كان  
من تقاسمه سوية .

كنت اخف ان ارتكب شيئاً يغضبك ويسوءك . . . محبتك هي كل شيء لي . .  
بعد ذلك تطلبين من الله ان يفصلنا بالموت ؟ . .  
لا استطيع ان اصف لك ما اشعر به الآن من نوح . . . فالكلمات لا تكفي لتعبر  
يكه فؤادي من الحب ولكنني اخف تملأ تقوين اني ابالغ . . . ومع ذلك فاني ابكي  
وابكي واسأل خطابي الذي ارسله لك بالدموع . . .

كامل صموئيل مسيحة

يتبع

# كلمة في البغاء

ان اعظم سيدة جاهدت في سبيل حمايه المرأة الضعيفة ولا اقول ( الساقطة )  
( جوز بفين بئر ) .

عرضت هذه السيدة حياتها للخطر ، لتحقق املها المذهبية - التي لم تتحقق بعد  
للآن - ولتنجي فئة بائسه ، من الساقطات اللواتي قلما ينظر اليهن نظرة عطف وحنان  
ورغم مجهوداتها القيمة ، ومساعدتها المشكورة بل رغم مجهودات غيرها من الرجال  
والساء لا زالت مشكلة البغاء قائمة ولا زالت تعتبر عقدة عقد القرن العشرين !!

وحرام علينا الا يتعدى نصيب هذه المشكلة العويصة وهذه القضية الهامة بضع  
مقالات غلابها بعض الصفحات كمقالات الشيخ محمود ابو العيون مثلاً اذ المسألة  
تحتاج لاكثر من ذلك ، تحتاج لدرسا من الوجهة الاقتصادية والصحية والاجتماعية  
والقانونية تحتاج لتشريع جديد ونظم جديدة وطرق علاج مبتكرة ، اما اذا بقينا نطعن  
الرجل هذه الطعنات الكلامية واما اذا بقينا نكتفي بوخز المرأة هذه الوخزات الاليمة  
فستظل المشكلة باقية من غير حل

لندرس السن الذي يجب ان يتزوج فيه الشاب والشابة لنوجد عملاً لمن يردن  
ان يعشن عيشة ( حرة ) ولا تنتفع البلاد من حريتهن شيئاً اذ يصرفن حياتهن في  
الهباء والاثم

لندرس العلاقات الجنسية درساً علمياً وافياً في المدارس للشباب والشابات  
وليؤكد الاساتذة والمعلمات لطلبتهم اهمية الزواج ومقام العائلة ولذة الحب ( الزوجي )  
ولتلقى المحاضرات العلمية في الامراض التناسلية وليوضع تشريع خاص للخادومات  
البالغاب اللواتي يشتغلن في منازل العزاب ، ولتوضع ضريبة كبيرة على العزاب يتحتم  
معهما الزواج الا عند الضرورة القصوى ولتراقب ( البانسيونات ) والموكائدات والبيوت  
السرية مراقبة فنية دقيقة ولتقفل البارات والقهاوي القريبة من المحلات العمومية

وتؤلف بالخدمة من رجل مسؤولين به الإصلاح يبحثوا المسألة من جميع  
 وجهات النظر خلافاً لغيره من الذي يمتنع لانسابة وهذا الاثم الذي ينزل  
 بأثرة من تركه راحة ويضطر لرجل فاعله شبهه بالحيوان .

ثم بعد ذلك من خرج في حتمه كبتاً هذه لوجيزه الى فئة من الرجال تلك  
 فئة من الرجال الذين يتعدون الثلاثين وتتوفر لهم كل اسباب الزواج السعيد  
 ولكنهم لا يجدون راحة فتنظر من هذه شأنه من الرجال غير حياة كلها اثم  
 وشور هذه من الرجال الذين لا يملكون لانه من العيب والجهل ان نحارب  
 شرعاً طبيعة لا رية حرة فتنظر في كبتاً الذي يطبعه من الجهل ان نحول ان نخضع  
 ليس وجهه من الذين لا يملكون لانه من العيب والجهل ان نحارب  
 الخامسة والثلاثين

ثم بعد ذلك من خرج في حتمه كبتاً هذه لوجيزه الى فئة من الرجال تلك  
 فئة من الرجال الذين يتعدون الثلاثين وتتوفر لهم كل اسباب الزواج السعيد  
 ولكنهم لا يجدون راحة فتنظر من هذه شأنه من الرجال غير حياة كلها اثم  
 وشور هذه من الرجال الذين لا يملكون لانه من العيب والجهل ان نحارب  
 شرعاً طبيعة لا رية حرة فتنظر في كبتاً الذي يطبعه من الجهل ان نحول ان نخضع  
 ليس وجهه من الذين لا يملكون لانه من العيب والجهل ان نحارب

سنة كاملة معها كانت عفيفة طاهرة  
 اليس سلوكه يحرضها ان تسلك سلوكاً معوجاً  
 اليس بعده يغريها ان تنتهك حرمة الزواج الطاهر  
 اتضمن بقاءها عفيفة طاهرة طول هذه المدة  
 حدثني بربك اتضمنه ام تضمنها ام تضمنها معاً؟

ثم بعد ذلك من خرج في حتمه كبتاً هذه لوجيزه الى فئة من الرجال تلك  
 فئة من الرجال الذين يتعدون الثلاثين وتتوفر لهم كل اسباب الزواج السعيد  
 ولكنهم لا يجدون راحة فتنظر من هذه شأنه من الرجال غير حياة كلها اثم  
 وشور هذه من الرجال الذين لا يملكون لانه من العيب والجهل ان نحارب  
 شرعاً طبيعة لا رية حرة فتنظر في كبتاً الذي يطبعه من الجهل ان نحول ان نخضع  
 ليس وجهه من الذين لا يملكون لانه من العيب والجهل ان نحارب

الاحياء لتلوين هذه العلاقة الروحية الطاهرة رغماً عنها. وتطليخ سمعتها وسمعتها  
بالبطخات لن تمحى ويؤدي هذا الجهل في كثير من الاحياء الى هدم كيان «سلسلة  
المقدس بالطلاق».

( ك ٠٠ )

## الحكم على كاتبة تركية

نشرت الكاتبة سعاد درويش هاشم في مجلة «تروث الفنون» مقالا بعنوان «ماذا قالوا يا جر»  
جاء فيه : «الديانة بشي مضر كالبلاهة المسببة عن الاثيون . والصلاة هي امل الذين يرون نفوسهم  
عاجزين عن الاتكال على نفوسهم ليقوموا بالاعمال المفيدة . والتقى هو عمل خل من الاخلاص ،  
هو حب ذات يقوم في ذمن من يتعاطاه انه وسيلة لانتقاذ نفسه من نيران الجحيم وما الانبياء إلا  
الرجال الذين دبروا اكبر الاكاذيب لخداع الانسانية » . فأقامت وزارة العدلية دعوى على مدير  
المجلة المسئول احسان بك وعلى الكاتبة سعاد هاشم معتبرة ان في هذا المقال إهانة للدين . وقد نظرت  
الدعوى مدافع عن الكاتبة المحامي مصطفى عادل بك فقال ان المقال لم يكن موجهاً الى الدين وان  
موضوعه الاساسي هو الرغبة في ان يدخل في عقول الناس النتائج السيئة التي تنجم عن الانحار  
الذي كثر أخيراً وان يحذر اليائسين من الوقوع في هذا اداء الاجتماعي . ثم قال ان الديانة التي  
المحت إليها الكاتبة غير معينة ولا يحوز قانون ان تعزى لديانة ما من الديانات المعترف بها رسمياً من  
الحكومة . وقد حكمت المحكمة على الكاتبة بالحبس شهراً وبالنفقات مع إيقاف التنفيذ .

# مرافعة

اصاحب هذه المجلة في قضية جزائية هامة

امام محكمة الجنايات الكبرى المتعقدة في جنين

ايها القضاة المحترمون

تصاب النيبة منكم عطاء حكم رهيب لتخضع القلوب لهوله الا وهو الحكم بالموت  
لان الدلائل التي قدمتها النيبة لتبرير هذا الحكم ليست من الدلائل التي يستريح لها  
الضمير .

لا يجوز حكم بالموت لا بدلائل قطعية لا يبق معها اي شك بالادانة اذ لا يسوغ ارهاق  
الارواح بدلائل يحيطها شك من كل جانب ولا يطمئن لها الضمير وليس لكم ان  
تقضوا على حياة اخ من اخوانك في البشرية الا بعد التثبت كل التثبت من اجرامه  
وبعد التحقق جده لتحقق من انه عضو اشل في الهيئة الاجتماعية .

انت شيخ المحكوم عليه البريء يظل مثلاً امام القاضي الذي اخطأ بالحكم عليه  
يستريح السم ، لاقتصاص ممن سلبه حياته تحت اسم القضاء العادل وما كان عادلاً  
وكم من القضية قضوا حياتهم في الشقة ، وتقرع الضمير لتسرعهم في الحكم وعدم ترويضهم  
فيه وما اشد ذلك عذاباً

فاطلب منكم ايها القضاة المحترمون باسم العدل وباسم الانصاف الا تتعجلوا في  
الامر وان تدرسوا هذه القضية من كافة اطرافها وان تفحصوا كل نقطة من نقاط  
الدفع فيها وان ترجعوا بعد ذلك الى ضميركم الحي وتقولوا كلمتكم العادلة في هذه  
القضية المشككة

ليس في نظرات هذا المتهم ايها القضاة الكرام ما يدل على اجرامه بل ان في  
نظراته وابتناساماته وهدوه واظمثانه في هذا الموقف الرهيب الذي ترتد له فرائص  
اكبر المجرمين لدليل قطع على براءته وعلى وثوقه التام بعداكم وانصافكم .

اننا اذا دققنا هذه القضية بعين العدل نرى ان كل القرائن تدل دلالة قاطعة على خطأ المقتول في اقواله والدليل على ذلك هرائه :

( ١ ) قد ثبت من اقوال شهود الدفاع ان المتهم معروف بالاسفة مئة وحسن السلوك بين اهل قريته وانه قد تمكن وهو يتيم الاب بحسن سلوكه من ان يجمع ثروة تعد جسيمة بالنسبة الى محيطه وان يحترف التجارة واعطاء القروض للغير فيستبعد كل البعد ان يقدم شخص مثله على انتهاز فرصة غيب زوج اشاهدة عفيفة المسعود لينقض على يده سرقة بضع ذهبات لا قيمة كبيرة لها ان عملا كئيدا لا يصدر الا عن محرم اثم اعتاد اعمال السرقة وانتهاز الفرص لارتكابها كما انه لا يمكن ان نعتقد ان الشخص الذي دخل الى البيت دخل بمقصد آخر غير السرقة بعد ان نفت السادة عفيفة ذلك واكدت ان الشخص الذي دخل بيتها قد حاول قطع ذهبها والقوز بها ( ٢ ) ان من الصعب جدا في ليلة حالكة الظلام مثل تلك الليلة التي وقعت فيها الجريمة التشبث من شخصية سارق حتى لو تقابل صاحب البيت مع السارق وجه وجه وتعارك معه لا سيما وان الحادثة وقعت في اواخر الليل التي يكون فيها نائم مستغرق نوم نوم اذ ان الشخص الذي يفيق من نومه في وقت كذا لا يكون قد صوب به تحت تأثير سلطان النوم المتغلب عليه فيكون عرضة لمخطأ في تشخيص الاتباع التي تراه له اما وقد علمنا من افادة الشاهدة عفيفة ان السارق كان مائة حتى انه فلا يبقى لدينا اي شك بانه لا يمكن تشخيص السارق في تلك الليلة اذ انه لا يمكن تشخيص المجرم حتى على ضوء النهار ومن المعتاد ان قطع الطريق يخرجون نهرا لقطع الطريق متبر فلا يعرفون وبالاخرى ان لا يعرف المثلث في الليل ولو اجريتم حضراتكم تجربة بسيطة في احدي تلك الليالي المظلمة التي تشبه ليلة ارتكاب الجريمة ان كنتم استطعتم تشخيص الانسان في تلك الليالي بدون وجود نور ثم وقد ثبت لكم ان شاهدة عفيفة قد عود لماستطع تشخيص السارق في تلك الليلة مع وجوده في غرفته فكيف ذلك يشتمل لكم بان المقتول كان مخدوعا في قوله بمعرفة القاتل له .

( ٣ ) ان عدم ظهور اي شخص من اشرار من اشرار شدة في جسم المتهم لدليل

على ن السرق القتل هو شخص غير هذا المتهم لان الشاهدة عفيفة المسعود تقول  
 بتهمته (هسته بكتفه اي جذبت كتفه بعنف عندما حاول اخذ ذهباتها كما ان  
 مقبول ذكر في اقواله بأنه تضارب مع القاتل وتعارك معه وان القاتل انتزع خشبة  
 الباب ورمه بها فلا بد من ان يحدث هذا (الهبش او الضرب والعراك وانتزع الخشب  
 اثر وحدث في جسد المتهم او في احد اعضاءه ولا سيما انتزع الخشبة اذ لم تكن  
 السمة عفيفة لاسية قفاز امن الحرير حينئذ كما ان الخشبة لم تكن ملساء ومرنة حتي  
 لا يترك على جسد المتهم اي اثر من اثر (الهبش او الضرب والعراك الذي حصل  
 والتدري وصفه الشائب لعدم بأنه جلد عفيف عقبيه مضربة ومنزعة امتدتا مدة من  
 الزمان مع ان بسط المنزعة تحدث آثارا وخدوشاً . فعده وجود اي ا بالمتهم يدل  
 دلائل قطعية ان اجني الاثيم هو شخص غير هذا المتهم .

١٤ ان عدم ظهور اثر دم على ثياب المتهم التي كان يلبسها او على ثيابه التي  
 وجدت في داره وعدم وجود وقت للاخفاء ثيابه بسبب ابقاء القبض عليه في الحال  
 مما يبعد التهمة عنه ويؤيد براءته .

١٥ ان ابقاء القبض على المتهم وهو لا يلبس ثياباً خلاف الثياب التي ذكرها  
 الشاهد بن القاتل كن يلبسها حين ايقاع الجريمة وعدم وجود فرصة كافية للمتهم لتبديل  
 ثيابه مما يؤيد ان القاتل شخص آخر .

١٦ ان عدم فرار المتهم عقيب واقعة واجابته الدعوة حلاً بالحضور امام  
 البوس والهدوء والسكينة التي كانت فيهما حينئذ رغم عن صغر سنه لما يبعد التهمة  
 عنه ولو كان المتهم هو القاتل لكان مقتول تمكن من معرفة لما ابي دعوة من تبيحتها  
 نزول القبر ولكن فر فئراً بجيسته وفضلاً عن ذلك فانه لم يبد على المتهم شيء من الدعر  
 والا رتبك حين حقق المقتول ذنبه بل كان يبرهن بكل اطمئنان على براءته من تلك  
 التهمة وينصح الجريح بالا يضا به باثمه ما يراه زراً وبهتناً مع انه قد يستولي الدعر على  
 اكبر المجرمين حين انفضاح جريمته والتحقق من ذاتيته

فبانظر لوجود كل هذه القرائن الدالة على انخداع المقتول بالصاقفة التهمة قبل موته



بهذا المتهم البريء لا يجوز الاعتماد على التشخيص الواقع الذي نفت كل القرائن صحته  
م يجعلنا نعتقد ان القاتل هو شخص آخر غير المتهم وهو شخص يتقارب في الهيئة والمن .  
ومع ذلك لو تركنا كل هذه القرائن المقطعة الدالة على عدم الصواب في التشخيص  
الواقع واخذنا افادة القتيل على ثلاثه لافيدنا غير كافية لحكم لانها شهادة منفردة  
لا يجوز الحكم بها ما لم تدعم بادلة اخرى .

ان النيابة قدمت ادلة اخرى فهل تلك الادلة مما تدعم هذه الافادة ؟ كلا لانه  
لا يجوز قول شهادة عفيفة المسعود من جهة معرفتها السارق ومن جهة تشخيصها  
يه ومن جهة رؤيتها جريمة القتل لان هذه الشهادة قالت بفدتها الاولى التي ضبطها  
اونباشي نقطة البوليس ونظر البوليس بانها لم تعرف السارق ولم تشاهد كيفية حدوث  
القتل بسبب الضلام وبسبب انهما ثم قتلت امام قاضي التحقيق بانها لم تشاهد واقعة  
القتل وانها كانت حينئذ في حلة النساء وانها لم ترى المقتول الا بعد مصرعه بمدة كما ان  
شهادتها لا تشهد انني عرفت النيابة على اقواله كثيرا قبل انه سأل هذه الشهادة عقيب  
حدثة مرتين عن القاتل فكانت تتردد في اقواله في المرتين فكانت تقول تارة بانها  
لم تعرفه وتقول اخرى انها عرفتته ثم تعود وتقول انها لم تعرفه ثم ان الشاهد شفيق من  
شهود الحق امام النبي استغثت لئلا تمن تقديمه لشهادة وقدم من طرف شاهد دفاع  
شهد على ان عفيفة المذكورة قالت له قبل اخذ اقوالها من ضابط البوليس بانها لم تعرف  
السارق القاتل وقد شهد هذا الشاهد بهذه الاقوال في التحقيقات الابتدائية وامام  
قاضي التحقيق وامام هذه المحكمة ايضا . كما ان الشهادة عفيفة اليوسف زوجة المقتول  
قد كذبت هذه الشهادة ايضا اذ قالت عنها انها كانت اثناء الموقعة مغنى عليها امام  
غرفتها وانها لم تكن قريبة من المقتول حين مصرعه وانها لم تسأل المقتول عن قاتله فبعد  
كل ذلك لا يجوز الاخذ باقوال هذه الشهادة من جهة معرفتها السارق القاتل في  
تلك الليلة ومن جهة رؤيتها جريمة القتل حال وقوعها

(٢) اما الشهادة عفيفة زوجة المقتول فشهادتها ايضا ليست باحسن حالا من شهادة  
سميتها عفيفة الشاهدة الاولى فقد افاد اونباشي النقطة الذي شهد في كثير من النقاط

على ن السرق القتل هو شخص غير هذا المتهم لان الشاهدة عفيفة المسعود نقول  
 بشو دتم انها هبسته بكتفه اي جذبت كتفه بعنف عندما حاول اخذ ذهباتها كما ان  
 مقتول ذكر في اقواله بأنه تضارب مع القتل وتعارك معه وان القاتل انتزع خشبة  
 الباب ورمه بها فلا بد من ان يحدث هذا (للبش) والضرب والعراك وانتزع الخشب  
 اثر وخدش في جسد المتهم او في احد اعضاءه ولا سيما انتزع الخشبة اذ لم تكن  
 التهمة عفيفة لابس قفاز امن الحرير حينئذ كما ان الخشبة لم تكن ماساء ومرنة حتي  
 لا يترك على جسد المتهم اي اثر من آثار (للبش) او الضرب والعراك الذي حصل  
 واذ وصفه الشارب عدم بأنه جدال عنيف عقبته مضربة ومنازعة امتدتا مدة من  
 الزمان مع ان ابسط المنزعات تحدث آثارا وخدوشاً . فعدم وجود اي ا بالمتهم يدل  
 دلالاً قطعية بن جني الاتيم هو شخص غير هذا المتهم .

٢٠ ن عدم ظهور اثر دم على ثياب المتهم التي كان يلبسها او على ثيابه التي  
 وجدت في داره وعدم وجود وقت دلائل خفاء ثيابه بسبب اقاء القبض عليه في الحال  
 مما يبعد التهمة عنه ويؤيد براءته .

٢١ ن ثقاء القبض على المتهم وهو لا يلبس ثياباً خلاف الثياب التي ذكرها  
 الشارب بن . فقتل كان يلبسها حين ايقاع الجريمة وعدم وجود فرصة كافية للمتهم لتبديل  
 ثيابه مما يؤيد ان القاتل شخص آخر .

٢٢ ن عدم فرار المتهم عقيب واقعة واجابته الدعوة حلاً بالحضور امام  
 البوس والهدوء والسكينة التي كانت فيهما حينئذ رغم عن صغر سنه لما يبعد التهمة  
 عنه . لو كان المتهم هو القاتل لكان ليقول تمكن من معرفة اما اي دعوة من نتيجتها  
 نزول القبر ولكن فرقت ببعيدته وفضلاً عن ذلك فإنه لم يبد على المتهم شيء من الذعر  
 ولا ارتباك حينه حتى المقتول ذنبته بل كان يبرهن بكل اطمينان على براءته من تلك  
 التهمة وينصح الجريح بالا يضاحه بآتهمه أيه زراً وبهتاناً مع انه قد يستولي الدعر على  
 اكيد المجرمين حين انفضاح جريمته والتحقيق من ذاتيه

فبالنظر لوجود كل هذه القرائن الدالة على انخداع المقتول بالصاغة التهمة قبل موته

بهذا المتهم البريء لا يجوز الاعتماد على الشخص الواقع الذي نفت كل القرائن صحته  
 من يجعلان نعتقد ان القاتل هو شخص آخر غير المتهم او هو شخص يقربه في الهيئة والمن .  
 ومع ذلك لو تركنا كل هذه القرائن المتقطعة الدالة على عدم الصواب في التشخيص  
 الواقع واخذنا افادة القاتل على شملاتها لا في نفسها غير كافية لمحكم لانها شهادة منفردة  
 لا يجوز الحكم بها ما لم تدعم بأدلة اخرى .

ان النيابة قدمت ادلة خسرى فهل تلك الادلة مما تدعم هذه الافادة ؟ كلا لانه  
 لا يجوز قول شهادة عفيفة المسعود من جهة معرفتها السارق ومن جهة تشخيصها  
 به ومن جهة رويتها جريمة القتل لان هذه الشاهدة قتلت بفدتها الاولى التي ضبطها  
 ونباشي نقطة البوايس وانقر البوايس بانها لم تعرف السارق ولم تشاهد كيفية حدوث  
 القتل بسبب الضلاله وبسبب اعماها ثم قتلت امام قاضي التحقيق بانها لم تشاهد واقعة  
 القتل وانها كانت حينئذ في حالة الانسواء وانها لم تر المقتول الا بعد مصرعه بمدة كما ان  
 الشاهد المختار رشيد انبي عرفت النيابة على اتوائه كثيرا فلانها سأل هذه الشاهدة عقيب  
 الحادثة مرتين عن القاتل فكانت تتردد في اقوالها في المراتين فكانت تقول تارة بانها  
 لم تعرفه وتقول اخرى انها عرفتة ثم تعود وتقول انها لم تعرفه ثم ان الشاهد شفيق من  
 شهود الحق الم الذي استغنت النيابة عن تقديمه للشهادة وقدم من طرفه شاهد دفاع  
 شهد على ان عفيفة المذكورة قتلت له قبل اخذ اقوالها من ضابط البوايس بانها لم تعرف  
 السارق القاتل وقد شهد هذا الشاهد بهذه الاقوال في التحقيقات الابتدائية وامام  
 قاضي التحقيق وامام هذه المحكمة ايضا . كما ان الشاهدة عفيفة اليوسف زوجة المقتول  
 قد كذبت هذه الشاهدة ايضا اذ قالت عنها انها كانت اثناء الواقعة مغنى عليها امام  
 غرفتها وانها لم تكن قريبة من المقتول حين مصرعه وانها لم تسأل المقتول عن قاتله فبعد  
 كل ذلك لا يجوز الاخذ باقوال هذه الشاهدة من جهة معرفتها السارق القاتل في  
 تلك الليلة ومن جهة رويتها جريمة القتل حل وقوعها

(٢) اما الشاهدة عفيفة زوجة المقتول فشهادتها ايضا ليست باحسن حالا من شهادة  
 سميتها عفيفة الشاهدة الاولى فقد افاد اونايشي النقطة الذي شهد في كثير من النقاط

ضد رئيسي لا يمكن تهمه بالتحيز لما ان هذه الشاهدة قالت له جوابا على سؤال  
 ياء عنده فلم يتدغم في موقع خرم عن كيفية معرفتها المتهم بانها عرفت من صوته ولا ش  
 ن معنى هذا الكلام بانها تعرف المتهم من وجهه وانها عرفت من صوته فقط فرجوع  
 بعد ذلك وقولها انه عرفت من وجهه لا يعول عليه

وقد طلبت من حضراتكم ان تمنح معرفة هذه الشاهدة صوت المتهم فلم يجز  
 طبعاً ان تمنح هذه الشهادة من جهة معرفتها صوت المتهم فلا تصدق اقوالها  
 زائدة من ان تسمع قريته لا حوز التصديق قول كهذه لا يقبلها العقل لأنه لا يمكن  
 التمييز بين صوت المتهم وبين الآخرين لا آخر السماع منه شئ او كلمتين حتى لو كان يعرف  
 صوته تميزاً لا يحتاج ذلك سمع حمل عديدة من المتكلم ليتمكن تمييز صوته فأز  
 نعت فلا صوت سري في غرفة كان جالساً فيها مع عدة الرئيس الذي اعرف صوته  
 مكثني لتحقيق ان الموشعوتة من كلمتين بالظهور يجب للتأكد من حقيقة  
 نصرت ان سمع كلمت عديدة منه وخال ان الكلمات التي قيل ان المتهم فاه بها كانت  
 ككبر ثلاث فقط فلا يمكن بها تمييز الصوت فضلاً عن ان تلك الكلمات قلت ان  
 نراة وتهميد بصوت ندي يخرج من الفم أثناء النزاع والتبج والغضب لا يكون طبيعة  
 فسلط لا يمكن تسبيق قول هذه الشاهدة أيضاً من انها عرفت المتهم من صوته وما  
 ذات وجود هذه الشاهدة أثناء الحادثة غير حقيقي اذ انها لم تصل الى مقتل زوجها  
 الا بعد انتهاء كل شيء وكبر رايها ذات روايتها الحادثة بصورة مخالفة لرواية المقتول  
 نفسه فبعد ان صدرت من غير التبريد الذي تدل بحكمة اقوال المتقول المفصلة التي  
 قدمها قبل موتها ان تصل قبل ان يضر به قارب الباب المحرجي وصدا الفرار للخارج  
 لحق به المقتول نزع خشبة الباب وضرب به رايه تركه المقتول ضربه بالسكين وهرب من  
 باب المقتول رايه قتل هذه الشهادة التي تقول بأن القتل وقع في الساحة وان  
 الضرب بالحسبة حصل بعد ضرب بالسكين مما يؤيد ان هذه الشاهدة ذكرت شيئاً  
 متعارفاً مع ما تصدق على المقتول لا بعد مصرعه وبعد فرار القتال  
 ان الواقعة التي وصفتها هذه الشاهدة تضبط على كونه موقع القتل كانت مخطئة

بأنه كما ان اعترافها امام قاضي التحقيق بخلفها عن زوجها مدة ستة دقائق لحوكاف لان  
 يعتقد بان الشاهدة المذكورة وصات الى الموقعة بعد فرار القاتل ، ومع ذلك فقد قنت  
 بهذه الشاهدة بانها اتت زوجها بعد اصابته بالسكين والثابت بفترة المقتول الذي نقلها  
 لمحكمة الشاهد رشيد ان القاتل فرحاً افلت من يد المقتول فكيف تسنى هذه الشاهدة  
 التي اتت متأخرة بعد اصابة زوجها ان ترى القاتل الذي لاذ بالفرار والذي لاشك انه  
 لم ينتظر حضورها لتستعرضه ١

ثم ان هذه الشاهدة ارت ضابط ابوليس موقع الجريمة حين نظم هذا به  
 ركروكي وأرته الموقع التي قالت انها كانت واقفة فيه والموقع الذي كن واقفة فيه اقل حينما  
 شخصته فظهر ان المسافة بينهما كانت ستة امتار وقد ثبت من اقوال شهود النيابة ذاتها  
 انه لا يمكن تشخيص شخص في مثل ايلة لحادثة عن اكثر من ثلاثة امتار هذا عند  
 عن ان الشخص المثل لا يمكن تشخيصه مطقة فبعد كل هذه الدلائل المكذبة لشهادة  
 هذه الشاهدة لا يجوز مطالقاً الاخذ بها

ثم اذا علمنا ان هذه الشاهدة هي زوجة المقتول ومن مصحتها تصديق اقوال زوجها  
 والاخذ بثأره واذا علمنا ان العادات المحلية في القرى تقضي بان يشهد اقرباء المقتول  
 ان كذباً وان صدقاً لصالح المقتول وتبين لنا ايضا ان الشاهدة الاجبية عفيفة المسعود  
 التي ليس لها مصلحة في اثبات الجريمة ضد المتهم كمصلحة هذه الشاهدة التي لم تتغف  
 من ان تشهد كذباً وحيث لا يعقل ان الشاهدة عفيفة المسعود قد تبرعت بشهادتها  
 لكذبة من تلقاء نفسها بدون اغراء هذه الشاهدة او بدون موافقتها واكبر دليل على  
 ذلك محاولة هذه الشاهدة تصديق اقوال الشاهدة عفيفة المسعود الكاذبة فأذا اضفنا  
 هذا الى ما تقدم بمتنع بتاتا اعتماد اقوال هذه الشاهدة ، فاذا ان قول عفيفة اليوسف  
 زوجة المقتول بمعرفتها وتشخيصها القاتل لم تكن تقصد به الا تأييد اقوال زوجها بعد ان  
 تمثت منه اتهامه المتهم سليماً ولا ينتظر من امرأة فلاحه ساذجة في هذه البلاد ان  
 ينبل غير ذلك .

ان شهادة الشاهدين المذكورين بان المتهم حضر الى بيتهما وسأل عفيفة المسعود

مستعلاً عن غيب روجه لحي شهادة كاذبة ايضاً اذ لا يعقل ان يسأل شخص يريد السرقة امرأة غير معة داتكم معها بهذه الصورة اني توجب الريبة وان يذهب في طريقه حالاً كما قالت الشاهدتان المذكورتان . ان ختلاف الشاهدين في محل الاجتماع وقول احدهما ان لمحادثة جرت داخل الغرفة وان المتهم كان يتكلم من باب الدار بدون ان يدخل الدار وقول الاخرى ان لمحادثة جرت في ساحة الدار وان المتهم دخل الدار واخذ حمصاً مقبياً وقول احدهما ان المتهم سأل مستعلاً هل سيعود زوج عفيفة المسعود ذلك الليلة من خرج وتكذيب الثانية له في ذلك لا يجعل له تين الشهدين من قيمة وخصوصاً من شاهدين تكرر كذبهما في اقوالهما ومع فرض صحة ذلك فهو ليس بدليل على اي شيء لأن غيب روجه الشاهدة عفيفة المسعود ليس هو من الامرار الخفية في القرية اذ لا سك ان اكثر هل القرية يعنون ذلك لأنه من اعادة في القرى ان لا يغيب احدهن القرية ويحبل غيبه احد من هل القرية ومع ذلك فذهبت الشاهدة التي قل ان منهم كن ينوي سرقتها لا تستحق كل هذا الاهتمام .

ام السكن التي وجدت في بيت منهم وقالت الشاهدتان عنها امام قاضي التحقيق انفس السكن التي عملها منهم في الجريمة فقد ارسلت للمعمل التحليل وظهر انها لم تستعمل في جريمة ما فكان دليلاً جديداً على كذب هاتين الشاهدين وعلى محاولتهما بكل الصور الكذب ضد المتهم .

اما الشاهدان المذكوران حابتهما نيابة العامة تكذيب اقوال المتهم في وجوده ذلك النهار في الزيتون الساعة الخامسة مساءً - فقد كان ليدن شهود آخرون تكذيبهما ولتأيد وجود المتهم في تلك الساعة من الوقت في ذلك محل الا اننا لم نرغب اتغال المحكمة في امور لا طائل تحتها اذ لو وقت الذي كان فيه المتهم في الزيتون لا يصادف وقت ايقاع الجريمة حتى يكون ثلث الشهادات من قيمة لان المتهم قد بين انه منذ الساعة الخامسة اي قبل وقوع الجريمة ساعتين ونصف كان نائماً في بيته فعليه لو استطاعت النيابة تكذيبه في مسألة وجوده في بيته في ذلك الوقت لكان الامر اهمية اما ذهاب المتهم ذلك النهار الى الزيتون او عدم ذهابه او الكذب في النهار او صومه او جلوسه فيه او قيامه فليس

له من اهمية لعدم تعلقه بالاوقات التي وقعت فيها الجريمة .

اما من جهة سن المتهم فهو لم يكن قد اكمل السنة الثامنة عشرة من عمره حين وقوع الجريمة التي هو براء منها لانه وان شهد طبيب الصحة على كونه اكمل السنة الثامنة عشرة وانه في التاسعة عشرة الا ان الطبيب الآخر الذي استشهدته المحكمة بين انه لا يحزم جزما قاطعاً بلوغه تلك السن وانه يمكن لمن كان دون الثامنة عشرة ان تكون بنيته كبنية المتهم فعليه ما دلت اقوال الاطباء غير قطعية وما دام نمو الانسان يختلف بسبب المناخ والوراثة وغير ذلك من المؤثرات وكان لا يوجد مقياس حقيقي للسن فلذلك لا يجوز ان يعتبر المتهم قد بلغ السن التي يجوز معاقبته فيها بالاعدام اذ يجب ترجيح جهة الدفاع في هذه الخصوصيات .

واختم دفاعي طالباً من حضراتكم امعان النظر في هذه القضية بقدر ما تستحق من الامعان والتدقيق وان لا تأخذوا المتهم بالشبهة مذكرا اياكم ان افلات الف مجرم خير من الحكم على بريء بالاعدام .

فاسمعونا ايها القضاة صوت العدل المنعش وانقذوا حياة هذا الفتى البري والفظوا كلمة البراءة من افواهكم الطاهرة وارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء .

# احكام هامه

صادرة من محكمة مصر النظامية

محكمة النقض والابرار

٧ فبراير سنة ١٩٢٧

(١) موافقة اثني بدون رضاها — عدم توفر ركن الرضا — اثره

(٢) غش في العقود المدنية = عدم انطباقه في الموافقة .

(٣) عقد فاسد — ضرر — تعويض

(المواد ٢٣٣ عقوبات ١٥١ مدني )

(١) لاعقاب على الزوج الذي لا يبيح له شرعته الزواج باكثر من واحدة اذا تزوج من اخوى بطريق الغش والاحتيال واستمتع بها لان القانون لا يعاقب على الموافقة الا اذا وقعت بغير رضا . وهذه الرضا قد يكون له اثر ظاهر كالمقاومة بالقوة من جانب المرأة او الاكراه من جانب الرجل او غير ذلك كروال الاختيار بالتوم او بمادة مخدرة

(٢) لا يمكن قياس فساد رضا المحني عليها في الموافقة بالغش بفساده في العقود المدنية واعتبار الرضا غير حاصل وايجاب العقاب على المواقع تطبيقاً لنص المادة ٢٣٠ عقوبات لان العبرة في باب الموافقة بحصول الرضا مهما كان سببه

(٣) للزوجة التي عقد عليها بالفساد تطالب بما تريد من التعويض نظير ما نالها من الضرر امام المحاكم المدنية .

## وقائع الدعوة

اتهمت النيابة المذكورين بانتهما من مدة ثمانية شهور قبل تاريخ المحضر المؤرخ ٩ اغسطس سنة ١٩٢٥ بيني صالح مركز ومديرية الفيوم . الاول واقع عزيزه بنت غبريال بغير رضاها وذلك بانه اوهمها انه غير متزوج ثم تزوج بها وعاشرها معاشرة الأزواج مع انه من المسيحيين والثاني اتفق مع المتهم الاول على ارتكاب الجريمة المذكورة وساعده على ارتكابها بان حرر له شهادة زورة باسم القسيس غبريال شنوده تتضمن ان زوجته الاولى متوفاة ووقع عليها مجتمهم مزور فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والمساعدة وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالتها على محكمة الجنايات لمحكمة الاول بالمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات والثاني بالمواد ٢٣٠ ، ٤٠ ، ٤١ من ذلك القانون .



وحفصة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ احالتهما على محكمة جنائيات بني سويف لها كتهما بالمواد سابقة الذكر

وبعد ان سمعت محكمة الجنائيات هذه الدعوى حكمت بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ حضوريا عملا بالمواد المذكورة والمادة ١٧ عقوبات بجبس كل من المتهمين مدة سنتين مع الشغل .  
فطعن المحكوم عليها يوم صدور الحكم فيه بطريق النقض والايرام وقدم اخي المتهم الثاني تقريراً بأوجه طعنه في ٣ مارس سنة ١٩٢٦

### المحكمة

بعد سماع المرافعة التفتوية والاطلاع على أوراق هذه القضية والمداولة قانونياً !  
حيث ان النقض مقبول شكلاً !

وحيث ان الوقائع الثابتة في الحكم تلخص في ان المحكوم عليه الاول احتال لزواجه من المجني عليها عزيزة بنت غريبال مع كونه متزوجاً بغيرها ودينه لا يسمح له بالزواج عليها فاتفق مع الثاني على ان يرسل مكتوباً منه لأهل عزيزة يفيد وفاة زوجها الاول ، تزوير شهادة بوفاتها يجعلها صادرة من الجهة المختصة بإثبات الوفاة وخطب عزيزه من اهلها ، عقد له عليها ابناً على المكتوب والشهادة المزورة عاشرها معاشرة الأزواج نحو سبعة شهور وحملت منه !

وحيث ان القانون لا يعاقب على الموافقة الا اذا كانت قد وقعت بغير رضا ممن ووقعت في حال التلبس بالفعل وعدم الرضا قد يكون له اثر ظاهر كالمقاومة بالقوة من جانب الموافقة او الاكراه من جانب المواقع او غير ظاهر كزوال الاختيار بالنوم او بمادة مخدرة اما ان يحتال المواقع ويدخل الغش على من واقعا حتى ترضى بالوقائع فذلك لم ينص على عقابه القانون !

وحيث انه لا يمكن قياس فساد رضا الموافقة بالغش هنا بفساد في العقود المدنية ، باعتباره غير حاصل وإيجاب العقاب على المواقع تطبيقاً لنص المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات لان العبرة في باب الموافقة بمحصل الرضا مما كان سببه وقد حصل واستمر استمتاع كل من الزوجين بالآخر مدة طويلة فلا معنى القول بأن الموافقة كانت بغير رضا !

ومن حيث انه لهذا نظير فيما قرره فقهاء الشرع الاسلامي فقد قالوا ان الوطء اذا كان له شبهة فلا يقام الحد على الواطئ . عند ابي حنيفة انه اذا كان الوطء بعقد يدرأ عنه الحد ولو كان له عالمياً بتجريمه فقد ساء في كتاب فتح القدير لكمال الدين بن المحام بالجزء الرابع صفحة ٤٣ ما نصه : ( ان الشبهة عند ابي حنيفة رحمه الله ثبتت بالمقد وان كان متفقاً على تجريمه وهو عالم به ) !

وحيث ان الغش الذي وقع من المتهمين وان كان مدعاة للوه فانه يخرج عن متناول قانون العقوبات الذي لا يصح فيه القياس ، لاجهة المختصة الفاء العقد وقد العنة فعلاً والزوجة التي عقد عليها بالغش ان تطالب المتهمين بما تريده من التعويض امام المحكمة المدنية كذلك للنيابة ان تحاكم المتهم الثاني على ما اقترحه من التزوير !

وجبت انه من جميع ما ذكر يتعين نقض الحكم ببراءة المتهمين للجريمة المسندة اليها عملا  
بالمادتين ٢٢٩ فقرة ١ الى ٢٣٠ من قانون تحقيق الجنايات !  
من أجل هذا : حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وموضوعا والغاء الحكم والمطعون فيه  
وبراءة المتهمين الاثنين مما نسب اليهما في الدعوى .

### محكمة امتثاف مھر

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦

املاك الحكومة او الافراد - وضع اليد - توفر شروطها - اثره تملك :

( المادة ٥٧ مدني والامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ )

« وضع اليد المدة الطويلة بشروطها العادية التي نص عليها القانون تؤدي الى  
التملك سواء اكان ما وضعت اليد عليه ملكا للافراد او ملكا للحكومة وعليه فأذن  
مجلس الوزراء المنصوص عنه بالامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ والذي تريد  
الحكومة حصول واضع اليد عليه لصحة التملك يتعارض مع رغبة الممتلك بوضع اليد  
في ان يظهر ما كما طوال المدة التي يتطلبها القانون » .

### وقائع الدعوى

رفعت المستأنفة هذه الدعوى لمحكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية قيدت بجدولها  
بنمرة ٤٤٣ سنة ١٩٢٠ ضد المستأنف عليهم طلبت فيها الحكم بالزامهم بان يدفعوا لها  
مبلغ ١٧٦ جنيتها ١٧٥ مليما قيمة ثمن ال ٨ افدنة و ١٩ قيراطا و ١٠ اسهم التي باعها  
مورثهم من املاك الحكومة بناحية قهبونة والحدادين مركز فاقوس (شرقية) الى المرحوم  
جاد محجوب الحوت بك والشيخ سليمان الحوت مع ربيع هذه الاطيان من سنة ١٩١١  
لغاية يوم السداد باعتبار الفدان ٣ جنديات سنويا مع المصاريف والانتعاب .  
والمحكمة المشار اليها قضت في ذلك بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ حضوريا  
برفض الدعوى والزام المدعية بالمصاريف ومائتين قرش وانتعاب المحاماة .

فاستأنفت المستأنفة هذا الحكم بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٢٥ طالبة الغاؤه والحكم لها  
بطلباتها المقدمة لمحكمة اول درجة وبجلسة المرافعة اصبر الحاضر عنها على هذه الطلبات

والحاضر عن المستأنف عليهم طلب تأييد الحكم المستأنف .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا ،

بما ان الاستئناف قد حاز شكله القانوني ،

وبما ان النزاع الذي اثاره طرفا الخصومة في الدعوى قد انحصر اخيرا في ان مصلحة الاملاك تقتضي من اخصائها لصحة تملكهم بمضي المدة الطويلة ان يكونوا قد حصلوا على اذن صريح من مجلس الوزراء تطبيقا لقانون سنة ١٨٨٢ وات وضع يدهم بغير هذا الاذن او التصديق لا يؤدي مطلقا الى التملك بوضع اليد لان يدهم في تلك الحالة ليست الا يد امل وانتظار مقرون بالاعتراف بملكية الحكومة ،

وبما ان هذا الرأي ليس عليه اجماع وتري المحكمة طرحه والاخذ بالرأي الذي يعارضه وهو الذي يذهب الى ان وضع اليد المدة الطويلة بتسروطها المعادية التي نص عليها القانون المدني تؤدي الى التملك سواء اكان ما وضعت اليد عليه ملك الافراد او ملك للحكومة وهم حجة يؤيد بها هذا الرأي ان الاذن التي تريد الحكومة اقتضائه يتعرض في الواقع مع الرغبة القائمة في نفس الممتلك بوضع اليد في ان يظهر مالكا طوال المدة التي تتطلبها القانون ،

وبما ان الحكومة لم تذهب في دفعها الختامي الى ابعاد من بحث هذه النقطة وليس في مجموع دفاعها ما يفهم منه انها تنازع في ان المستأنف عليهم قد وضعوا يدهم على الارض المتنازع عليها اكثر من خمسة عشر سنة ،

وبما انه يتبين من ذلك جميعا ان الحكم المستأنف قد اصاب في قضائه برفض الدعوى ويجب تأييده ،

من اجل هذا : حكمت المحكمة حكما حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف والزم المستأنف بالمصاريف واربعة جنيهات مصرية . مقابل اتعاب المحاماة للمستأنف عليهم .

## محكمة استئناف مصر

١٥ فبراير سنة ١٩٢٧

(١) عامل - صابته قضاء وقدر - مسئولية صاحب العمل

(٢) علاقة الخدم بخدمه - القانون الواجب تطبيقه - القانون العام - عدم

وجود تشريع للعمال .

(المادة ١٥١ مدني)

(١) لا محل لمسئولية الحكومة عن اصابة احد عمالها أثناء تأدية وظيفته قضاء وقدر

ولم يكن لمستخدميها اثر في احداثها .

(٢) حالة العمال في القطر المصري لا زال خاضعة للاصول العامة وهي التي لا

ينتج عنها مسئولية الخدم الا بسبب توبيه وتقصيره وعدم احتياطه .

ولا يصح ان تقاس حالهم في البلاد الاجنبية بحالهم هنا لان تلك البلاد رأت

وضع قوانين خاصة لحماية العمال عند صاباتهم باصابات لا دخل لاحد في احداثها أثناء تأدية اعمالهم .

### وقائع الدعوى

مصر

رأى في رفع المستأنف هذه الدعوى لدى محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد المستأنف

عليه، بمريضة مؤرخة ٣١ يناير سنة ١٩٢٥ قيدت بجدولها نمرة ٩٧٦ سنة ١٩٢٥ قال

في حكمه ان المستأنف كان يعمل في مصلحة النقل الميكانيكي التابعة لوزارة المواصلات وقد

اصيب قضاء وقدر أثناء تأدية وظيفته بينما كان يشتغل في اصلاح الترميزيل صاحب

الحالة ملاحق من قبل الملاحين في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ اصابته في يده اليسرى وبقي

في المستشفى حتى شفاه في ٨ يناير سنة ١٩٢٥ ثم انشأ بوقا انتهت تلك الاصابة

بقطع كف يده اليسرى واصبح عاجزاً عن العمل في وقت لاحق وقد تم التحقيق الذي

حصل في هذا الموضوع اصابته اثناء تأدية وظيفته واثبت الكشف الطبي عجزه عن  
مزاولة عمله فانذر المدعي عليها بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٨٢٤ بتعويض عن هذه  
الخسارة فاعترضت عيناها عن ذلك وقررت له مكافأة عن مدة خدمته لهذا رفع هذه  
الدعوى طالبا الحكم بالزامهما بان تدفع له ستة آلاف جنيه مصري على سبيل التعويض  
مع المصاريف والاعتاب وشمول الحكم بالنفاذ الموقت بلا كفالة.

وبعد تحضير الدعوى والمرافعة فيها حكمت محكمة مصر المشار اليها بتاريخ ٢٤  
مارس سنة ١٩٢٦ حضوريا برفض دعوى المدعي والزامه بالمصاريف وحفظ الحقة  
في صرف المكافأة التي يستحقها وقدرها ١٥٥٠ جنيهاً و ٥٢٠ ملياً.

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٦ وطلب للاسباب  
الواردة بصحيفة استئنافه الحكم بقبوله شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء  
لما يطلبه امام محكمة اول درجة.

وبجلسة ١٦ يناير سنة ١٩٢٧ المحددة اخيراً للمرافعة في هذا الاستئناف طلب  
الحاضر عن المستأنف الحكم بالتعويض الذي تقدره المحكمة وطلب الحاضر عن المستأنف  
عليها تأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب التي ابداه كل منهما ودهت بمحضر الجلسة  
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على ورقة الدعوى والمداولة قائداً،

حيث ان الاستئناف حاز شكلاً قانوني،

وحيث انه ثابت من اقوال المستأنف نفسه ووكيله في ادوار الدعوى المحكمة

الابتدائية ان الواقعة حصلت قضاء وقدر ابلغه تحملاً خطأ مما احدثت له

المكانة بوزارة المواصلات،

وحيث ان المستأنف عاد بعد ذلك وقل هو ووكيله ان انظر مرة وبعث في

لاتتمويل وقت دوران المحرك فأمره رئيسه باخراجها منه فاصطدمت منه الحرك

واصيب بما ادى بها الى قطع اصابعه،

وحيث ان الاوراق المقدمة من المستأنف لا تدل على صحة شيء من ذلك وكلها

نصقة هي وقوله الاول بحصول الحادثة بعمله قضاء وقدرًا،

وحيث نه متى تقرر ذلك لا يكون محل لمسئولية الحكومة عن حادث لم يكن  
لعمامة اثر في حدوثه ولا محل لطلب المستأنف تعويضاً مع عدم ثبوت هذه المسئولية تشبهاً  
بما هو متبع في شأن تعمر في البلاد الاجنبية لان البلاد المذكورة رأت وضع قوانين  
خاصة لحماية العمال عند اصابتهم بآفات لا دخل لاحد في احداثها وهم يؤدون  
اعمالهم وما لبلاد لمصر في ذلك تسن اليوم قانوناً خاصاً بالعمال وحالتهم لا تزل خاضعة  
للأصول العامة وهي التي لا يتج عنها مسئولية الخدوم الا بسبب توانيه تقصيره وعدم  
احتياطه وخبره لدعوى من اوجه التقصير هذه يصبح الحكم المستأنف في محله لما تقدم  
ونافيه من سبب خرى ويجب تأييده ورفض الاستئناف موضوعاً.

فهذه الاسباب : حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه  
موضوعاً وقبول الحكم المستأنف والزام المستأنف بالتصريف.

## باب القرارات

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في لاستانة

### في حق التصرف

( القرار في ٢٢ شباط ١٣٢٦ ص ١٦٦٦ عن الجريدة العدلية )

ان الفراغ الواقع بدون اذن صاحب الارض لا يبطل حق تعرف المتصرف الحقيقي ولا يثبت للمدعى حق التصرف .

### في حق التملك

( القرار في ٢٠ كانون الاول ١٣٢٦ ص ١٦٧٢ عن الجريدة العدلية )

ان القصد من اعطاء حق التملك لصاحب البناء هو : عدم التسبب في اضرار ماله بهدم بنائه .

### في حق الرجحان

( القرار في ٢٢ مايس ١٣٢٦ ص ٣٤٩٠ عن الجريدة العدلية )

ان تسبب المدعي لسقوط دعواه مؤقتاً بتركه اياها مدة سنة اشير وعدم تعقيبها اياها بعدئذ مدة اربعة عشر شهراً يستلزم مرور المدة القانونية لحق الرجحان .

( القرار في ٣١ تموز ١٣٢٩ ص ٥٥٣٩ عن الجريدة العدلية )

يقتضي تحقق حق الرجحان من مراجعة القيود . حتي اذا تحقق اجري تقدير بدل مثله وبدله الاسمي بمعرفة الخبراء ثم تعويضه .

( القرار في ٢ نيسان ١٣٢٧ رقم ١٩ )

لما كان ثبوت حق الرجحان بموجب المادة ( ٢٥ ) من قانون الاراضي يشترط فيه ان يكون المفروغ له من اهالي قرية اخرى فاذا وجد المدعى عليه من اهل القرية التابعة لها الاراضي المنازع فيها يقتضي رد ادعاء المدعين بحق الرجحان .

( القرار في ٨ ايلول ١٦٢٨ رقم ١٢٣ )

ان ( المقاطعة ) التي يجب اخذها بدلاً عن العشر الشرعي هي عبارة عن نقود لا تُغير بها مامية الاراضي الاميرية قانوناً ولا لتقلب بسببها الى ملك صرف . ولهذا ان ربط الاراضي

نصقة هي وقوله الاول بحصول الحادثة بعمله قضاء وقدرًا،

وحيث أنه متى تقرر ذلك لا يكون محل لمسئولية الحكومة عن حادث لم يكن  
لعمده في حياته ولا محل اطلب المستأنف تعويضاً مع عدم ثبوت هذه المسئولية تشبهاً  
بما هو متبع في شأن عمال في البلاد الاجنبية لان البلاد المذكورة رأت وضع قوانين  
خاصة لحماية العمال عند اصابتهم باصابات لا دخل لاحد في احداثها وهم يؤدون  
اعمالهم وما ملاد لمصرية فم تسم لليوم قانوناً خاصاً بالعمال وحالتهم لا تزل خاضعة  
للاصول العامة وهي التي لا ينتج عنها مسئولية الخدم الا بسبب توانيه تقصيره وعدم  
حتمياؤه وخو مدعوى من اوجه التقصير هذه يصبح الحكم المستأنف في محله لما تقدم  
وما فيه من سبب خرى ويجب تأييده ورفض الاستئناف موضوعاً.

فبده الاسباب : حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه  
موضوعاً وقيل حكمه مستأنف وازام المستأنف بالمصاريف .



# باب القرار

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في الاستانة

## في حق التصرف

( القرار في ٢٢ شباط ١٣٢٦ ص ١٦٦٦ عن الجريدة العدلية )

ان الفراغ الواقع بدون اذن صاحب الارض لا يبطل حق تصرف المتصرف الحقيقي ولا يثبت للمدعى حق التصرف .

## في حق التملك

( القرار في ٢٠ كانون الاول ١٣٢٦ ص ١٦٧٢ عن الجريدة العدلية )

ان القصد من اعطاء حق التملك لصاحب البناء هو : عدم التسبب في اضرار ماله بهدم بنيانه .

## في حق الرجحان

( القرار في ٢٢ مارس ١٣٢٦ ص ٣٤٩٠ عن الجريدة العدلية )

ان تسبب المدعى لسقوط دعواه مؤقتاً بتركه اياها مدة ستة اشهر وعدم تعقيبها اياها بعدئذ مدة اربعة عشر شهراً يستلزم مرور المدة القانونية لحق الرجحان .

( القرار في ٣١ تموز ١٣٢٩ ص ٥٥٣٩ عن الجريدة العدلية )

يقضي بتحقيق حق الرجحان من مراجعة القيود . حتي اذا تحقق اجري تقدير بدل مثله وبدله باسمى بمعرفة الخبراء ثم تعويضه .

( القرار في ٢ نيسان ١٣٢٧ رقم ١٩ )

لما كان ثبوت حق الرجحان بموجب المادة ( ٤٥ ) من قانون الاراضي يشترط فيه ان يكون المفروغ له من اهالي قرية اخرى فاذا وجد المدعى عليه من اهل القرية التابعة لها الاراضي المنازع ليها يقتضي رد ادعاء المدعين بنقض الرجحان .

( القرار في ٨ ايلول ١٦٢٨ رقم ١٢٣ )

ان ( المقاطعة ) التي يجب اخذها بدلاً عن العشر الشرعي هي عبارة عن نقود لا تغير بها ماهية الاراضي الاميرية قانوناً ولا تنتقل بسببها الى ملك صرف . ولهذا ان ربط الاراضي

الاميرية الموقوفة بالمقاطعة لا يكون مانعاً لاجراءات حق الرجحان بتلك الاراضي .  
( القرار في ١ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٢٣ )

عندما يتحقق باخبار ذوي احبرة ان الاشجار المغروسة بالاراضي الموقوفة المربوطة بالمقاطعة لا تمنع الزراعة بها يقتضى الحكم بجرى ان حق الرجحان المدعى به على الاراضي المذكورة .  
( القرار في ١٥ كانون الثاني ١٣٢٨ رقم ٢١٩ )

يقتضى التدقيق بنوع اشجار الكسنة في الارض المدعى بحق الرجحان بها هل هي بنت الطبيعة ام انها ملك صرف ناشئة عن عرس المتصرف او عن تلقيحه لها . حتى اذا تبين بالتدقيق في هذه الجهة ان الاشجار ملك صرف لا يجري على الارض حق الرجحان . لان الارض في مثل هذه الحالة تكون تابعة للاشجار الملك .

( القرار في ١٥ كانون الثاني ١٣٢٨ رقم ١١٩ )

ولمظر الى ان حق الرجحان يجري في الاراضي التي تحوي اشجاراً نابتة من نفسها فحينما تطلب ارض كهذه ( بحق الرجحان ) يقتضي تقدير بدل مثلها بمعرفة ذوي الخبرة واخذ من المدعي واعطائه للمفروض له تم نقل الارض لهدة المدعي .

( القرار في ٢١ كانون الثاني ١٣٢٨ رقم ٢٢٢ )

اذا كان قد جرى فراغ الاراضي لشخص من قرية اخري وكان صاحب حق الرجحان على تلك الارض بموجب المادة ( ٤٥ ) من قانون الاراضي هو مختار القرية او المحلة فأنت وجود ختمه في العلم والخبر المتعلق بالفراغ لا يجعله قائماً مقام العلم والخبر المقتضي اخذه لاجل اثبات استحكامه اصولياً ولا تعد المعاملة المذكورة استنكافاً قانونياً .

( القرار في ٢١ كانون الثاني ١٣٢٨ رقم ٢٢٢ )

اذا لم يعقب المقدم درجة في حق الرجحان دعواه ولم يستعمل حق رجحانه يثبت حق الرجحان لمن هو موخر عنه .

( القرار في ٢ كانون الاول ١٣٢٩ رقم ١٤١ )

اذا وجد في المحل المدعى بحق الرجحان عليه حظيرة وكان مشغولاً ببناء ملك فلا يجري الشفعة ولا حق الرجحان .

( القرار في ٢ تموز ١٣٣٠ رقم ٦٥ ) ( وفي ٢٥ اغسطس ١٣٣٠ رقم ٨٥ )

لا يجب في دعوى حق الرجحان ان يعطى بدل الفراغ بل يقتضي اعطاء بدل المثل باعتباره حين الطلب .

( القرار في ١١ اغسطس ١٣٣٠ رقم ٨٠ )

ان الاقرار بتصرف المدعي عليه بالاراضي المدعى بحق الرجحان عليها كأن يكون متصرفاً بها بمقد شركة بصورة مزارعة او ان يكون مستأجراً اياها لا ينافي الدعوى بحق الرجحان التي تقام خلال المدة المعلومة المعينة بقانون الاراضي .

( القرار في ٢٥ اغسطس ١٣٣٠ رقم ٨٥ )

اذا اجري فراغ الاراضى المنازع فيها لآخر بالمزايدة فان عدم مطالبة اصحاب حق الرجحان للتفرغ اثناء المزايدة لا يسقط حقوقهم في المطالبة من جهة كونهم شركاء او خاطاء .

( القرار في ١٤ ايلول ١٣٣٢ رقم ٨٣ )

اذا فرغ المتصرف بالاراضى الكائنة داخل حدود قرية لشخص آخر مقيد بمحل آخر ولكنه مقيم في القرية المذكورة منذ خمسة عشرة سنة لا يسوغ لاحد من اهل القرية الاصيلين ان يدعى بحق الرجحان على الاراضى المفروغ بها بداعي انه بحاجة اليها ، وان المفروغ له مقيد بدفتر النفوس في محل آخر وليس من اهل قريته . اذ بعد ان يكون المفروغ له قد اقام مدة خمسة عشرة سنة في المحل الموجودة فيه الاراضى لا يستلزم وجود فيده في قرية اخرى عدم اعتباره من جملة اهل القرية التي يسكنها .

## في حق الشرب والشفه

( القرار في ٩ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٢٨ )

لما كان من المحتمل قانوناً ان يكون الماء التابع في ملك احد ملكاً للغير او عائداً للعامة فان مجرد نبعان الماء المنازع فيه من ارض المدعي لا يكفي لاثبوت تمسكه الماء المذكور وعليه يجب في اول الامر اثبات وضع اليد بالينة ثم طلب البينة من الطرف الذي يجب تكليفه لها .

( القرار في ٢ شباط ١٣٢٨ رقم ٢٢٦ )

اذا حدثت دعوى بين قرأتين بشأن الانتفاع من نهر يجب ان يدقق في اي القرأتين المدعية والمدعى عليها اقدم من الاخرى بحق الانتفاع من النهر المنازع فيه . فاذا كانت القرية المدعية حادثة وكان الماء يجري منها الى القرية السفلى بحالة طبيعية وليس له مجرى خاص من النهر المذكور ينظر فيما اذا كانت القرية الثانية تسقي منه جميعها ام لا . واذا كانت كذلك يدقق النظر في انه هل يبقى من الماء شيء ينصب في البحر ام لا . ثم يعطى الحكم مقتضى بعد النظر في المواد ( ١٣٣٨ ) و ( ١٢٣٩ ) و ( ١٢٦٧ ) من المجلد .

( القرار في ٢٦ حزيران ١٣٢٩ رقم ٧٤ )

لما كان الطرف الذي يحدث خرقاً من المهرامات قد غلبه بحوزة حقاً خاصاً وكانت سرق الذين يريدون الانتفاع بعد ذلك من النهر المذكور مقيد بشرط عدم الاضرار بالطرف الاخر فانه يجب اجراء المرافعة في المحكمة بهذه الجهة واتخاذ القرار بحسب النتيجة التي تظهر . اما حسم القضية بطريقة القرعة التي ليس لها موجود في القانون في مسائل كهذه - بداعي ان النهر عام وانه يحق للطرفين الانتفاع به مناداة - فغير جائز .

## في حق القبض

( القرار في ٢٣ شباط ١٣٢٦ ص ١٨٨٨ عن الجريدة العدلية )  
ان حق القبض في الهبة للصغير عائد لولية او صريه .

## في حق القرار

( القرار في ٢٨ مارس ١٣٢٩ ص ٥٠٣١ عن الجريدة العدلية )  
لا اعتبار لحق القرار بين الورثة

( القرار في ٩ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٢٥ )

يجب ان يكف الشخص الذي يدعي التصرف بلا نزاع بالاوضاع المنازع فيها التصحيح دعواه  
ون يسأل عن تصرفه الى اي سبب يستند فيه من الاسباب الثلاثة المملوومة والمدرجة في البند الثامن  
من مـت الطاو فاذا لم يصحح الدسوى اي اذا لم يصرح بانه يتصرف بالاستناد الى سبب  
من الاسباب المدرجة في البند المذكور يقتضو رد دعواه حق القرار .

( القرار في ٩ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٢٨ )

.. كان طلب المدعي عوض الاراضى المنازع فيها بدل المثل من المحلول اقراراً بأن تلك  
الارضى ليست له ، فاذا قيل انه صدر عنه طلب باستدعاء في هذا الشأن يجب ان يدقق بهذه  
احية حتى اذا ثبت يعطى قرار برد دعواه حق القرار لوجود التناقض .

( القرار في ٢٩ نيسان ١٣٣٠ رقم ٣٣ )

ان التصرف بحق القرار في الاراضى الاميرية يجب ان يكون مستنداً الى الاسباب القانونية  
مصرح بها في مـت الطاو كالتفريط ، التناوض والانتقال ، والا فالتسهود الذين يقيهم المدعي لمجرد  
اثبات تصرفه من زمس اكثر من عشرين سنين كما انهم غير جديرين بالقبول كذلك لا يعتبرون  
بالنظر الى ان شهادتهم تؤدى الى ابطال القيود الرسمية .

( القرار في ١٣ تشرين الاول ١٣٣٠ رقم ١١٧ )

ان لادعاء بحق اقرار استناداً الى فراغ غير قانوني لا يكون جديراً بالقبول وعليه ان الاصرار  
على القرار المعطى بداعي ثبوت ادعاء كهذا يخالف للقانون .

( القرار في ١٥ كانون الاول ١٣٣٠ رقم ١٥٩ )

انظر الى ان الفراغ الذي لم يقترب اذنت صاحب الارض لا يكون مرعياً في الاراضى  
الاميرية فاذا قال المدعي انه استمرى المدعي به من المدعى عليه خارجاً يكون قد اقر بأن الاراضى  
المذكورة ملك في الاصل للمدعي عليه ، لذلك لا تبقى حاحة الى التدقيق بادعائه حتى  
القرار بهذا الشأن .

## في حق المراجعة

( القرار في ٢٨ نيسان ١٣٢٧ ص ١٣٣ عن الجريدة العدلية )

ان المستأنفين يملكون حق المراجعة لمحكمة استئناف مراكز الولاية في استئنافهم الدعاوي التي لم تبين قيمتها

## في الحق الواحد

( القرار في ١٧ نيسان ١٣٢٧ ص عن الجريدة العدلية )

لا يسوغ الادعاء بالحق الواحد على شخصين .

## في حق المجري والمسيل

( القرار في ٩ شباط ١٣٢٨ رقم ٢٣٤ )

لما كان من المحتمل اجراء الماء بصورة الاعارة او الاجارة وكان لا يستدل من اجرائه على ملكيته فاذا لم يثبت الشخص الذي يدعي بحق المجري ان المجري الحاص هو ملكه لا يثبت له مرور الزمان او حق المجري بمجرد انه يجري الماء في ملك الغير منذ مدة تربو على الخمسة والعشرين او الاربعين سنة .

( القرار في ٢٦ مايس ١٣٢٩ رقم ٥٥ )

( ١ ) ان اجراء الشخص الماء في الارض منذ ثمانية عشرة سنة لا يعد قديماً بمقتضى المادة ( ١٦٦ ) من المجلة .

( القرار في ٢٦ مايس ١٣٢٩ رقم ٥٥ )

( ٢ ) لما كان محتمل اجراء الشخص الماء في اراضي الغير اعارة واجارة او تغلباً او بصورة اخرى فلا يستطيع اثبات حق اجراء الماء في اراضي الغير ولا اضرار صاحب الارض بمجرد اجرائه هنالك مدة تبلغ حد مرور الزمان .

( القرار في ٢٦ مايس ١٣٢٩ رقم ٥٥ ) ( وفي ١٤ ايلول ١٢٣٩ رقم ١٠٥ )

( وفي ٤ حزيران ١٣٣٠ رقم ٤٩ )

( ٣ ) انما يمكن وضوح حق اجراء الماء بصورتين : اولاهما : ثبوت ملكية المدعى لاجراء الماء في محل معين بقطع النظر عن قدم اجرائه . وثانيهما : تحقق جريان ماء المدعى من القديم في محل معين

## في الحقوق الشخصية

( القرار في ٢ مايس ١٣٢٥ ص ٧١ عن الجريدة العدلية )

وان كان من الجائز رؤية دعاوي الحقوق الشخصية بمحكمة الحقوق لكبه اذا كان قد حكم

بالحقوق الشخصية باعلامات حزائية ثم مسخت تلك الاعلامات ووقضت يجب ان تري ويحكم بها في المحاكم الجزائية .

( القرار في ٣٠ مارت ١٣٢٧ رقم ٢٧ )

لما كانت المادة ( ١٨٢٧ ) من المجلة تقضي بان الدعوي التي صدر بها حكم واعلام لا تجوز رؤيتها ثانية فإنه لا يجوز استماع دعوي الحقوق الشخصية في محكمة الحقوق بعد ان يكون قد حكم بها في محكمة الجزاء .

## في حق المرور

( القرار في ٦ نيسان ١٣٢٧ رقم ٤١ )

يجب لاحر نوت حق المرور ان تكون شهادة الشهود على ان للشخص المدعي حق المرور في المحل المدعى به ، او انه يمر من هناك من القديم .

( القرار في ٧ تشرين الاول ١٣٢٨ رقم ١٦٢ )

كان مصرحاً في المادة من نظام المحاكم الصلحية بالامور التي تنظر فيها تلك المحاكم ومبدأ في المادة ( ١١٥ ) من قانون المرافعات الحقوفية بان حق المرور من الامور التي لا يمكن تعيين نيبتها ، ولا يجوز للمحكمة رؤية الدعوي المتعلقة به بصفتها محكمة صلحية وان ابان المدعي قبحة حق المرور الذي يدعيه .

## في الحكم

( القرار في ٣٠ حزيران ١٣٢٦ ص ٦٥٤ عن الجريدة العدية )

لا يجوز الحكم بزيادة عن القدر الذي يطلبه المدعي

( القرار في ٢٧ نيسان ١٣٢٧ رقم ٦١ )

لما كان يشترط في الحكم سبق دعوي بتقتضى المادة ( ١٨٣٩ ) من المجلة فساذا ادعي المدعي بقول لا يجوز للمحكمة ان تحكمه بتقود ، يدعيها .

( القرار في ١٠ مارت ١٣٢٨ رقم ٧ )

اد افتضى استيه ، مدعى مثلاً او بدلاً يجب الحكم على هذا لوجه ، والا فالحكم بتحصيله بوجه مطلق غير جائز .

( القرار في ٣٠ مارت ١٣٢٨ رقم ٢٢٢ )

اذا كان المدعي به من المثليات يجب الحكم به مثلاً ، اما تحويله الى بدل والحكم به فمخالف للقانون

( القرار ٢٥ نيسان ١٣٢٩ رقم ٣١ )

اذا اجل المدعي دعواه التي اقمها على الاصل لوقت آخر وحصر ادعاءه بالكفيل ثم جيء بالاصل

الى المحكمة بطلب من المدعي عليه فلا يجوز الحكم على الاصيل المذكور بدون دعوى ؛  
( القرار في ٢٥ حزيران ١٣٢٩ رقم ٧٢ )

لما كانت الاخشاب التي هي من شجر واحد ومن اخشاب معمل واحد تعد من المثليات يجب الحكم بتحصيلها مثلاً ؛ اما الحكم بقيمتها فمخالف للقانون .

( القرار في ٧ ايلول ١٣٢٩ رقم ١٠١ )

يجب ان يكون الحكم بالدعوى التي تقام على التركة مقيداً بوجوب الاعطاء من تركة المتوفى والا فالحكم بتحصيل المحكوم به من الورثة بحسب الورثة مخالف للقانون  
( القرار في ٦ كانون ثاني ١٣٢٩ رقم ١٤٥ )

اذا اقتضي اعطاء القرار بمنع معارضة احد الثلاثة الذين اقيمت عليهم الدعوى ببطل تخريبات لا يصح الحكم على المدعي عليهما الا خرين بجموع المدعي به ، بل يجب الحكم عليهما بثلاثي البدل المذكور فحسب .

( القرار في ٢٧ كانون الثاني ١٣٢٩ رقم ١٥٦ )

لا يصح الحكم الماتول به : « بتسليم الاشياء المعدومة عند ظهورها » لانه معلق على شرط غير صحيح .

( القرار في ٢١ تشرين الاول ١٣٣٠ رقم ١١٤ )

( وفي ٧ تشرين الاول ١٣٢٨ رقم ١٦١ )

اذا اقتضى اصدار الحكم في دعوى دين المتوفي عند ثبوتها . يجب ان يكون الحكم مقيداً بتحصيله من تركة المتوفي . اما الحكم به على الورثة فغير جائز .

( القرار في ١٠ كانون الاول ١٣٣٠ رقم ١٥٧ )

ان الحكم بقيمة الخنطة التي هي من المثليات مخالف للقانون

## في الحوالة

( القرار في ٢٠ تشرين الثاني ١٣٢٦ ص ١١٦٢٢ عن الجريدة العدلية )

لا يكون المحيل موأخذاً في انعقاد الحوالة ما لم يتحقق ثبوتها سواء كان المحال عليه فداوى المحال به الى المحال له او لم يؤد .

( القرار في ٢٠ تشرين الثاني ١٣٢٦ ص ١٢٣٣ عن الجريدة العدلية )

اذا كان المحيل غير مدين بالحوالة التي يجرئها تكون عبارة عن الوكالة بقض دين .

( القرار في ١٦ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٣٣ )

( ١ ) الحوالة عبارة عن نقل الدين واقامة مديون آخر مقام المديون الأصلي بامره « محال

عليه » . وتبديل الدائن بالحوالة غير جائز . وعليه اذا كان لشخص دين في ذمة آخر لا يجوز تحويل الغير بسند خاص حق استيفاء ذلك الدين .

« ٢ » لما كانت الحوالة عبارة عن نقل الدين وإقامة مديون آخر مقام المديون الأصلي باسم محال عليه وكن لا يجوز تبدل الدائن في الحوالة فإذا كان لاحدهم دين بذمة آخر واعطى لشخص ثالث سنداً يقبض بموجبه ذلك الدين من مديونه وادعى الشخص الثالث المذكور بالمبلغ ، ليس لدعواه هذه اقل علاقة بالحوالة . بل تكون حقيقة المسألة آتية عبارة عن تحويل شخص شخصاً آخر حق استيفاء مبلغ معين يطلب له من ذمة مديونه — اي توكيله اياه بقبض المبلغ المذكور ، ولما كان لا يجوز القيام بالوكالة لدى المحاكم النظامية في مثل هذا الامر بسند خصوصي مالم توجد وكالة رسمية يجبر هذه الدعوى من جهة عدم توجه الخصومة .

( القرار في ٢ تشرين الاول ١٣٢٩ رقم ١١٤ )

بالنظر الى ان مطالبة الحيل تنقطع في الحوالة المقيدة على ما جاء في المادة ( ٦٩٢ ) من المحلة فان بدل الاجارة الذي احاله المؤجر لآخر لا يعد بعدئذ مالاً له ، بل يصبح حقاً صريحاً للمحال اليه . لذلك لا يجوز للمحال عليه ( المستأجر ) ان يؤدي ذلك البدل لجهة الميرى عن ذمة المؤجر الحيل ، ولا تبرأ ذمة المحال عليه المذكور من دينه المحال به للمحال اليه .

( القرار في ٦ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٢٧ )

اذا قبل المحال عليه الحوالة بشرط وصول السفينة المشحونة والمضمونة ( بالسيكورتاه ) سالمة الى المرسى المقصود ولم يتحقق الشرط بان غرقت السفينة بما فيها . فاذا قبض بدل الضمان كان ذلك تحقيقاً للمقصد من وصف الشرط ووجب الحكم على المحال عليه بالمحال به والا فاعطاء بعكس ذلك القرار لا يكون صواباً .



# قرارات فلسطين

نومرو ٧٤ سنة ٩٢٤ قرار ١١ / ٢٥

المستأنف — الحاج صالح ابو رمضان غزه

المستأنف عليه — سليم محمود آغا ابو رمضان غزه

الحكم المستأنف - صادر من محكمة اراضي يافا / ٢٧ مايس سنة ٢٤ يتضمن الحكم برد دعوى المدعى حق شراء اراضي واقعه بقرية التينة في قضاء غزه بطريق الاولويه على المستأنف عليه .  
قرار — ان المستأنف يطالب استئناف عليه بناء على الحق المخول للخطاء والشركاء المبحوث عنه في المادة / / من قانون الاراضي ارجاع اراضي واقعه في قرية تينه من قضاء غزه كان التبراهما المستأنف عليه سنة ١٣٣١ وقد قررت المحكمة الابتدائية رد الدعوى بناء على كون مدة احسن سنين المبحوث عنها بالمادة — ٤١ — من قانون الاراضي التي يجب تقديم الدعوى خلالها قد تمت وقد قررت المحكمة انه لا يحق عند حساب المدة ان يزول للمستأنف مدة افعال المحاكمة المستتة عن الحرب . ان المستأنف يستأنف والامر الوحيد الذي علينا الحكم به هو هل يجب ان نحسب مدة افعال محاكم وعده استعماها اصلا لدى حساب الحرس سنين .

وصار لهذه المناسبة لفت نظر الهيئة لقرارين صادرين من محكمة الاستئناف السالفة وهذان يتعارض بوجودهما . الاول قضية لطيفة بنت احمد كشكو بحق الحاج صالح ابو رمضان المستأنف بهذه القضية — استئناف اراضي ١١ / ٩١٣ — حيث كانت لطيفة المدعية مسموح لها ان تستفيد من مدة تمكيد المحاكم وفي الدعوى الثانية — صديقه البشناق بحق عبدالله البشناق — استئناف اراضي نومرو ٢١ / ٩٢٤ ، المدعية لم تكن حسنة الحظ بهذا المقدار وبرد دعواها قالت محكمة الاستئناف بتحديد مدة خمس سنوات بدعاوي الاولوية لم يكن من القابل اجراؤه كما يجري عادة وفقا للمادة (٤١) من قانون الاراضي .

ان المادة (٤١) من قانون الاراضي تقول « ان حق ادعاء الاراضي ينتهي عند انتهاء المدة المعينة « خمس سنوات » حتى ولو كان هنالك من الاعذار المنصوص عليها بالقانون وهي الصغر والجنون والغيبوبة »

نرى ان محكمة الاستئناف بحكمها الاخير بتقريرها انه بدعاوي الاولوية تحديد مدة اقامة الدعاوي لم تكن عرضة للاعذار الاعتبارية التي يعترف بها القانون ولم تعط تأثير المادة « ٤١ » حقه تماما « المادة « ٨ » التي تبين صراحة ما هي الاعذار فيما يتعلق بامر تحديد مدة اقامة الدعوى . فلو كان قصد الشارع ضم كافة الاعذار التي يعترف بها القانون لا يجب ان نرى العبارة المستعملة بالمادة وهي « ان هذه الاعذار كذا » بل كانت المادة تقول بدلا من ذلك « كال » او مثلا ، علاوة على ذلك فهناك اسباب تاريخية تبين سبب عدم قطع الصغر والغيبوبة والجنون مدة



نومرو ١٦ / ٢٤ قرار ٣١ / ٩٢٥

المستأنف : الخامي محمود الخطيب حيفا

المستأنف عليه : الشيخ يونس الخطيب

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة مركزية حيفا / ٨ / ٧ / ٩٢٤ يتضمن الحكم يرد دعوى المستأنف المقامة على المستأنف عليه بطلب منع معارضته في البستان المدعى به وتضمنه مصاريف المحاكمة

قرار : بالمذاكرة تبين انه لاجل صحة الحجة يلزم ان تتسم بتسليم البستان ويجب على محكمة الاراضي استماع بينة الطرفين لاثبات فيما اذا كان البستان تحت يد الموهوب له ونصرفه المطلق اعتباراً من تاريخ الحجة ام لا . فعليه قرر وبسخ حكم محكمة الاراضي واددة الاوراق اليها لاجراء لايجاب على ان تحمل الرسوم . المصاريف ان يظهر غير محقق نتيجة قراراً وجادياً اعطى وتضمنه ٩٢٥ / ٤ / ١٤

نومرو ١٠٥ / ٢٤ قرار ٣٢ / ٢٥

المستأنف : جادايه بنت عبد الرحمن عوض الله : من الوجه

المستأنف عليه : سالم عوض الله من الوجه

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة تلك القدس / تموز / ٩٢٤ يتضمن الحكم يرد دعوى المستأنف لتبوت ان ثلاث القطع بساين المدعى بها لمدينة حدودها وموقعها ضبط المدعوي قد كـت مستأنف عليه بطريق البيع البات القطعي . تضحيتها . مصاريف المحاكمة

قرار : بالتدقيق وجد ان المستأنفة جادايه ادعت بسفقتها وارثة عن ابيها عبد الرحمن . والمستأنف عليه سالم يدعي المالك المزارع فيه يدعي ثرائه من عبد الرحمن بموجب سند بيع . ان هذا السند لم يكن موقعاً ولا مهوراً لا من البائع ولا من التهود الا ان المحكمة ليست ملزمة ان تقرر فيه ان كان سند كذا يمكن قبوله لاجل اثبات معاملة بين الطرفين الوارد ذكره في متنه اذ ان امر وقوع هذه المعاملة معترف فيه . اما الامر العائد لمحكمة قرره هو فيما ان كانت المعاملة بيع قطعي كما يدعي المستأنف او عبارة عن رهن كما ادعت المستأنفة

ان محكمة الاراضي استمعت شهادة شاهدين ورد اسمهم في سند البيع وكلاهما ابناء ان لمعالمه كانت معاملة بيع قطعي حقيقة وذاصر كما وان عوض الله احد ورثة عبد الرحمن فداعته فمدى هذه المحكمة ان لمعالمه كانت ام لا . ولا يقل احد ان المستأنف عليه لم يكن واقعاً ليد استم من تاريخ لمعالمه . فعليه م تراحمكة سببا لفسخ الحكم وعليه قرار رد المستأنف مع تضحيتها المستأنفة الرسوم قرارا وجاهيا وتضمنه علنا / ١٥ / ٤ / ٢٥

نومرو ٢٤ / ١١٣ قرار ٧٢ / ٢٥

المستأنف : الياس يعقوب ابو عن الناصرة

المستأنف عليه : خليل عوده ابو نخلة

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة تلك السامرة في ٢٩ / ٧ / ٩٢٤ يتضمن الحكم بكم البيع الواقع على الدار المدعى بها هو بيع وفائي لا قطعي ولذلك تقرر ابطال القوتنان وقيد المدعى على اسم المستأنف بعد دفعه بدل الرهن وقدره ٤٠٤٣ / ٤ قرشاً مصرياً مع الفائدة عن سنة لحين الدفع الى المستأنف عليه .

قرار بالتدقيق وجد ان اهم النقاط المستلزمة الحل كان في ان كانت المعاملة الواقعة معاملة بيع قطعي او رهن . وعلى اي الحالتين تسجيل الملك المدعى به باسم حليل العوده هل رهن قال المستأنف الياس او بيع بات كما ادعى المستأنف عليه . هذا الامر فصلته المحكمة الابتدائية وحكمت به لصالح المستأنف . المستأنف عليه باستئنافه عليه باستئنافه المتقابل طلب . المحكمة ان تقرر . محكمة الاراضي اخطأت بقبولها شهادة شهود ضد حق . مسج . ان النعابة اجريه عليه المحكمة كان ان تطلب بينة كناية لاجل اثبات ان من تسجيل عليه مال كمالك . ومع وقوع تسجيل على اسمه . رغبته مرتين في هذه القضية توجد بينة من هذا القبيل . المستأنف علاوة عن ابرازه وصول بمبالغ دفعت من قبله او من قبل زوجته من اصل الذمة المطلوبة . المستأنف عليه الا ان المستأنف عليه ذاته ابرز ورقة شهد الشخص الذي كتبها مع القسم ورقة محاسبة بين الطرفين بخصوص الرهن وقعت قبل الدعوى يستبين وعليه فان الاستئناف المتفق عليه سابقاً . ما من جهة امر الحساب المدفوع من قبل المستأنف . فهذه مسائل وقائع وليست . قوياً . بحسب مذكرة . . . من فروع اصول المحاكمات المحاكم الاراضي لم تكن قالة الاستئناف اما من جهة . اريد في محكمة الاراضي ان تراعى اسباباً توجب تعديل قرار محكمة الاراضي . . . وعليه تقرر رد الاستئناف والاستئناف المتقابل على ان تحمل الرسوم على المستأنف واثم . في ٢٦ حزيران سنة ٩٢٥

نومرو ١٢٢ / ٩٢٤ قرار ٧٥ / ٢٥

المستأنف - يوسف افندي عبد الكريم عبد الهادي نابلس

المستأنف عليه - اسماعيل افندي عبد الرحمن الخماش نابلس

الحكم المستأنف - وجاهي صادر من محكمة تلك السامرة في ٩ ايلول سنة ٩٢٤ يتضمن الحكم بكم البيع الواقع على الدار المدعى بها هو بيع وفائي لا قطعي ولذلك تقرر ابطال القوتنان وقيد المدعى على اسم المستأنف بعد دفعه بدل الرهن وقدره ٤٠٤٣ / ٤ قرشاً مصرياً مع الفائدة عن سنة لحين الدفع الى المستأنف عليه .

قرار . تبينت هذه الدعوى من قبل المستأنف عليه اسماعيل عبد الرحمن الخماش بحق المستأنف يوسف ابن صاحب قيد الارض المازع فيها التي آلت لمورثه بالشراء من مريم الخندوس فالمستأنف عليه يدعي ان . له اشترى هذه الارض من محمد ابو سورة بموجب سند بيع عادي . ولم تبرز هذه السندات يدعي فقدائها . اما من جهة البيع الاول اي بيع الخندوس لمحمد ابو سورة فلم يحضر المستأنف



نومرو ٥٦ ٩٢٤ قرار ٧٩ ٩٢٥

١. ... من قربة ... ولد ديب عبد الرحمن الفضي من قربة احليل

٢. ... عبد الحادي افندي وحسن افندي وحلمي

٣. ... رفیق افندي ونسيب افندي وشريف افندي

٤. ... ٩٢٤ دار ... الحكم برد دعوى

٥. ... اربع حصص من اصل ١٣٠ حصة

٦. ... ونضمينهم مصاريف المحاكمة وخمس

٧. ... عليهم دفعوا دعوى المستأقنين هذه المقامة بطلب حصص

٨. ... الزمن استناداً على المادة ٢٠ من قانون الاراضي

٩. ... التزيمات اللازمة قررت انه مضي اكثر من عشر سنوات بين

١٠. ... اقامة هذه الدعوى وحسب برد دعوى

١١. ... المستأقنين عليهم كان باطلاً . فالمستأقنون

١٢. ... المستأقنين المستأقنين عليهم كان يجب ان يحكم

١٣. ... ارضهم لم يستند اساساً على

١٤. ... قانون الاراضي وقرار مجلس شوري الدولة المؤرخ في

١٥. ... لا يمكن قبولها لانها لا تتفق مع منطوق المادة ٢٠

١٦. ... المادة المذكورة . فلو قضينا بضرورة اثبات المستأقنين

١٧. ... لا يمكن الاستناد على مرور الزمن وفقاً لدعوى .

١٨. ... من الفصل الرابع الذي يبحث عن انتقال حق

١٩. ... لا يترتب اثاراً فقط . يطبق على

٢٠. ... يدعون الارض على بعضهم البعض

٢١. ... ذكره المستأقنون فانها محصورة بدعوى الورثة

٢٢. ... وعلاوة على ذلك فهو قرار بما يتوجب على دائرة

٢٣. ... وضاعة اليد ولم يكن غاضياً على

٢٤. ... من بغيره الاحيرة وهذا

٢٥. ... الشركاء استناداً على حق القرار بناء على

٢٦. ... المستلزمة للحكم قضائياً»

٢٧. ... بين الورثة والشركاء لا يسقط حق اقامة



بعد ان دققت قرار المحكمين المذكورين أعطت حكمة بتوجيه وعليه فاحكمة الاستئناف لم ترمس اجازة محكمة الاراضي بموجب مسيح الحكم ولذلك تقرر رد الاستئناف بتدقيق الحكم وتضمن المستأنف معارف المحكمة قراراً واحكاماً اعطي ومنه علناً بحضور الطرفين في ١٥ - ٦ - ٩٢٥  
نومرو ٧٤ سنة ٩٢٥ قرار ٨٦ - ٩٢٥

المستأنف : محمد الجلاد من عرب الجراوين : بئر السبع

المستأنف عليه : عبد الغادر ساه او بكره : من عرب القرائين الغواليه بئر السبع  
الحكمة بتسليم قرار المحكمين المستأنف حكم اصالح سنة ١٣٠٥ في قطعة الارض الواقعة بواقع خربة الفار وعدم تضمين الرسوم لاحد .

قرار الاستئناف : ان محكمة الاراضي بعد استمعت من شهود وقررت احراء كانت حسب ما جاء في الاصل لادري الذي تقرر الطعن على تميمه محكمة من النزاع القائم بين الادعاء بغيره المستأنف محويين تحت جالس مع بين من تبويج واتخذ كعاونين و... مع... من... صدر حكم اصالح مستأنف عليه مستند على اراء الممارنين (التي لم تمدن وعلى... الطرفين وسهارة تهود معصية لمن محكمة... اثر في ١٠٦٣٥ سنة ٥٣٣ وراور جبة مكشف... في ٣ - ٦ - ٣٣ في دعوى حري ومحاكمة... قد صدقت على قرار المحكمين المذكور من... ان... اجراءات وقعت في سنة ٩٢٢ لدى محكمة الاراضي اسباباً للحكم في الملكية من قبل المحكمة امر غير حار . في اسباب المذكورة تقرر متفقاً فمسح حكم المحكمة وقرار المحكمين و... كي... مرر تحكيم جديد من قبل المحكمة بعد اجرائه الكشف واستمع بنف... ونيج... الاشارة انه في واقضي احوال رد دعوى المستأنف يجب ان يكون حكم اصالح مرة... المستأنف عليه وليس اصالح المستأنف عليه شخصياً على ان تحمل الرسوم لطرف ادني بغير سير محق . نتيجة... فهم علناً في ١٣ تموز سنة ١٣٥٥



# قرارت

## محكمة الاستئناف الحقوقية

✽ في حلب ✽

اساس ٧٤ قرار رقم ١٠٠

فسخ قرار اعدادي بدعوى سند تجارى ادعى فيه مخالفة الاصول التجارية  
ولان احد الطرفين من التبعة الاسبانية التي لا يحق النظر بدعويها  
على الصورة الميينة

تشككت محكمة استئناف حقوق حلب من الرئيس محمود محسن بك الحكيم والعضو  
وحيد افندي حمزة والعضو عبد الله افندي فتال في جلستها العلنية المنعقدة بتاريخ ٢٥  
ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ وفي ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ في غرفتها المخصصة بار  
الحكومة واصدرت اعلامها الآتي :

المستأنف الخواجه ادوار انطون اسود ترجمان قونسلاتو دولة اسبانيا ومن سكن  
محله الغريزية بحلب وكيله المحامي فتح افندي وكيل بموجب سند مؤرخ في ١٥ ايلول  
سنة ١٩٢٥ مصدق من قونسلاتو اسبانيا على الاصول .

المستأنف عليه الخواجه انطوان مكرينه من اصحاب الاملاك المقيم في محلة  
التل بحلب وكيله المحامي خليل افندي نونه بموجب سند مصدق من كاتب العدل  
بتاريخ ١١ آب سنة ١٩٢٣ على الاصول .

لقد اعطى استدعاء استئنافي من قبل وكيل المستأنف الموما اليه يتضمن استدأفه  
القرار الصادر من محكمة تجارة حلب المختلطة في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون  
الاول سنة ١٩٢٣ الآتي الذكر طالباً اجراء التبليغات القانونية الى المستأنف عليه وجلبه  
الى المحكمة واجراء المحاكمة وفسخ القرار وبغد قيد الاستدعاء المذكور في قلم المحكمة في

٢٢ - سنة ١٩٢٥ عين لرؤية الدعوى يوم فيه تشكلت المحكمة سابقا من هيئتها  
الامتيرية القانونية بحضور نجيب افندي انطاكي ترجمان قونسلاتو اسبانيا بجلب على  
الاصول وحضر وكيل الطرفين الموم اليها وقرئ سند الكفالة الممضي من قبل  
صبي فندي جويش لمصدق من غرفة التجارة و كاتب العدل بتاريخ ١٨ آب ٩٢٥  
المتضمن تعهد الكفيل الموم اليه بتأدية مصاريف المحكمة والسفريّة والاضرار  
و ح - ر التي تحصل للمستأنف عليه فيما لو ظهر استأنف غير محقق بدعواه الاستثنائية  
فقد ميل فندي ان الاستئناف هو التوكوى على اعلام دعوى فصلتها المحكمة وبما ان  
المادة ٧ من ذيل قانون التجارة صرحت بانه على محكمة الاستئناف ان تقف على مضمون  
الادعاء المستأنف به وتري الدعوى المشكو منها وان المادة ١٠٠ من اصول المحاكمات  
التجارية تعين مدة الاستئناف مبدؤها من تاريخ تبليغ الاعلام وبما انه لا يجوز قبول  
الاستدعاء الاستثنائي المم بكن حو على الشرائط القانونية فضلا عن ان القرار المستأنف  
به هو عبارة عن قرار اعدادي لا يجوز استئنافه كما هو منصوص عنه في المادة ٣٨ من  
اصول المحاكمات التجارية فانه يطلب رد الاستدعاء الاستثنائي المذكور فقال فتح الله  
افندي انه بعد ان راجع رئيس محكمة التجارة بطلب الاعلام المذكور واستكشف  
الموم اليه عن اعطائه فقد استدعى لمقام الادعاء العام الاستثنائي بهذا الخصوص ولما  
احيل لاستدعاء المحاكمات التجارية فقد اعيد بشرح يتضمن عدم امكان اعطائه الاعلام  
المذكور لان القرار المراد استئنافه هو غير قابل الاستئناف فكرر خليل افندي مقاله  
وقال ان تفسير المستأنف المادة ٣٧ من الاصول التجارية هو في غير محله ومخالف للمادة  
٩٦ من قانون التجارة وتطبيقات القوانين الجزائية بحق مرتكبي التزوير وهذه القوانين  
متفق ما يه مع جميع الدول بحق الاجانب والوطنيين على السواء وهي تقضى بعدم جواز استئناف  
هكذا قرارات قبل اقترانها بحكم قطعي فاجاب فتح الله افندي على ذلك ان سفراء الدول  
لما وافوا وازور الخارجية التركي على تعديل المادة ١٠٥ بعدم جواز استئناف مثل هذه القرارات  
على - لمة لم يكن بينهم سفيرا لدولة اسبانيا وبذلك لا يشمل هذا التعديل لتبعة دولة  
اسباني ولدى المذاكرة حيث تبين ان هذه الدعوى كانت تري بصفة امتيازية لكون المستأنف

ترجماناً لدى قونسلاتو دولة اسبانيا وبما ان كتاب المفوض السامي المؤرخ في ١٧ نيسان سنة ٩٢٥ رقم ٢٢٥٥ يصرح بأنه يجب ان تعد امتيازات المحامين ملغاة تجاه اعمال الانتداب وتجاه القوانين الحديثة المتعلقة بالجنسية التي لاتجعل فرقاً بين افراد التبعة محليين وعليه تقرر باكثرية الآراء عدم وظيفة هذه المحكمة الامتيازية من رؤية هذه الدعوى وان رؤيتها عائد للمحكمة الاستئنافية المشكلة بالصفة الوطنية وبعد تفهيم القرار المذكور تشكت المحكمة من هيئتها الوطنية فقط على الاصول فقال فتح الله افندي ان حق امتياز المميز مبني على قوانين وعهود دولية مقرونة بارادة سنية فابطالها او تعديلها يحتاج لقانون كما وان القوانين تكون مرعية الاجراء بعد نشرها في اقويم الوقائع كما سرح مالك في المادة ٤ من قانون نشر القوانين والانظمة واعلانها فلا يجوز ان تكمل هذه الدعوى امام الهيئة الوطنية الا بمقتضى احكام اصول المحاكم التجارية تبعاً لاصول التي ابتدأت عليه لان استئناف هذا القرار لم يكن بمقتضى المادة ١٠٥ من قانون اصول المحاكم التجارية فيطالب اعطاء القرار بقبول استئنافه وسير بالدعوى مسورة امتيازية بمقتضى احكام اصول المحاكم التجارية فقال خليل افندي ان قرار المحكمة رضية في قوانين مرعية من حين صدورها وتبليغها للمحاكم وما كان فيها من حيث الصلحية ووظيفة يشملها وان قرار المحكمة الصادر بهذا الخصوص موافق لقانون ولدى المحكمة ان المستأنف لم يربط الاعلام البدائي المطلوب استئنافه باستدعائه الاستئناف في طلب من هذه المحكمة ان تتوصل اليه بطلب ضبط المحكمة البدئية معطلاً ذلك من رئيس محكمة التجارة امتنع عن ربط القرار بشكل اعلام وتبليغ على الاصول بل انه غير تابع للاستئناف على حدة وحيث انه يقتضى في قول الامر البحث عن المدة والشرايط الاستئنافية وانه من جملة الشرايط الاستئنافية ربط الاعلام المطلوب استئنافه بالاستدعاء وعليه تقرر رد طلب المستأنف بخصوص حسب ضبط المحكمة الابتدائية وتكليفه لاستحصل الاعلام على الاصول وابرار دانظر في قابلية الاستئناف او عدمه وبعد تفهيم القرار المذكور على الاصول كرر كل من فتح الله افندي و خليل افندي مقالته مسبقاً ثم قدم فتح الله افندي استئنافه فيه رد العضوين وحيد افندي حمزة وعبد

الله فدي قتل في هذه الدعوى لانها بينا رأيهما فيها بلزوم رد الاستدعاء الاستثنائي  
المأني من قبله وعليه انسحب العضوان الموما ليها من المحكمة وتشكت المحكمة من هيئة  
العضوان وطابت مطاعة المدعي لعدم الاستثنائي بهذا الخصوص فاجاب طالباً رد الاستدعاء  
لمذكور لانه بتدقيق سند الوكالة الموجود في اضرة الدعوى لم يعثر فيه على ما يخول الوكيل الموما  
بطلب رد الأعضاء في هذه الدعوى ولدى المذاكرة بما ان سند الوكالة الذي استند اليه وكيل  
المستأنف وربطه باستدائه يتضمن وكالة عن المستأنف بهذه الدعوى فقط وليس له فيه  
مزية عن موكله طالب رد الحكم فقد تقرر بالتفق الآراء ووجهة صاحب المدعي العام رد استدعاء  
الوكيل الموما اليه بموجب المادة ٦٢ من اصول المحاكمات الحقوقية وبما ان صاحب الدعوى لم يأذن  
لمستأنف لرد كما ذكر فلا محل تضمن الجزاء النقدي المنصوص عنه في المادة المذكورة  
وبناءً عليه تقرر مذكور تشكت المحكمة من هيئتها السابقة فقدم فتح الله افندي  
استدعاء آخر طالب به رد وحيد فندي وعبد الله افندي الموما اليهما من محاكمة هذه  
الدعوى على لاسبب انبيية سابقة وربطه باستدائه المذكور وكالة ادعى انها عمومية  
تحت حق طالب رد الحكم وقبل تدقيق فيه قل فتح الله افندي انه عدل عن متابعة  
استدائه هذا وطالب عدده كنه يكن وبكيفية طرفين ببيان مقادها الاخير قال فتح  
الله افندي ان صورة لاعلام المستأنف به قد اوسلت الى هذه المحكمة ضمن اوراق دعوى  
جزئية وطالب حبه والاطلاع عليه فعليه وحيث فهم ان القرار المطلوب استئنائه هو  
موافق في هذه المحكمة في ما ف الاوراق الجزائية المرقمة بعدد ٢٨٢ سنة ١٩٢٦ فقد  
تقرر حبه من التمس والاعلام عليه وبعد تفهيم القرار المذكور جاب الملف المحكي عنه  
الواد في محكمة في ٣١ تموز ١٩٢٦ بالدعوى الجزائية المتكونة في بين المستأنف فتح  
الله افندي وكيل وبين المستأنف عليهم انطوان مكر بنه وانطوان اسود ويوسف اسود  
ولدى تدقيق صورة لاعلام المحفوظة فيه الموجودة مؤرخة في ١٧ كانون اول سنة  
١٩٢٣ رقة ٢٢ سنة ٩٢٣ المصدقة من رئيس كتبة محكمة التجارة بتاريخ ٢٢ كانون  
اول سنة ١٩٢٣ وجد ما لها انه تقدم استدعاء لرئاسة محكمة التجارة المختلطة بامضاء  
ادور اسود ترجم قونسلاتو امبانيا يتضمن ان له بذمة انطوان مكر بنه ثلاثماية ليرة

عنه ذهب بموجب كمياله موقعة من امضائه الامر والده المتوفي حرجي المؤرخة في  
 كانون الاول سنة ١٠٩٠ لمروور ثلاثة اشهر ومستقلة به بطريق الجبر ومن والده الموما  
 به مع الكفالة الدائمة في ١٥ كانون الاول سنة ١٠٩٠ وبما ان المدعي عليه المديون  
 الاصلي ممتنع عن دفع بدل الكمية المذكورة يطلب به والحكم به ببيع المذکور مع  
 لائحة قانونية وبالجملة الجزية بحضور وكلي طرفين والتجس من تلى استدعاء  
 دعوى وتلى سند الدين المذكور مع طرح خبره والمرر على طهره بامضاء جرجي  
 دوري مكرمه الامر حواجة دو اسود تتضمن تقيمة وصية نقداً ولى الاخر  
 تاريخ في ١٥ كانون الاول سنة ١٠٩٠ ولا يضاف المذكور تضمن كفاية ابنه المديون بهذه  
 كمياله عن تمام مبالغها كفاية دائمة مستمرة لحمل وقد تم بدفع مبلغ باي وقت طلب منه  
 وب وكيل المدعي عليه ان تحرير الجبر واسطر على كمياله حصل بذات يوم تحرير  
 سند الدعوى وسبق فيه التاريخ كتر من اثني عشر سنة وقانون التجاري منع هذه الافعال  
 بتبرم تركب ذلك مزور بحكم لمدة ١٠٩٠ واسباب جلب مبرر في ذات سوء اله عن الكيفية تقرر  
 ب المدعي بالذات لسوء التعمد اذا كان مبرر على مستند في السند المدعي بذات بداهة لا ولي  
 مسوره قال انه مصر على استعانة يدعي بوجهه فلهذا لا سند له في ٢٧ من اصول المحاكمات  
 جزية تقر باكثرية الآراء يدعي لاوراق مدعي عدم كماله لا يجب القوانين  
 سوس السند المذكور وتوقيف سير المدعي اظهر نتيجة ايجابية خزانة قرار العصى في ١٧  
 كانون الاول سنة ١٩٢٣ وبعد ثلاثة ايام المذکور كرر كل من طرفين مقاله السابق  
 وبدي المذكرة حيث تبين ان المقرر الذي لم يجر تبليغه المستأنف عليه ذلك فهو غير  
 مع لمدة القانونية وبما ان الاستدعاء الاستثنائي المعطى من طرف مستأنف مستوفي  
 شرائط الاصولية فقد تقرر باتفاق الآراء قبول الاستدعاء المذكور وبعد تقييم اقرار  
 كل من الطرفين كلامه تسبق ولم يبق في كلام بعضهما ختم المحاكمة واتخذ  
 القرار الاتي :

### لدى المذاكرة :

بما ان محكمة التجارة كانت مشككة من الهيئة المختلطة الاسبانية وان اقرار المستأنف

من يدعي الادعاء في مدعى عدم المراكز لاجراء الايجابات القانونية بخصوص السند  
 يدعي ان فيه زويف سبب لدعوى الظهور نتيجة الجهة الجزائية هو من قرارات  
 قريبة لان محكمة حست فيه تدبيره بما نجم في نتيجة المحاكمة الجزائية وبما ان  
 من اصول محكمة تجارية تصرح بجواز استئناف قرارات القرينة  
 من حدة ونسب التبريل المدعى بتاريخ ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩١٢ المتضمن فسخ حكم  
 رقم ٦٦ من قانون اصول محكمة الحقوقية وعدم جواز استئناف وتتميز جميع  
 قرارات التي تصدرها محكمة هو عدم قانون اصول المحاكمة الحقوقية لاشمول له  
 من اصول محكمة تجارية ومنه وان يكن جاء في باب وزارة المدلية العثمانية  
 بتاريخ ٢١ كانون الثاني سنة ١٩١٨ المعطوف على مذكرة الوزارة الخارجية ان سفراء  
 فرنسا وانكلترا وروسيا وايتاليا وبلجيكا وهولندا والبلجيك وافقوا على تطبيق الذيل  
 في مدعى في دعوى تجارية لكنه لم يذكر بين السفراء المشار اليهم موافقة سفير  
 اسبانيا لذلك لا يستعمل هذا القرار لتبعة اسبانيا بناء على ذلك فان مبنه وكيل المستأنف  
 عليه من عدم جواز استئناف قرار المدكور هو غير وارد وما كان القرار المستأنف  
 معضي في هيئة مختصة لاسبانية وكانت الهيئة سائرة في محكمتها بموجب اصول المحاكمة  
 التجارية ونسب المادة ٣٧ من اصول المحاكمة التجارية تصرح بان له اذا ابرز احد  
 طرفين ورقة ولا يقبل من الطرف الآخر او انكرها وادعى التزوير فيها واصر المبرز  
 في دعوى في دعوى في نتيجة حسم هذه المنازعة بمقتضى الاصول والقواعد  
 سبينة في فصل تحديد تطبيق الخط والخطم وكانت القاعدة في هذا التحقيق والتطبيق  
 تجري في نفس المحكمة التي ترى المدعى ولم يذكر في قانون اصول المحاكمة التجارية  
 من محكمة اجراء في غير محكمة في استناد المحكمة في قرارها الى  
 اصول محكمة حقوقية حاكمها سائرة في محكمتها على اصول المحاكمة التجارية  
 وانه قضية في محكمة جزء مخالف الاصول والقانون بناء على ذلك فقد تقرر باتفاق  
 لاجراء فسخ القرار المدكور واعادة الاوراق الى المحكمة الموصى اليها بموجب المواد الانفة  
 المحكمة فتميز استئناف عليه من طرف المحكمة مع اجرة الوكالة المرافعة ( خمسة الاف

وخمسة وثلاثة قروش سورية (بموجب المادة ١٩٨ من اصول المحاكمة الحقوقية قراراً  
وجاهياً قابلاً للتمييز وافهم علناً على الاصول يوم صدوره الواقع في ٢٥ ربيع الثاني سنة  
٣٤٥ وفي ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ وقد جرى تنظيم هذا الاعلام بتاريخ ١٥ جمادى  
الآخر سنة ٣٤٥ وفي ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٢٦ على الاصول .

## المفاهيم التشريعية المصرية

قرار محكمة شرعية، يعاين في دعوى استحقاق المنظر

مستوراة له فتبينه من غير غنه وصف من لا وصف التي اوجبها الشارع في  
التولي مثل العقل والقصور . ثم يعرف بزوال ذلك بوصف غنه واذا عاد اليه الوصف  
غنه حقه . يجب ان يقضى ان يرده اليه لانه حقه .

فإن كان كذلك، فالحق لا يرد ولا يرضى، ولا يرضى له ذلك الوصف  
 في التولية، بل هو يعود إلى نفسه، ويكون له في رده إلى التولية من  
 قبل التولية، وهو لا يرضى له ذلك.

لا وصف رقيب غير - من ذرة لا وصف ووجدت الغاية ثم لا تعود  
بعد ذلك الا بالشرط .

قرار

- سنة ١٩٢٤م - عقدت في يوم الخميس ١٠ يناير سنة ١٩٢٤م  
 جلسة في المحكمة برئاسة السيد محمد مصطفى المراعي رئيسها ولدي حضرات  
 صاحب النيابة السيد محمد طاهر نائبها والشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوي  
 والشيخ موسى بن عيسى والشيخ عبد الشدوي اعضاءه وبحضور كاتب الجلسة عبد  
 الحميد رشون وفي هذه الجلسة التي في قضية الاستئناف للمرة الثانية سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٤  
 المرفوعة من السيد محمد بن عبد الله بن محمد الشيوخ محمد القاضي المحامي على حضرة  
 صاحب النيابة السيد محمد طاهر بن محمد الشيوخ احمد حسين مندوب الوزارة في  
 الحكم صادر من محكمة مصر لاجتماعية الشرعية في القضية للمرة ٦٩ سنة ١٩٢٢ وسنة



٩٢٣ بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٢٣٣ برفض دعوى المستأنف استحقاقه للنظر على وقف والده احمد احمد محمد صادق .

## الوقائع

تضمنت الدعوى الصادرة من المستأنف على معالي المستأنف عليه امام محكمة مصر الابتدائية الشرعية ان المرحوم الشيخ احمد محمد صادق ابن المرحوم الشيخ محمد صادق وقف اعيانا بمقتضى حجة وقفه الصادرة امام محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٠ يوليو سنة ٩١٠ وانه جعل النظر من بعده لابنه المستأنف ثم من بعده لابنه الآخر وشرط الواقف في وقفه شروطاً منها ان يصرف من ذلك ما يلزم صرفه في شراء ستين اقة من خبز في كل اسبوع توزع على السادة القراء بمقرأة السلطان ابو العلا والامام الحسين والامام الشافعي وعشرين اقة كل يوم تفرق على طلبة العلم برواق الصاعدة بالجامع لازهري ، وقد توفي الواقف وتولى المدعي النظر على الوقف ، بعد ذلك رفع ابو الخير فندي الابن الثاني للواقف على المستأنف قضية بمحكمة مصر الشرعية طلب فيها عزله من النظر لما نسب اليه من انه امتنع عن تنفيذ شرط الواقف فيما يتعلق بالجراية المستحقة للازهري والمقاري السالفة الذكر في سني ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠١٩ ، وقد حكمت المحكمة المشار اليها بضم ثقة للمستأنف فجاءت المحكمة العليا وحكمت بتاريخ ٢٣ يناير سنة ٩٢٣ بالغاء الحكم المستأنف وعزات المستأنف من النظر على هذا الوقف لانه خالف شرط الواقف فصار معزولاً من الوقف بمقتضى شرطه ايضاً ، ثم اقيم معالي المدعي عليه في النظر على هذا الوقف ووضع يده عليه ، وقد تاب المدعي بعد ذلك وانا اب واقبل عما نسب اليه من التهم والوجه الشرعي يقضي بارجاع حق النظر اليه لتنفيذاً لشرط الواقف الذي قضى بان يكون له حق النظر بعده مدة حياته ، وطلب منع معارضة المدعي عليه له في ذلك وتسليمه اعيان الوقف - ووكيل المدعي عليه اعترف بالوقف وانشأه وشروطه وبوفاء الواقف ونظر موكله عليه وقال ان الواقف شرط ان الناظر اذا خالف شرطاً من شروط الوقف يعزل من النظر ، وقد ارتكب المدعي كثيراً من

الحينات عندما كان ناظراً وخالف شرط الواقف ولذلك قضت المحكمة العليا بعزله من  
النظر والاسباب التي قضت بعزله لا تزال قائمة ، وطلب رفض الدعوى ، وقد حكمت  
المحكمة المستأنف فيها بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣ برفض الدعوى بانية حكمها على ان  
سبب الحكم بعزل المدعي هو مخالفته لشرط الواقف الذي ينص على عزل الناظر الذي  
يخالف شرطاً من شروطه وان الواقف لم يشترط عودة من يعزل لمخالفته شرطاً من  
شروطه اذ تبين من استئناف المدعي هذا الحكم لدى المحكمة العليا ان الغاءه ، وقل وكياله ان  
الحكم المستأنف نفي على سبب واحد هو ان الواقف لم يشترط عودة من يعزل لمخالفته  
شرط من شروطه اذ تبين ان هذا السبب لا ينتج الحكم لمخالفته للشرع ضرورة ان  
يستوي شرعاً استتراط واقف وعدم استتراطه لعوده في مثل ذلك الموضوع لان  
الشرع يحتم عزل من يراكب الحكم كما انه يحتم عودة من يتوب عنها فاشترط العزل  
عند المخالفة لم يزد عن اصل الشرع شيئاً ، ثم قل ان الواقف وان كان قد نص في  
وقفه على ان من خالف شرطه عزله الا انه قد نص ايضاً على ان النظر يكون من بعده  
لمستأنف مدة حياته جميعها . ومعنى ذلك انه اذا ارتكب شيئاً يترتب عليه عزله من النظر  
لم يراجع اليه ذاتاً انه يرجع عن ذلك الشيء لتنفيذاً لشرط الواقف الذي قضى  
بان يكون للمستأنف حق لمدة حياته كلها ولو كان غرض الواقف ان المستأنف  
ليس له حق في الرجوع بعد العمل بعرضه الذي يخالف يحرم من النظر لانه يعزل  
منه فقط والرجوع بعد التوبة فائدة من القواعد الشرعية لا يصح تعطيلها لمجرد ان  
الواقف لم ينص على العودة . ان آخر ما ذكره ، وطلب وكيل المستأنف عليه تأييد  
الحكم المستأنف ورفض الاستئناف .

## المحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية والمداولة:

حيث ان الاستئناف قدم وقيد في الميعاد فهو مقبول شكلاً

وحيث ان الحكم المستأنف في الموضوع وهو صحيح لصحة اسبابه ، وذلك لانه

بالرجوع الى الفروع الفقهية لا يوجد فرق بين النظر وبين الاستحقاق ، وقد نصوا على انه لو شرط الواقف ان من طالب المتولي بحقه فله اخراجه فلو اخراجه المتولي ليس له اعدته بدون الشرط ، ولو شرط ان من خرج من مذهب الاثبات الى غيره خرج نخرج واحد ثم عاد الى مذهب الاثبات لا يعود الا بالشرط ، ونصوا على انه لو قل ولايتها الى عبد الله ما دام بالبصرة فهو على ما شرط .

وحيث انه يتسع الفروع الفقهية يمكن ان يستنتج منها التواعد الآتية:

(١) المشروط له التولية اذا زال عنه وصف من الاوصاف التي اوجبها الشارع في المتولي مثل العقل والقدرة والامانة يعزل بزوال ذلك الوصف عنه واذا عاد اليه الوصف عاد له حقه في النظر ووجب على القاضي ان يرده اليه لانه حقه (٢) اذا كان مناط التولية وصفا كالارسد والافضل فاذا زال ذلك الوصف زالت التولية واذا عاد تعود التولية بنفسها ويكون عمل القاضي في رده الى التولية من قبيل التمكن بعد ثبوت الوصف (٣) واما لتولية الواقعة على الذوات موصوفة بوصف او مغاية بغاية فنحن نبقى ما بقيت تلك الاوصاف وقبل وجود الغايات وتزول اذا زالت الاوصاف ووجدت الغايات ثم لا تعود بعد ذلك الا بالشرط ،

ومن حيث انه يعلم من هذا انه ما قلوه من عودة المشروط له التولية بعد التوبة عن الفسق وبعد البرء من الجنون مثلا خاص بزوال الاوصاف التي فرضها الشارع والتي لا بد منها خبرا سواء لاحظها الواقف او لم يلاحظها ،

وحيث ان المستأنف كن متولى من قبل الواقف على ان يعزل اذا خاف شرطا من شروط التي شرطها الواقف فتكون توليته مغاية بالخفاة تزول عند وجودها ثم لا تعود بعد ذلك كما لا يعود الاستحقاق لو كان مقيدا بهذا القيد الا بالشرط ،

وحيث ان المستأنف عزل قبل ذلك لوجود المخالفة منه فلا يكون له الحق في العود الى التولية بعد ذلك الا بشرط الواقف ،

لذلك

قررنا تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف واعلن الوكيلان الحاضران بذلك

# البنك العثماني

---

تأسس سنة ١٨٦٣

رأس ماله : ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي

مراكزه الرئيسية : لوندرة وباريس والامستانة  
فروعه في فلسطين : يافا ، القدس ، حيفا ونابلس  
و. و. عه في شرق الاردن : عمان

هذا البنك يتعاضد جميع اشغال البنوك بشروط موافقة حداً

## Ottoman Bank

Est<sup>d</sup> 1863

---

CAPITAL £ 10,000,000.

HEAD OFFICES : London, Paris Constantinople

BRANCHES IN PALESTINE : Jaffa, Jerusalem, Haifa, Nablus.

« IN Transjordania : Amman

The Ottoman Bank transacts all kinds of banking business  
at most favourable conditions

---

## فهرس الجزء الاول من السنة الرابعة

### الموضوعات الحقوقية

صحيفة

القضاء في فلسطين	٣
الادراق المالية	٨
الشرعية الانكليزية	١١
مقابلة بين قانونين	١٧
لا عذري في جهل القانون	١٩
السياسة الشرعية وبيان المراد منها	٢٣

### الشرطة

بحث بيولوجي في الاجرام والجنون	٣٣
غفلات المجرمين	٣٩
اقشاء مدير السجن لاسرار وظيفته ( كلمات المجرم الاخيرة )	٤٣
جرائم الغرام	٤٩
الاجرام في اميركا	٥١
تقتله وتنتحر	٥٣

### الاخلاق والاجتماع

نولستوي	٥٤
كلية في البقاء	٦٣
مرافعة لصاحب هذه الجريدة	٦٧

### في المحاكم المصرية

احكام هامة صادرة من محكمة مصر النظامية (محكمة النقد والابرار)	٧٤
« « « محكمة استئناف مصر	٧١
« « « «	٧٨

### باب القرارات

قرارات صادرة من محكمة التمييز في الاستانة	٨١
قرارات صادرة من محكمة الاستئناف العليا في القدس	٨٩
قرار محكمة الاستئناف الحقوقية في حلب (سوريا)	٩٧
قرار صادر من المحكمة الشرعية العليا في مصر	١٠٤

# المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

سعيد الخليل

مدير ادارة المجلة

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلغراف ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

## الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنبه فلسطيني او ما يعادله من الغروش السورية  
والمصرية وخمس عشرة روية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق من افراد  
البوليس ( بدرجة شاوليش فما دون ) ويدفع الاشتراك سلفا  
طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير ادارة المجلة اما حوالة على احد المصارف واما  
ضمن تحرير مؤمن عليه ( ورقا نقديا من العملة الفلسطينية او السورية  
او المصرية او الانكليزية او رويات

الاعلانات يتفق عليها مع مدير الادارة

# درر الحكمة شرح مجلة الاحكام العدلية

هذا الكتاب النفيس الذي ألفه العالم التركي الكبير علي حيدر افندي امين الفتيا ووزير العدلية سابقاً في الدولة العثمانية ومدرس مجلة الاحكام العدلية بمدرسة الحقوق بالامانة . وعربه صاحب هذه الجريدة قد ظهر منه الى اليوم الجزء السابع وسيصدر عن قريب الجزء الثامن .

فنفقنا نظر طلاب الحقوق ورجال العدلية الى هذا الكتاب النفيس الذي اجتمعت الآراء على ثمانية شرحه وصحة اسلوبه .

## مطبعة الحقوق

مجهزة بكل الحروف والادوات الحديثة وهي تضاهي اعظم المطابع في مصر وسوريا وفلسطين وهي مستعدة لطبع الصحف والمجلات والكتب على اختلافها وتطبع كل ما يلزم التجار والصناع والبنوك وزيادة عن ذلك فانها لا تكلف الزبائن بتصحيح ( البروفات )

زوروها في ادارتها الكائنة في عمارة كندبنوف قرب البنك العثماني او خارجها بالعنوان الاتي

يافا — فلسطين

رقم التلفون

٢٨٣

ادارة مطبعة الحقوق

صندوق البريد

٦٦

# المخابرات الادارية والتحريريت

- باسم -

الخليف

مدير ادارة المجلة

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلغراف ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

## الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنبه فلسطيني او ما يعادله من الغروش السورية

والمصرية وخمس عشرة روبية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم وما موري التحقيق من افراد

البوليس ( بدرجة شاووش فما دون ) ويدفع الاشتراك سلفا

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير ادارة المجلة اما حوالة على احد المصارف واما

ضمن تحرير مؤمن عليه ( ورقا نقديا من العملة الفلسطينية او السورية

او المصرية او الانكليزية او روبيات

الاعلانات: يتفق عليها مع مدير الادارة